الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري - قسنطينة -
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

التخصص: بنوك و تأمينات
رقم التسجيل:............

سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي
- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مكملة لنيل شهادة المــاجستير في العلــوم الاقتصاديـــة

إعداد الطالبة:
حنان لعروق

إشراف الأستاذ:
د. عبد الحق بوعتروس

أمام لجنة المناقشة

د. مولود لعرابة	أستاذ محاضر	جامعة منتوري-قسنطينة	رئيسا
د. عبد الحق بوعتروس	أستاذ محاضر	جامعة منتوري –قسنطينة	مقررا
د. رجم نصيب	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار-عنابة	عضوا

د. محمود سحنون أستاذ محاضر جامعة منتوري-قسنطينة عضوا

السنة الجامعية 2004-2005

المقدمـــة

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجوزات لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات. ونتيجة للتحولات المستمرة التي أدت إلى حالة فوضى في أسواق النقد الدولية وازدياد الصراع بين الدول، وكذلك النمو غير المتكافئ بين المراكز الرأسمالية، بالإضافة إلى ركود اقتصادي نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادية، ظهرت اختلالات في وضع المدفوعات الخارجية للعديد من الدول الصناعية والنامية على السواء.

لكن الدول النامية كانت أكثر تأثرا بهذا المحيط الدولي على اعتبار أنها اقتصاديات صغيرة آخذة للأسعار، فعرفت أزمات هيكلية ناتجة عن السياسات النقدية والمالية التوسعية، وكذا نمو الإنفاق العام وتفاقم المديونية الخارجية، لكن السبب الأساسي هو تدهور شروط التبادل الدولي وانهيار الطلب العالمي على صادراتها، مما أدى إلى نقص حصيلتها من النقد الأجنبي في وقت كانت أسعار وارداتها في ارتفاع مستمر.

ولقد كان لزيادة حدة الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة في صورة عجز دورًا هامًا في دفع الدول إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي وعلاج الاختلال، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة، وذلك بالبحث عن الأساليب المناسبة.

وقد تعددت وتنوعت الأدوات والسياسات التي استعملتها الدول لتحقيق هذا الغرض بين مباشرة وغير مباشرة وكمية وسعرية، وشكلت سياسة سعر الصرف أهمّها. فسعر الصرف يعد من أهم الأسعار في الاقتصاد وهو يؤثر على بقية الأسعار فيه وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية تبعا لذلك، كما أنه عنصر يتميز بالتغير المستمر باختلاف أنظمته، وكان دائما محور اهتمام الاقتصاديين المتابعين لما يستجد فيه من أمور بحكم التغير السريع والتقدم في الحياة والاتجاهات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن سياسة سعر الصرف هي دائما محل اهتمام من طرف صندوق النقد الدولي، وأن معظم الدول التي تعاني اختلالا خارجيا وفي إطار سياسات التكييف الاقتصادي، حصلت على دعم مالي لموازين مدفوعاتها ضمن اتفاقات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

لقد اختلفت الدول في تطبيقها لسياسة سعر الصرف المناسبة لها وفق مميزاتها الاقتصادية، فتراوحت بين الرقابة على الصرف والتحكم في الكمية المعروضة من العملات الصعبة، وبين أسعار صرف متعددة تختلف باختلاف الأنشطة والقطاعات حسب أولوية الاقتصاد. أو اللجوء إلى سياسة موازنة النقد الأجنبي لدعم ميزان المدفوعات والتصدي للأزمات الاقتصادية الخارجية.

لكن الملاحظ أن أغلب الدول –النامية خاصة- اشتركت في تطبيقها لسياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية كأداة لتصحيح الاختلال التي تبقى إحدى النصائح التي يسديها خبراء صندوق النقد الدولي، وطبقت في بعض الدول في إطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، كونها تشكل محور برامج التكييف والتعديل الاقتصادي المدعم من طرف الصندوق. على افتراض أن هذه السياسة هي أنجع حل لمعالجة الاختلال الخارجي من خلال التأثير على بنود ميزان المدفوعات وتقليل فجوة العجز فيها وتحسينها، بالإضافة إلى توفير نقد أجنبي إضافي للقيام بتنمية اقتصادية خاصة إذا دعمت بإصلاحات في القطاعات والجوانب الاقتصادية.

لقد وقع اختيارنا على موضوع سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالتوازن الخارجي للأهمية المتزايدة للمتغيرين المكونين لها، فهو يناقش سعر الصرف الذي يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأحد العناصر الأساسية في توجيه أية دولة لمعاملاتها الخارجية في اتجاه معالجة اختلال مدفوعاتها الخارجية. كما أنّ سعر الصرف يعد بمثابة المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، وقوة واستقرار هذا السعر تعد انعكاسا لمدى سلامة الأسس الاقتصادية، و السياسات المالية و النقدية المتبعة، وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد. بالإضافة إلى أنّ سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتب على تطبيق هذه السياسة. أما ميزان المدفوعات فتكمن أهميته في أنّه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية والناتج الصافي للعلاقات الخارجية للدول، كما أنّه المعبر الذي تلج منه التقلبات الحادة في الاقتصاديات المحيطة.

وغرضنا من هذه الدراسة، هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والتوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو ومنفتح على العالم الخارجي كالجزائر. حيث عانت الجزائر من اختلال خارجي كبير وتطور في سياسة سعر صرفها، كما أنّها من الدول التي أبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي وكانت محلا لتطبيق سياسة التعديل الهيكلي المدعم من طرف الصندوق، وطبقت في إطاره سياسة تخفيض قيمة الدينار كمحاولة لتقليص العجز في ميزان المدفوعات ومواكبة التطورات النقدية الحديثة.

كل ما سبق يدفعنا إلى طرح تساؤل حول:

مدى فعالية سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي.

وحتى نتمكن من الإجابة على هذا التساؤل الرئيس نستعين بجملة من الأسئلة الفرعية:

-ما هي أوجه الاختلال الخارجي المقصودة ؟

-ما هي أساليب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ؟

-هل أن التغيرات في سياسات وأنظمة الصرف في مختلف الدول يكون الهدف منها معالجة الخلل دائما ؟

-ما فحوى وشروط سياسة تخفيض النقد الوطني في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ؟

واعتمدنا للإجابة على التساؤل المطروح –وباعتبار أن المعلومات مختلفة- على المنهج الاستقرائي من خلال استقرائنا لمجموع البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، وانتقلنا فيه من العام إلى الخاص بدراسة حالة الجزائر. ومن خلال طرح أهم تطورات الظاهرة المدروسة وربطها بالأحداث المتزامنة معها استخدمنا الوصف والتحليل بالاعتماد على جملة من الإحصائيات والبيانات. وفي الجانب التطبيقي لإثبات وجود علاقة بين تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري والتوازن الخارجي مجسدا في مختلف بنود ميزان المدفوعات، قمنا بتقدير بعض المعلمات السلوكية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وفي بعض الأحيان الانحدار المتعدد بالاعتماد على سلسلة زمنية للبيانات.

وللوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول ظاهرة الاختلال الخارجي، وقدمنا هذا الفصل في مبحثين، نتطرق في الأول لتحديد مفهوم هذا السجل الإحصائي وتبيان أهم مكوناته وبنوده، وفق ترتيب منطقي لعناصره، فضلا عن تحليله للوصول إلى أهم الأرصدة المحققة فيها والمؤشرات والدلالات الاقتصادية لها. أما المبحث الثاني، فيهتم بظاهرة الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات مع التعرض لأهم الوجهات النظرية المفسرة للتوازن التلقائي للميزان لنعود في الأخير إلى أسباب الاختلال وأهم الأنواع والآثار الناتجة عنه، كل ذلك من أجل معرفة وتحديد أسلوب تسويته.

خلال الفصل الثاني حاولنا في ثلاثة مباحث التطرق إلى سعر الصرف وعلاقة تغيراته بالتوازن الخارجي، وتعرضنا في المبحث الأول لماهية سعر الصرف وأنظمته وفق التسلسل الزمني لظهورها، ثم تطرقنا لأهم سياسات الصرف المؤثرة على التوازن الخارجي. أما المبحث الثاني

فاتجهنا فيه إلى عرض المداخل التي تطرح الأطر النظرية المفسرة لدور سياسة سعر الصرف في تسوية الاختلال الخارجي، حيث تعددت طرق التحليل وتنوعت وفق الظروف الاقتصادية السائدة. ونظرا لأهمية سياسة تخفيض قيمة العملة في تصحيح الاختلال في ظل توفير مجموعة من الشروط تم التطرق لمضمون هذه السياسة والأهداف المتوخاة من تطبيقها في مبحث ثالث.

أما الفصل الثالث والأخير، فتعلق ببحث ودراسة مدى فعالية تغير سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث وقع هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى مراحل تطور القطاع الخارجي للجزائر، محاولين تقسيمه إلى فترات تتزامن مع أهم الأحداث، مع الوقوف على أهم مميزات هذا القطاع. أما المبحث الثاني، فقد خصصناه لدراسة تطورات أنظمة صرف الدينار وسياساته، فضلا عن محاولة دراسة وتحليل مدى تأثير تغير سياسة سعر الصرف على الصعيد الخارجي. وقد حاولنا التأكد من مدى فعالية تأثير تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ومختلف بنوده في مبحث أخير.

وقد خلصنا في الأخير إلى جملة من النتائج مرفقة ببعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لها.

الفصل الأول

ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته

المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الأول

ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل. ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات ، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، ومن الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات. لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته.

هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف اقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبًا على الوضعية الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة. مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

وللوقوف على الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات بكل جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا فيهما إلى :

المبحث الأول : تعريف ميزان المدفوعات و مكوناته.

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول

تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتّب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات. بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة. وسوف نقوم بتوضيح معنى كل معاملة، وكيفية تسجيلها ومكانها في ميزان المدفوعات ومعنى كل ميزان من موازينه الفرعية.

تعمل كل دولة على حصر كل المعاملات السابقة مع بقية العالم في ميزان المدفوعات، فما هو تعريف الاقتصاديين للميزان؟

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها مايلي:

-تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أنّه« سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما

تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم»[1].

- « الميزان الذي يقيد مجموع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين»[2].

- « ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة »[3].

بناء على ما سبق يمكن القول أن : ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يحصي كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم خلال فترة زمنية تحدد عادة بسنة واحدة، بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني وبقية العالم، أي المتعاملين غير المقيمين. ويترتب على أساسه حقوق والتزامات على هذه الدولة.

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول. ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة، لأنّه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج. وبما أنّه سجل محاسبي، فإنّ كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة،

فالمعاملات الدائنة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلة أو حقوق للدولة اتجاه الخارج، وتسجل بإشارة موجبة (+)، مثلا الصادرات.

أما المعاملات المدينة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو التزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل بإشارة سالبة (-) مثلا الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتنفه بعض المشاكل منها، كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، لأنّ التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية، وهذا الرباط (الجنسية) غير كافي، وإنما يؤخذ باعتبارات أخرى. وعليه يقصد **بالمقيم** كل شخص طبيعي يكون البلد المعني إقامة دائمة له، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسيته، مثلا: أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة، أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة. وبالتالي لا يعتبر

---

[1]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص166.

[2]-Claude DUFLOUX, Michel KARLINE , La balance des paiements, Economica, Paris, 1994, p39.

[3]-Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999, p40.

السائح، المبعوث والطالب كمقيم، بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين متمثلين في هيئات حكومية، شركات وطنية، وفروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد، لأنّها تشارك في الاقتصاد الوطني. أما **غير المقيم** فهو أيّ شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثلا: السواح، المبعوثين الدبلوماسيين، والعاملين في القنصليات.

مبدأ التقييد: يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج، حيث كل معاملة دولية تدخل في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له والعكس صحيح، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله[1].

يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة. وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول، بشكل يسهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها. آخذين بعين الاعتبار وقت تحقق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما. ولكن رغم ذلك نجد بعض الاختلافات في تقديم الدول لموازين مدفوعاتها، سواء من خلال المصطلحات أو من خلال تجميع البنود.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1-حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
2-حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
3-حساب التسوية لميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية.

وسوف نتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفق مايلي:

1-حساب العمليات الجارية:

---

[1]-صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص324.

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنّه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء هي:

1-1-ميزان التجارة المنظورة.

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد. ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغيّر ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية. بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80%[(1)]، أي أنّه يعامل كأي سلعة عادية، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB)[(*)]، كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنّها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنّها تشكل مدفوعات للخارج. يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات **رصيد الميزان التجاري**، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

1-2-ميزان التجارة غير المنظورة:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنّه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن. وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين.

---

(1)-عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، (2001-2002)، ص98.

(*)-Free On Board :FOB، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها. أما SIF: فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الهبوط، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها **رصيد ميزان الخدمات**، الذي يضم أهم الخدمات المتمثّلة في:

- **خدمات النقل**: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برّية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

- **خدمات التعليم**: هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين. أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

- **اتصالات**: تتمثّل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

- **السفر والسياحة**: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق. ويعرف المسافرون أنّهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم :المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات...الخ. يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

- **التأمين**: يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين. أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين[1].

- **نفقات الحكومة**: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثّل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات...الخ. تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

---

[1]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص100.

- **خدمات أخرى**: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الآخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار.

- **عائدات الاستثمار**[1]: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثّل في:
أ- الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموّزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.
ب-الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأسمال الشركات. ويكون الدخل التي تذره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح. ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

تعتبر عملية جمع المعلومات المتعلقة بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصادر دقيقة لها، لهذا فهي تسجل في معظم الأحيان بقيم تقديرية.

1-3-ميزان التحويلات:

ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية. في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن. هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان كيفية إتمام العملية، وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي. هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسلة إليها. ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى قسمين[2]:

---

[1]-صندوق النقد العربي،تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001، عدد16، أبو ظبي، 2002 ، ص 3

[2]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص102.

تحويلات خاصة: التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثّل في تدفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات، بالإضافة لتحويلات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلدهم الأصلي، وتحويلات المهاجرين وتوزيع المواريث[1]، تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم...الخ.

تحويلات عامة (أو رسمية): هي تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، وتتمثّل في الهبات المتحصل عليها من منظمات رسمية غير مقيمة، وعمليات إلغاء الديون بمحض الإرادة -ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية-، الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب، والهدايا بأنواعها. والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنّها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية؛ أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج.

وبعد رسم كل المعاملات الجارية، فإنّ كل معاملة لا تدخل ضمن النشاط الجاري، فهي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة.

2-حساب العمليات الرأسمالية:

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثّل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنّه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة[2].

يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها إلى – حسب ما يميزه صندوق النقد الدولي - :

القطاع الرسمي: ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية؛ أي كل الهيئات الرسمية.

---

(1)-Claude Dufloux , Michel Karlin, Op.Cit, P45.

(2)-محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س، ص66.
لا يجب الخلط بين العمليات الرأسمالية وميزان الدائنية والمديونية فهي صورة معكوسة لهذا الميزان، و تختلف عنه، لأنّ هذا الأخير ينصب حول حقوق الدولة خلال فترة زمنية معينة، وليس لأجل طويل مثل العمليات الرأسمالية.

القطاع الخاص: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

بالإضافة إلى هذا التقسيم، يوجد تقسيم آخر يرتكز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالا ويتكون من: المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل. لكن قبل التطرق إلى كل نوع بالتفصيل، لا بد من التذكير أنّه توجد مقومات لا بد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي[1]:

1-لا بد أن يعقب كل معاملة تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفاتها.
2-لا بد أن يمثّل الأصل أو الالتزام صفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية.
3-لا بد أن تتضمن المعاملة أصلا أو التزاما ماليا خارجيا، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البند كأصل أو خصم خارجي، إذ لا بد أن يكون المتعاملان مقيمان في اقتصادين مختلفين.

2-1-المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

تدرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة، والخصوم التي تلتزم بها قِبل الخارج، وتكون هذه الأصول والخصوم مستحقة السداد في أجل يفوق السنة، أو يكون موعد استحقاقها غير محدد، ويشمل هذا الحساب على:

أ-الاستثمار المباشر: الذي يهدف من ورائه المستثمر لأن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي، ويتخذ صور مختلفة هي:

- إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع لمشروعات في دولة أخرى، بحيث تكون تابعة لسيطرتها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج بجزء معتبر في رأسمال الشركة.
- الاكتتاب في أسهم بعدد كاف (عند وقت تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أو في حالة مؤسسة أنشئت من قبل)، يسمح للمقيمين بمراقبة نشاط هذه المؤسسة وتحدد عادة هذه النسبة بـــ20% من رأس مال الشركة. بالإضافة لشراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج، وتقيد هذه الاستثمارات في الجانب المدين، لأنّها تعتبر خروج لرؤوس الأموال من الدولة؛ أي **تصدير لرووس الأموال الطويلة الأجل**، وزيادة للحقوق المالية للمقيمين على الخارج. أما ما يقوم به غير المقيم من استثمارات مباشرة داخل الاقتصاد، كإقامة مشاريع أو

---

[1]-صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص5.

فروع لمشاريع شراء العقارات، الاكتتاب في أسهم مؤسسات مقيمة، فهي تعتبر عمليات دائنة لأنّها تمثّل أرصدة للعملات الأجنبية تتدفق نحو الداخل؛ أي **استيراد لرؤوس الأموال طويلة الأجل**، ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، وزيادة التزاماتها.

ب-القروض الدولية: تتمثّل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية[1] -متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع- طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنّها تمثل دخول لرؤوس الأموال، ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب. أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات) للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين للأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين.

جـ-استثمارات المحافظ المالية: تتمثّل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين على أساس أنّها عملية **استيراد لأوراق مالية**، يترتب عنها خروج لرؤوس أموال. وكذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيم. أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، على أساس أنّها عملية **تصدير لأوراق مالية**، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال، كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق الأجنبية لغير المقيمين. بالإضافة إلى العمليات على الأدوات المالية ذات التقنية (Optionnel) على أسعار الصرف وأسعار الفائدة[2].

د-استثمارات أخرى: يتم في هذا البند تقييد العمليات على رؤوس أموال أخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع، ومشاركة الدولة في رؤوس أموال المنظمات المالية الدولية. يقيد ما يحققه المقيمين من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحققه غير المقيمين منها فتقيد في الجانب المدين على اعتبار أنّها عملية استيراد لرأس المال.

وبعد عرض كل أشكال رؤوس الأموال طويلة الأجل، تجدر الإشارة إلى أنّ كل عملية رأسمالية مدينة طويلة الأجل، لا بد وأن يقابلها قيد في جانب الدائن وفقا للمبدأ المحاسبي بطريقة القيد

---

[1]-Josette Peyrard, Op.Cit, P64.

[2]-Claude Dufloux & Michel Karlin, Op.Cit, P51.

المزدوج، ويكون في الجانب الدائن لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. وبالعكس كل عملية رأسمالية دائنة طويلة الأجل يقابلها قيد في الجانب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل[1].

2-2-المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

ويطلق عليها أيضا بالحساب النقدي، لأنّه يضم كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود، لما تتمتع به من درجة سيولة كبيرة، وسهولة انتقالها بين الدول، وهو يمثّل كل التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة باتجاه الدول الأجنبية والخصوم التي تلتزم بها قبل هذه الدول[2]، بحيث تكون الخصوم والأصول مستحقة الدفع عند الطلب، أو يكون موعد استحقاقها الأصلي سنة أو أقل من ذلك. أو بمعنى آخر، هو يرصد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية لميزان المدفوعات[3] –سوف نتطرق إلى المعاملات التلقائية والتي تكون بغرض التسوية فيما يأتي-، ويتكون هذا الحساب من:

- الودائع الجارية ولأجل[*] في البنوك، بالإضافة إلى أذونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، وهي عادة تجارية، والقروض المالية قصيرة الأجل.
- الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها أقل من سنة، ويمثل خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، مثلا: إيداع المقيمين لأموالهم في البنوك الأجنبية، تسديد القروض قصيرة الأجل الحاصلين عليها، القيام بشراء أذونات الخزانة، أو الأوراق التجارية الأجنبية، زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمون. وتقابل هذه الزيادة بمدفوعات نحو الخارج؛ أي **استيراد لرؤوس الأموال قصيرة الأجل** ويتم تقييدها في الجانب المدين، الذي يمثّل كذلك نقصان ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية، خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. أما دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو يمثّل نقصان في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها غير المقيمين، ومثال ذلك زيادة غير المقيمين لودائعهم في البنوك المحلية ونقصان ودائع المقيمين لدى البنوك الأجنبية، بالإضافة للحصول على قروض قصيرة الأجل من الخارج وبيع أذونات الخزانة والأوراق التجارية الوطنية للأجانب، يتم تقييد كل هذه المعاملات في الجانب الدائن؛ أي **تصدير لرؤوس الأموال قصيرة الأجل**.

---

[1]-صبحي تادرس قريصة، ومدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص326.

[2]-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، د س، ص96.

[3]-عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص173.

[*]-الودائع جارية: معرضة للسحب المباشر عند الطلب، أما الودائع لأجل: فتودع في البنوك من 24 ساعة حتى سنة.

وخلاصة القول، أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثّل في أصول تستحق في آجال قصيرة ويكون الغرض من التعامل فيها[1]:

- الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة (قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي.
- بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، وبالعكس، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب.
- التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالاستقرار السياسي أو عدمه، الحروب، التضخم، الرسوم والضرائب...الخ. حيث يمكن لهذه الأحوال أن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية ما يوجد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة.

في الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه القصير والطويل الأجل يمثّل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات لخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج. أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للداخل.

3-حساب عمليات التسوية

3-1-صافي السهو والخطأ:

في التقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات، بيّنا أنّه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين وبالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنّه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأنّ هذه الأخيرة يتم احصاؤها وجمعها من مصادر مختلفة. ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة.

---

[1]-عبد الرحمن أحمد يسري، المرجع نفسه، ص183.

ومنه يمكن القول أنّ هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلا في حالة التهريب. ومن خلال هذا البند، يمكن للقارئ الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير، كلما أنبأ عن عيوب أوجبت التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

3-2-حساب صافي الاحتياطات الرسمية:

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان[1]. وهو يمثّل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأنّ ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى. فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية. وبتعبير آخر، يمثّل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو أية بنود مالية ذات صلة.

ويعرّف الميزان الكلي بأنّه "ميزان بعض المعاملات المختارة التي توضع فوق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها"[2]. ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي:

رصيد المعاملات الجارية	+1200	(م دج)
رصيد التحويلات	+ 100	
رصيد المعاملات الرأسمالية	– 1000	

(1) -محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص294.

(2) -صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص7.

الميزان الكلي	300 +
الاحتياطات الرسمية	300 -

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن أي في حالة فائض، ودائناً عندما يكون الميزان الكلي مديناً. وعليه، فإنّ الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض، فما هي هذه الاحتياطات؟ تتكون هذه الاحتياطات الدولية من[1]:

أ-الذهب النقدي: على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإنّ المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمّية بالغة. ويتمثّل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي، لابد وأن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سبائك) أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد ، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلا كجنوب إفريقيا، حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

تقييد الذهب النقدي: لا يختلف تقييده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنّها عملية تصدير، رغم أنّه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات إلى البلد. في حين يسجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنّها عملية استيراد، يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.

لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنّه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنّما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين؛ أي السلطان النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى. بمعنى آخر تحوّل الذهب غير النقدي إلى ذهب نقدي في حيازة السلطات النقدية أو تحوّل الذهب النقدي إلى ذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية[2].

---

[1]-عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سابق، ص ص184-185.

[2]-محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة7، منشورات مطبعة خالد بن الوليد، جامعة دمشق، 1994-1995، ص72.

ب-الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية: تتمثّل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية. بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

جـ-الأصول قصيرة الأجل: وهي تتمثّل في:

- أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثّل هذه الأصول في أذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية التي تمثّل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

يتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية؛ أي الودائع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة للتحويل، والتخفيض في أذونات الخزانة الأجنبية في الجانب الدائن، على أساس أنّها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول. في حين أنّ زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأذونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة لودائعهم في البنوك الوطنية ، كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن. في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية، يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج، أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

د-موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: وتتمثّل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTs)[1]، والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كنصيب الدولة

---

[1]-حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، 1999، ص76 .

DTs: هي وحدة محاسبية تضم سلة من عملات الدول التي تتمتع بتعامل كبير وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، والجنيه الاستيريني، بحيث يمكن للدولة تسديد التزاماتها باستعمال هذه الوحدة وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء حسب حجم تجارتها الخارجية.

في عضوية الصندوق[1]، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مساءلة منه. وتقيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين.

بالإضافة إلى كل الاحتياطات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

كيف يتم تسوية ميزان المدفوعات باستعمال الاحتياطات؟

مما سبق تقديمه، يتضح لنا أنّ ميزان المدفوعات قد يكون في آخر السنة في حالة عجز؛ أي الرصيد الدائن للمعاملات الخارجية أقل من الرصيد المدين، أو في حالة فائض عندما يكون الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين. ومن أساليب تسوية هذا الاختلال الاحتياطات الرسمية، ويمكن شرح العملية من خلال فهم عملية التقييد في الميزان، ويكون في الحالتين كالتالي:

حالة العجز: تقوم الدولة بتخفيض أصولها الأجنبية قصيرة الأجل التي تملكها، أو زيادة التزاماتها ببيع أصولها الوطنية قصيرة الأجل، أو من خلال تصدير الذهب للخارج من أجل الحصول على تدفقات نقدية داخلة، أو اللجوء كآخر حل إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد العجز الموجود في الجانب المدين.

حالة الفائض: لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زيادة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من قروض اتجاه الصندوق النقد الدولي وزيادة احتياطاتها الأجنبية لديه.

وسواء في حالة العجز أو الفائض، يمكن للدولة أن تستعمل نوع واحد من هذه الاحتياطات فقط، أو أن تقوم بمزيج منها وذلك حسب الضرورة. لكن اعتماد الدولة على هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة، لأنّ هذه الاحتياطات لها محدوديتها والاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدتها من الذهب والعملات الأجنبية. بالإضافة إلى أنّ اعتمادها على الاقتراض يكون له كذلك محدودية، لأنّ الدول سوف تتوقف عن تقديم هذه القروض لنقص ثقتها في قدرة الوفاء في هذه القروض من قبل الدولة العاجزة،

---

[1]-محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص295.

ويؤدي إلى بلوغ مديونية الدولة حداً لا تجد فيه من يقدم لها قروضا إضافية. كما أنّ الدولة نفسها تحرص على أن توقف مديونيتها عند المستوى الذي تستطيع معه أن تقوم بالتسديد.

وبعد هذا التقديم لميزان المدفوعات، يمكن لنا ترتيب عناصره في المخطط رقم(1)التالي بيانه، مع الإشارة إلى اعتمادنا على طبيعة المعاملات فقط (جارية أو رأسمالية) وهذا لوجود أسس أخرى لتقسيمه على أساس إقليمي يكشف لنا عن أهمّية المعاملات مع مختلف المناطق الجغرافية مثلا مع المناطق النقدية: ميزان المدفوعات مع منطقة النقد الأمريكية، ميزان المدفوعات مع المجموعة الأوروبية، مع الشرق الأوسط ...الخ[1].

المخطط رقم(1): هيكل ميزان المدفوعات

---

[1]-محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ص75-76.

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات:

من أجل إدراك الأهمّية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

1- الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات:

التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن. ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمّية هي:

1-1-رصيد الميزان التجاري:

الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورًا سلبيًا إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب[1]:

- **المنتج**: منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.
- **المنطقة الجغرافية** : المجموعة الأوروبية، شمال إفريقيا...الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

مثلا: إذا وجدت النسبة = 1، هذا يعني أنّ الصادرات تغطي سنة من واردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطوّر إيجابيًا للميزان التجاري.

1-2-رصيد التجارة غير المنظورة:

يعتبر مؤشرًا هامًا للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنّه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثّل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضًا إذا تحقق العكس.

---

[1]-Josette Peyrard, Op.Cit, P46.

1-3-رصيد المعاملات الجارية:

هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأنّ المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيًا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنّها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أنّ أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنّه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي[1]. ويتمثّل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (تجارة منظورة، تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

1-4-رصيد المعاملات الرأسمالية:

وهو يمثّل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلة. وتجدر الإشارة أنّ تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برر ذلك بالاختلاف غير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف[2]. ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

1-5-رصيد التغير في الاحتياطات الدولية :

وهو يتمثّل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

1-6-الرصيد الإجمالي:

---

(1)-Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, Economie international, 3éme Edition, Ouverture Economique, P353.

(2)-Samir MANNAI et YVES Simon, Technique financière international, 7éme édition, Economica, Paris, 2002, PP46-48.

هو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغيّر في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

2-مبادئ وضع ميزان المدفوعات

رأينا أنّ ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان. وبالتالي فهو يعرّف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلا: عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات)، وشكل نقدي يتمثّل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمثّل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج[1].

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الالتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

<u>مثال1</u>: قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمتهxxx و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية:

	د	م	
صادرات (سلعة)	xxx		
أصول أجنبية ق.أ. في الخارج (رأم.ق.أ)		xxx	دخول القيمة (ثمن الصادرات)

حالة استيراد منتوج بقيمة xxx و.ن أجنبية:

	د	م

[1]-Philippe Guillot, Le règlement des échange internationaux, 1999 , voir le site : www.Reunion.Iufm.Fr/dep/sciences20%économiques20% et 20% sociales/ livers. Ht,le 28/07/2004

واردات (سلعة)		xxx
رأس مال قصير الأجل	xxx	

حيث الاستيراد يسجل في بند السلع، وقيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الالتزامات والأرصدة. وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

<u>**مثال2**</u>: شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة xxx و.ن.

	د	م	
رأسمال طويل الأجل (استيراد أوراق مالية)		xxx	قيمة داخلة
رأس مال قصير الأجل	xxx		قيمة خارجة

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل، وتتمثّل هذه القيمة في زيادة التزامات قِبل الخارج، أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية، فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد.

لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابل لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين، لأنّها تحويلات أحادية الجانب، وبالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل للقيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات.

<u>**مثال1**</u>: حصلت الجزائر في فيضانات 2002 على هبات تمثّلت في مواد غذائية بقيمة xxx و.ن .

	د	م
سلع		xxx
تحويلات	xxx	

<u>**مثال2**</u>: أما إذا قدمت إعانة مالية لدولة ما بقيمة 2000و.ن، فتسجل

	د	م
هبات (تحويلات)		xxx
رأسمال قصير الأجل	xxx	

* **تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم**: في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي، وليس وقت عقد الصفقة، أي الوقت الذي تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم وغير المقيم، وبما أنّ كل معاملة تسجل في الدائن والمدين، فإنّ هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت،

وفي الجهتين المتعاملتين معًا، مثلا: إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج ولم يتم التسجيل في نفس الوقت، وجب تقييد الصادرات طبيعيا في الجانب الدائن، وفي المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من أجل الالتزام بمبدأ الوقت.

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات، فلا بد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب، وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد، لأنّ إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى، وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية بشرط أن تتمتع باستقرار، ويكون اختيار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية[1].

* **فوائد استخدام القيد المزدوج:** إنّ التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت، يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي، وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول، سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى. بالإضافة إلى أنّه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر، كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة، ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.

* **المصادر الإحصائية المستعملة في وضع الميزان:** لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج، فإنّ المسؤولين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها، ومن أهم هذه المصادر[2]:

-**المصالح الجمركية:** يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنّها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد وقيمتها.

-**المصدر البنكي:** أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمثّل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا. بالإضافة إلى أنّ القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين الطرفين.

---

(1)-DJAKER Hocine ,La balance des paiements, Média Bank, Bank of Algeria, N°36,Juin / Juillet 1998 , P17.

(2)-Josette Peyrard , Op.Cit, P41.

بالإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية، أو كل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج، وذلك من خلال التصاريح التي تقدمها، سواء مر تعاملها على القطاع البنكي المقيم أو لا.

لكن هذه المصادر قد تختلف من حيث القيم الموجودة في إحصاءاتها في نفس العملية، مثلا كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها X، في حين القطاع البنكي يصرّح بدفع قيمة مقابل لهذه السلعة Y، أو حتى المعاملات التي تمر على كل جهاز، فالقطاع الثاني يحصي المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط، وبالتالي فهي تهمل العمليات التي تتم بدون مقابل؛ أي التحويلات العينية، بالإضافة إلى العمليات التي يتم الدفع فيها مباشرة يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك؛ أي التي تتم في السوق الموازي. في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن وقت أو طريقة الدفع. كما أنّ الجهاز البنكي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة، حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود، لأنّه في أغلب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك، كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات. ولهذه الاختلافات يفضل صندوق النقد الدولي استعمال إحصائيات الجمارك، لكن بعض الدول رغم الاختلاف تعتمد على إحصائيات القطاع البنكي، وهذا ما يستوجب وجود بند لتصحيح هذه الفوارق وهو بنك السهو والخطأ. وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على أساس Fob & CIF، بحيث يسجل جزءًا من قيمة الواردات أو الصادرات في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، كبند النقل والتأمين[1].

3-تطوّر ميزان المدفوعات بتطور مراحل النمو الاقتصادي

تختلف الدول في العالم من حيث تطورها الاقتصادي، فنقول دولة متقدمة، نامية وأخرى صاعدة...الخ، هذا التطوّر ينعكس في كل مرحلة من مراحله على حالة ميزان المدفوعات من خلال حساب المعاملات الجارية وخاصة الميزان التجاري وبقية البنود، بحيث كل مرحلة توافقها حالة أو وضعية لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

المرحلة الأولى: الدول المدينة الحديثة العهد بالاقتراض

هي الحالة المميزة للدول النامية، خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الإنتاجية، وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الاستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات. كذلك خدمات

---

[1] -كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، 2001، ص239.

الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض، مما يؤدي إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج – وهي حالة الجزائر حيث 25% إلى 30% من الاستثمارات مغطاة بالتمويل الأجنبي-[1]. وهذا ما يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل يحقق معه فائض في حساب رأس المال. هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطوّر الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطوّر الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

المرحلة الثانية: الدول المقترضة ذات الفائض

هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية نتيجة للتوسع الاقتصادي في المرحلة الأولى، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها، مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع. وحتى تسديد جزء من فوائد وأرباح رؤوس الأموال التي اقترضتها، أما الجزء الباقي، فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بها. في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات، أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين. وبقاء حساب رأس المال فائضًا مع بقاء الاقتصاد مدينًا للخارج وفي حالة اقتراض[2]. لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: الدول المدينة دون اقتراض

هي تكملة للمرحلة السابقة، حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو أعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج، نتيجة التسديد.

المرحلة الرابعة: الدول المقرضة حديثا

في هذه المرحلة يكتمل النمو الاقتصادي للدول، حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج، مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز، وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الاستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض.

المرحلة الخامسة: مرحلة الدول المقرضة المتقدمة

---

(1)-Mohamed El Hocine BENISSAD, Cours d’économie internationale, OPU, Alger, P36.

(2)-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص119.

نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الاستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال.

المرحلة السادسة: الدول المقترضة المتقدمة اقتصاديا

نتيجة للتطوّر الاقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارات ، و تزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في دخل الاستثمارات غير كاف للتغطية، فتتوجه الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

وهكذا يمكن القول أنّ حركة ميزان المدفوعات العجز والفائض، مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي للدولة، لكن مع ذكر أنّ هذه المراحل ما هي إلا اتجاه عام، ولا يعتبر مسلكًا حتميًا لأي تطوّر اقتصادي للدول. وقام H. Wither بتقديم هذه المراحل(*) في الجدول رقم(01) التالي بيانه:

الجدول رقم(01) : مراحل تطوّر ميزان المدفوعات

المراحل	عمليات جارية	عمليات رأس المال	
مدين حديث	-	+	اقتراضات
مدين راشد	+	-	تسديدات
مدين متقدم	+	-	تسديدات
دائن حديث	+	-	(اقتراض +تسديد)
دائن راشد	-	-	إقراض
دائن متقدم	-	+	اقتراض

المصدر: Mohamed ElHocine Benissad, Op. Cit, p34.

بالإضافة إلى معرفة درجة النمو الاقتصادي للدولة، يمكن من خلال ميزان مدفوعاتها استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتعاملات الخارجية لها.

4- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها و مدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، و هذا من خلال دلالات تعبر عن:

(*)-يوجد بعض الاقتصاديين يلخصون المراحل السابقة في أربع مراحل هي: 1/المرحلة الأولى. 2/المرحلة 2+ المرحلة3. 3/المرحلة الرابعة. 4/المرحلة5 + المرحلة6.

- أهمّية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع و المنتجات التي يتم تصديرها. و بالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي.
- توقع تطوّرات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة. والحكم على مدى ملاءمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوّراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي.

و إذا تمت الدراسة على فترات، فإن الميزان يعكس الدلالات التالية[1]:

- إمكانية رسم منحنى لتغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أثمان السلع وأسعار الصرف من أجل معرفة العلاقة السببية الموجودة بين هذه المتغيرات، واستنتاج تغيرات الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في البلد.
- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاج سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات، وذلك بدراسة تأثير دخول رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- معرفة أثر السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

في الأخير، يمكن القول أنّ ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي للدولة من خلال تطوّره، أو هو "البارومتر" الاقتصادي الذي يحكم من خلاله الاقتصاديون على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد، وتحليل اتجاهها في المدى القصير[2]، لكن هذا الحكم لا يمكن إجراؤه إلا إذا حددنا الوضعية الحقيقية للميزان نفسه بين التوازن والاختلال، والأسباب المؤدية للاختلال وما ينجم عنه.

المبحث الثاني:

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

ذكرنا سابقا أنّ ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه في آخر فترته، لكن هذه

---

(1)-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص103.

(2)-محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص76.

المساواة هي شكلية ولا تبيّن الأهمية الحقيقية له، لأنّ الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي، فما هو كل من التوازن والاختلال الخارجيين؟

المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي، والتوازن الاقتصادي[*].

1-التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنّه يظهر في الدفاتر المحاسبية[1] من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات. ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنّه توازن ظاهري ليس له أهمّية من الناحية الاقتصادية، ولأنّه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدًا في النشاط الاقتصادي للدولة[2].

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي ، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغضّ النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

2-التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتدّ به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة. بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنّما على رصيد

---

[*]- هناك بعض الاقتصاديين من يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يطلقون على الأول "تعادل ميزان المدفوعات" ويطلق على الثاني بـــ"التوازن الخارجي".

[1]-لعرابة مولود، عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية –حالة الجزائر-، تقرير نهائي لوحدة بحث، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 1998-2000، ص ص69-70.

[2]-عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص189.

أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة[1].

أ-العمليات التلقائية أو المستقلة: وتعرّف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغضّ النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح. ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثّل العمليات التي تحدّد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب-العمليات التعويضية أو الموازنة: ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأنّ هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتتمثّل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغيّر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنّه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات[2].

1-الميزان الأساسي: ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. والميزان

---

(1)-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص113.

(2)-سيد عابد، مرجع سابق، ص ص297 -301.

الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا[1]، لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية. ويكون الميزان بهذا الشكل:

رصيد الحساب الجاري
+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي
+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل
+صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

= ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أنّ رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغضّ النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل.

2-ميزان التسويات الرأسمالية: هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنّها تتم لذاتها. في حين، يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية. فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب الجاري
رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

ميزان التسوية الرسمية
رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (حكومية)
صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

---

[1]-Raymond BERTRAND, Economie financière internationale, presse universitaire de France, 1971, p109.

بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموّجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية. وبالتالي، لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنّه مختلّ أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمّق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة.

في الأخير، يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين جانبي الميزان، وإنما الطريقة التي يتم بها التعادل، ويكون التوازن الخارجي هو حالة تتكافأ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة). كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرّض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائيا في وقت قصير، وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة، تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن، أي أنّ الميزان يسمح بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن. أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإنّ التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

وإن لم يكن الميزان متوازنًا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

3-الاختلال في ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية. وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أنّ التساوي المحاسبي تمّ بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنّه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

صور الاختلال:

أ-**الاختلال في صورة العجز**: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أنّ الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا

انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها[1]. ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط.

ب-الاختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أنّ هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأنّ الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنّه قد يحدث تضخم داخلي. ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.

المطلب الثاني: نظريات التوازن في ميزان المدفوعات:

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الاقتصادية في السوق في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، وأهمّها النظرية الكلاسيكية واعتمادها على تغيرات الأسعار ، ثم النظرية الكينيزية التي تعتمد على تغيرات الدخل الوطني، وأخيرا التفت الاقتصاديون إلى التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن الخارجي، وسوف نستعرض كل نظرية بنوع من التفصيل.

1-النظرية الكلاسيكية:

ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية على التغيرات في الأسعار، لأنّ هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي. ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من هيوم وريكاردو، حيث ترى أنّ حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار،

---

[1]-صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص330.

والتي من شأنها إعادة التوازن. لكنّ النظرية تفترض توفّر ظروف أو شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

-مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات؛

-حرية انتقال عناصر الإنتاج؛

-وجوب كون السوق في موقع تنافسي؛

-عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، وفي الدولة التي تعاني من عجز خارجي، يكون هناك خروج لوحدات معدنية أي الذهب، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية –هذه العلاقة أكّدتها النظرية الكمية- مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيًا، وزيادة الطلب الأجنبي على صادراتها.

أما في حالة الدولة التي تعاني فائضا، فإنّ الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع في الأسعار الداخلية، تصبح معه الصادرات مرتفعة الثمن نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي لانخفاض حجمها. وبالتالي، تضييق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات.

والكثير يرى أنّ هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام. ففي حالة تغيّر أسعار الصرف للعملة الوطنية، وانخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية، وزيادة الطلب عليها، وبالتالي إعادة التوازن. أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض، يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها.

وتجدر الإشارة في الأخير أنّه حتى أسعار الفائدة لها دور أو تأثير في إعادة التوازن الخارجي، فإذا حدث عجز خارجي سيؤدي إلى تدهور سيولة القطاع البنكي الذي يقوم برفع أسعار الفائدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتدعيم الجانب الدائن، وبالعكس في حالة دولة الفائض التي يتميز قطاعها البنكي في سيولة كبيرة تدفعه إلى خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج بحثًا عن أسعار أعلى مما يؤدي لزيادة قيمة المدين في ميزان المدفوعات[1].

لكن رغم هذا التقديم للآلية، إلا أنّ النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة تنقص من فعاليتها، منها:

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص110.

- مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفرضها النظرية، فقد تكون مرونات ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة؛
-يوجد تناقض كبير في السياسة الاقتصادية بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، لأنّ هذه النظرية تفرض من أجل تحققها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي دون تدخل باستعمال السياسة النقدية من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل. كما أنّ الواقع أثبت العكس، حيث أنّ هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية[1]، فهناك ضمان لحدّ أدنى للأسعار، لابد ألا تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعملية بمعالجة العجز. لهذا، يمكن القول أنّ التعديل باستعمال الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي.

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالنظرية نفسها، هناك ظروف أخرى خارجية، حيث أنّ النظرية أتت في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة، وتطوّر النظام الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة.

ويمكن القول أنّ النظرية الكلاسيكية تكون مقبولة بتوفر ظروف تساعد على إحداث تغيرات في الأسعار ناتجة عن رصيد ميزان المدفوعات لإعادة التوازن. لكن ومع الوقت، لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة وكبيرة، في حين أنّ تغيرات الأسعار كانت صغيرة وليست بالقدر الذي من شأنه التسريع في عملية إعادة التوازن. وهذا ما نبّههم لوجود عوامل أخرى أكثر فعالية من الأثمان، قادت كينز إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن.

2-النظرية الكينيزية:

انطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي، والناتجة عن رصيد المعاملات الخارجية. ولكن قبل التطرق لهذه الآلية، تجدر الإشارة لبعض المفاهيم ومن بينها الإنفاق النقدي لأنّه مرتبط بالدخل ويعتبران وجهان لعملة واحدة، أحدهما يمثل الدفع والآخر القبض ويتأثران بالاختلال الخارجي، كما أنّ الإنفاق لمجموعة يولّد الدخل لمجموعة أخرى، ولهذا وجب تبيان عناصر الإنفاق المختلفة[2]:

أ-الإنفاق على الاستهلاك الخاص: يمثل القسم الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة، وهو يمثل ما يُستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد.

---

[1]-Raymond BERTRAND, Op.Cit, P124.

[2]-محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ص122-123.

ب-الإنفاق الوطني على الاستثمار الخاص: وهو كل ما تنفقه المشروعات الخاصة من أجل زيادة رأسمالها الخاص (مصانع، آلات، مخزون،...).

جـ-الإنفاق الحكومي: وهو الاستهلاك الجاري للهيئات العامة والمصالح الحكومية، أو يكون إنفاق بغرض زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة (مستشفيات، مدارس،...إلخ). أو كل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

د-الإنفاق الأجنبي: بما أنّ الاقتصاديات الدولية هي اقتصاديات منفتحة على الخارج، فبالإضافة إلى العناصر السابقة، يضاف لها كل ما يُنفقه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولة من السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة جارية، وبالتالي يُعتبر عنصر خارجي للإنفاق، لكن يقابله إنفاق محلي عن السلع الأجنبية في مقابل الواردات. وبالتالي، يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه وبين الإنفاق الوطني في الخارج، و يطلق عليه اصطلاحا "صافي الحسابات الخارجية" أو "صافي ميزان المدفوعات"، وهو العنصر الرابع، وقد يكون سالبا أو موجبا.

ويجب أن نعرف أيضا أنّ النظرية تقوم على أنّ حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخول، حيث[1]:

-التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى تغيرات في حجم وقيمة الواردات، فيزيد حجمها بزيادة الدخل، وينخفض بانخفاضه؛

-أما الصادرات، فكلما زاد دخل المواطن الأجنبي، كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي، أي زاد إنفاقه. وهذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات.

كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع افتراض:

-استقرار الأسعار؛

-التمويل الآلي للمعاملات الجارية؛

-أنّ التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق النقدي، وبالتالي الدخل.

ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

---

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص113.

1-الميل الحدي للاستيراد: وهو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد، وهو يعرّف بالمعادلة التالية:

m: الميل الحدي للاستيراد $$m=\frac{dM}{dY}$$

dM: التغير في الاستيراد

dY: التغير في الدخل

أي؛ هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل، فنقول مثلا أنّ الأفراد يخصصون 30% من الزيادة في دخولهم نحو الإنفاق على الواردات إذا كان:

T	T_1	T_2
M	3000	4500
Y	15000	20000

$$m=\frac{4500-3000}{20000-15000}=0,3$$

2-الميل الحدي للاستهلاك: وهو نسبة ما يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستهلاك الخاص على السلع الوطنية، وهو يُعرّف بالمعادلة: $$e=\frac{dC}{dY}$$

أي نسبة التغير في الاستهلاك (dC) نتيجة التغير في الدخل.

3-مضاعف التجارة الخارجية: هو المعامل العددي الذي يدل على عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة أو نقصان نمو الصادرات، و يساوي نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني مع التغير الأصلي للإنفاق الأجنبي:

$$K=\frac{1}{1-e+m} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ولأنّ الميل الحدّي للإدخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1 وهو شرط التوازن في اقتصاد مغلق، وهذا يعني أنّ $s+e$=1، حيث s هي الميل الحدي للإدخار، أي أنّ s=1-e ، وبالتعويض في المعادلة (1)، نجد معادلة المضاعف k[1]:

$$K=\frac{1}{s+m}$$

[1]-محمود يونس، مرجع سابق، ص292.

ويتضح تأثير المعاملات الاقتصادية الدولية متمثّلة في نمو الصادرات في زيادة الإنتاج في البلد المصدر، وزيادة التشغيل مع استعمال عناصر الإنتاج، وبالتالي زيادة الإنفاق والحصول على دخول إضافية، وذلك من خلال مفهوم مضاعف التجارة الخارجية، ويتضح هذا الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$dY = K.dE \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث: dE هو التغير في الصادرات.

وللوصول إلى المعادلة (2)، نبدأ من شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح[1]:

$$\underbrace{Y + M}_{\text{الدخول}} = \underbrace{C + I + E}_{\text{الإنفاق}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$Y-C-I=E-M$$

حيث: Y-C=S تصبح المعادلة (2):

معادلة التوازن الخارجي $$S-I=E-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$S+M=I+E \qquad \Rightarrow \frac{dS}{dY} + \frac{dM}{dY} = \frac{dI}{dY} + \frac{dE}{dY}$$

وبما أنّ $m = \frac{dM}{dY}$ و $s = \frac{dS}{dY}$ فإنّ: $\frac{dI}{dY} + \frac{dE}{dY} = s + m$

$$\Rightarrow dY = \frac{1}{s+m}.(dI + dE) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وسبق وأن فرضنا أنّ عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة، أي: $dI = 0$، أي التغيّر في الاستثمارات منعدم، ومنه تصبح المعادلة السابقة $dY = \frac{1}{s+m}.dE$

$$\Rightarrow dY = K.dE \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

ومنه: المعادلة (6) هي نفسها المعادلة (2) التي تعني أنّ أي تغير في الصادرات بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل بـــ K مرة عن الصادرات، مع العلم أنّ أدنى حدّ للمضاعف هي اقترابه من الوحدة. كما يمكن الاستنتاج من المعادلة أنّه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير، واستمرار نموه أو نقصان الميل الحدي للاستيراد، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج

---

(1)-Raymond BERTRAND, Op.Cit, PP116-117.

الوطني، وبالتالي الدخل الوطني الناتج عن نمو الصادرات، وكلما قلّت تسربات الدخل. هذه التسربات الحاصلة في الزيادة لا توجّه كلّها للاستهلاك الخاص، وإنّما قد تتمثّل في الادخار، الواردات، الإقتطاعات الحكومية (ضرائب ورسوم...).

-**أثر تغيرات الدخل في استعادة التوازن الخارجي**: إنّ أي تغير في الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة أو نقصان الإنفاق الوطني، بما فيها الإنفاق على الواردات في نفس الاتجاه، وعلى ضوئه يمكن توضيح آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات كما يلي حسب حالة الميزان:

أ-<u>حالة العجز في ميزان المدفوعات</u>: إذا كان رصيد المعاملات الخارجية عجزًا، نتيجة زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، فإنّ مضاعف التجارة الخارجية سيؤدي إلى انخفاضٍ مضاعفٍ للدخل الوطني، وبالتعدّي إلى انخفاض الإنفاق الوطني على الواردات. أي التقليل من تسرب الدخل نحو الخارج بانخفاض مدفوعات الدولة، وهذا من شأنه تقليص العجز في ميزان المدفوعات. ويمكن تبسيط العملية من خلال المثال العددي التالي: إذا قُدّر رصيد الحسابات الخارجية عجزا بـــ30 مليون وحدة نقدية، وكان الميل الحدّي للاستيراد يساوي 0,5 (أي 50% من الزيادة أو الانخفاض في الدخل تزيد أو تخفّض الاستيراد)، ومضاعف التجارة الخارجية يساوي 2. هذا العجز سيؤدي إلى انكماش الدخل الوطني بضعف قيمة العجز، أي يساوي: -30 × 2 = 60 مليون و.ن، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الواردات بقيمة مساوية لـــ-60 × 0,5 = 30 مليون و.ن؛ أي أنّ المتعاملين الاقتصاديين نتيجة انخفاض دخولهم يخفضون من إنفاقهم، وبالدرجة الأولى الإنفاق على الواردات، هذا يعني انخفاضا لالتزامات الدولة نحو الخارج بـــ30 مليون و.ن، مما يؤدي إلى تقليص العجز في الحسابات الخارجية.

ب-<u>حالة الفائض في ميزان المدفوعات</u>: تكون الحالة عكسية، فنتيجة لنمو الصادرات مقارنة بالواردات، فإنّ مضاعف التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادةٍ مضاعفة للدخل الوطني، و إلى تسربات للخارج بارتفاع الإنفاق الوطني على الواردات، وزيادة مدفوعات الدولة نحو الخارج. وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات وعودة التوازن تدريجيا مع كلّ زيادة في الدخل. ويمكن تطبيق نفس المثال السابق، لكن مع تعويض الإشارة (-) المعبّرة عن الانخفاض، بالإشارة (+) للزيادة في الإنفاق على الواردات و الدخل.

وتلخيصا لما سبق، يمكن القول أنّ هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، بمعنى طروء عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انكماش مضاعف للدخل الوطني، وأنّ التغيّر في حجم الإنفاق على الواردات في كلتا

الحالتين (فائض وعجز) يتوقف على المضاعف. بحيث يزيد التغيّر كلما ارتفع هذا المضاعف، وعلى الميل الحدي للاستيراد. فيزيد التغير في الإنفاق الوطني على الواردات بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستيراد[1]، مثلا: حسب المعطيات السابقة، لو كان مضاعف التجارة الخارجية يساوي 4، فإنّ عجز ميزان المدفوعات بـــ30 مليون و.ن يؤدي إلى انخفاض الدخل بـــ 120مليون وحدة نقدية (-30 × 4)، وانخفاض أكبر للإنفاق على الواردات بـــ 60 مليون و.ن (-120 × 0,5). أما إذا كان المضاعف يساوي 2، لكن الميل الحدي للاستيراد أكبر ويساوي 0,7، فإنّ الانخفاض في الإنفاق على الواردات يساوي –42 مليون و.ن (-60 × 0,7).

لكن رغم ما قدمته هذه النظرية بإعطاء آلية تلقائية لإعادة التوازن الخارجي، وإظهار العلاقات الترابطية بين العوامل الخارجية والداخلية للدخل وكذا الإنفاق، إلا أنّه لا يلغي النقص الموجود فيها والمتمثّل في:

- عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة هو شيء غير مضمون، لأنّ الحكومة غالبا ما تتدخل بسياسات تعويضية من أجل تفادي تأثّر الأوضاع الاقتصادية بحالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تناقض بين هدف التوازن الخارجي وبين الاستقرار في الدخل والتشغيل. بالإضافة إلى أنّه تحليل ساكن لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن، ولا يهتم بالآثار المترتبة في فترات لاحقة[2]؛
- إعادة التوازن لا يعدّل كلية ميزان المدفوعات في الواقع، لأنّ الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية، وأهمّها افتراض أنّ التغير في الاستثمار هو منعدم، في حين أنّه في بعض الأحيان يكون التغير في الدخل هو نتيجة للتغير في الاستثمار وليس صافي المعاملات الخارجية؛
- التحليل الكينيزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماشي، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأنّه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأنّ الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها؛
- إهمال كينز لمرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتغيرات الدخل؛
- في تحليل آثار الدخل، اهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنّه يفترض أنّ هذه الأرصدة مموّلة آليا بدون الاهتمام

---

[1] -محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص140.

[2] -زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص116.

بالطريقة التي يتمّ بها التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، إمّا على المعاملات في رأس المال أو على عمل المضاعف[1].

ونظرا لهذا الانتقاد الأخير، يمكن القول أنّ النظرية الكينيزية، وكذا الكلاسيكية أهملتا قسم كبير من ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية التي من شأنها لعب دور المعدّل للاختلال الخارجي بنفس قدر دور المعاملات الجارية.

3-التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية[2]:

لفهم وتوضيح هذه الآلية، ستجدر الإشارة إلى مسألتين هما:

- إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح الاختلال أو تدعيمه بحركات في رصيد المعاملات الجارية؛
- احتمال أن يعقب التغيّر المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

إنّ التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة نتيجة الحصول أو منح معونات وهبات من وإلى الخارج، ومنح أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أيّ نوع من حركات رؤوس الأموال. بالإضافة إلى أنّه لابد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية.

يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية، مما يؤدي بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي لارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، وبالتالي انخفاض الدخل. وبتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد إلى التصدير. كما أنّ ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تدفق عكسي لرؤوس الأموال وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستفادة من أسعار الفائدة العالية.

---

[1] -لمزيد من المعلومات، ارجع إلى: -Raymond BERTRAND, Op.Cit, P121.

[2] Ibid, PP126-127.

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004 ص ص79- 81 .

أما في حالة الفائض، أي تحويل رؤوس الأموال للداخل، مما يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير تشجع البنوك التجارية على توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات وحدوث عجز في الميزان الجاري. كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج.

أما إذا تحدثنا عن هذه الآلية في الأسواق المالية، فهي تقريبا مماثلة، إذ أنّ زيادة السيولة في هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة المعروض من الأموال المتاحة للإقراض، وانخفاض أسعار فائدتها في الأجل الطويل. وأخيرا، نشير أنّه كما في الآليات السابقة (الأسعار والدخل)، فإنّ الشرط الأساسي هو عدم تدخل الدولة بسياسات تعويضية أو مضادة، كقيامها بطرح السيولة في حالة العجز في ميزان المدفوعات، أو القيام بامتصاص السيولة السابقة الزائدة نتيجة الفائض. وقد تبين أنّ هذا الشرط هو صعب التحقق إن لم نقل مستحيل لوجود تناقض في أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ومن خلال تقديمنا لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، أمكن أن نقول أنّ كل آلية لوحدها تعتبر غير كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، ولكن باجتماع كل المتغيرات، بحيث يلعب كلّ دوره التوازني يمكن أن يتحقق الغرض. هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور، لأنّ التدخل معناه تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وأنّ مصدر الاختلال في بعض الأحيان يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنّه يساعد على تحقيق توازن خارجي.

وبعد معرفة الصورة التي يكون عليها الاختلال، لابد من البحث في الأسباب التي أدّت إلى حدوثه وتحديد شكل أو نوع هذا الاختلال من أجل معرفة الطريقة المثلى أو المنطقية الواجب اتباعها لمعالجته والتخفيف من آثاره، وسوف نركز على حالة العجز، لأنّه يمثل أكثر خطورة من حالة الفائض.

المطلب الثالث: أسباب حدوث الاختلال

قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب، وهذا باختلاف الدول و الظروف المحيطة بها، أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والظروف المحيطة بها، والملاحظ أنّ معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها، وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-أسباب غير اقتصادية:

هي أسباب خارجة عن المجال الاقتصادي وغير معرّفة فيه، وتتمثّل في:

-**عوامل طبيعية**: الاختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجرّ عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

-**التقدم الفني والتكنولوجي**: وما يرافقه من اختراعات عالمية، خاصة إذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة، وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة. كما أنّ التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثّل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها. لكن ما نلاحظه عند الدول المتقدمة فيما بينها أنّ أثر التقدم التكنولوجي هو موزّع، لأنّ ما تحققه دولة من تقدم في صناعة ما تعوّضه دولة أخرى في صناعة أخرى، كما أنّ الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن، أنّ ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة، لأنّها مركز التقدم التكنولوجي، في حين أنّ الدول النامية لا يمثّل نصيبها سوى خمس هذه التجارة. وبالتالي، فإنّ التقدم الفني يؤدي إلى إضعاف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية[1].

-**الأحوال السياسية الداخلية**: فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا، كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدّل تدفق رؤوس الأموال إليه وتهريب رؤوس الأموال الموجودة فيه، وكذا نقص عوائد السياحة وزيادة وراداتها من المواد الأولية والأسلحة.

-**الأحوال السياسية والعسكرية العالمية**: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى الدول تمثّل سوق خارجي فعّال للدولة.

-**النمو الديمغرافي**: وما ينتج عنه من زيادة في الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، وعدم مقابلة هذه الزيادة بزيادة القدرة الإنتاجية. بالإضافة إلى انتهاج سياسات اجتماعية، يكون فيها رفع للأجور تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة[2] نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

---

[1]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص123.

[2]-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص102.

-**الإضرابات العمّالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنّها تؤدي إلى شلّ الإنتاج وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أنّ التخوّف المستقبلي للمستثمرين يظهر من خلال انخفاض تدفق رأس المال نحو الداخل إذا مسّت هذه الإضرابات أنشطة رئيسة في الاقتصاد، أو صناعة موجهة للتصدير بالدرجة الأولى.

2-أسباب اقتصادية:

تتمثل أساسا في:

-التطوّرات في المحيط الخارجي كتدهور شروط التبادل التجاري الدولي وارتفاع أسعار الفائدة[1]، وأسعار الصادرات والواردات، واختلاف هذه النسب بين مختلف المواد والسلع، بحيث تكون في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

-الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمسّ الدول الرأسمالية المتقدّمة، وتأثير ذلك على تحصيل صادراتها، وهذه الأزمات تنعكس مباشرة على الدول النامية، لأنّها تمثّل أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

-تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، والتأثير على هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي هيكل التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى نذكر منها[2]:

-العوائق التجارية التي من شأنها كبح حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية؛

-ومن أهم الأسباب (لكن يمكن الدولة التحكم فيه) هو نسبة التضخم داخل الدولة، ومقارنته بمعدلات التضخم في بقية الدول. ويؤثر التضخم على الأسعار والدخول وعلى الموازين الفرعية كما يلي:

---

[1]-Silviane G JEANNENEY, Dévaluation en Afrique ? Revue de L'OFCE, Observation et diagnostic économique, n°25, 1988, p135.

[2]-فؤاد سلطان، محاضرة: أسعار الصرف والتوازن الخارجي، محاضرة ألقيت بالبنك المركزي المصري،معهد الدراسات المصرفية مارس 1981، ص13.

*الميزان التجاري؛ هو الأكثر تأثرا به، لأنّه يؤدي إلى انخفاض الصادرات من السلع الصناعية، وذلك لارتفاع تكاليفها مقارنة بالأسواق الخارجية. أو زيادة الطلب المحلي على هذه السلع التصديرية، أما السلع الزراعية والمواد الخام إذا كانت نسبة صادراتها إلى الإنتاج العالمي كبيرة، سيؤدي في الزمن الطويل لارتفاع أسعارها والتحوّل إلى توسيع الإنتاج في سلع بديلة وإحداث عجز في الميزان التجاري.

*أما ميزان الخدمات؛ التضخم يؤدي لانخفاض الدخل السياحي لارتفاع تكاليف المعيشة داخل البلد، وتحوّل السوّاح إلى بلدان أخرى، بالإضافة لزيادة التكاليف المرافقة لزيادة الواردات من تأميم وضرائب ورسوم.

*أما الميزان المالي؛ فإنّ التضخم يفقد المستثمرين الثقة في القيمة المستقبلية للعملة المحلية، ومدى التحكم في سعر الصرف، ويؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال الداخلة. بالإضافة إلى تضاعف عمليات التهريب نتيجة عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

- قيام الدول النامية ببرامج تنموية اقتصادية أو اجتماعية، وذلك بزيادة استيراد السلع الرأسمالية، الآلات، التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، بغرض زيادة قدرتها الإنتاجية على أمل أنّ هذه الزيادة سوف تزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها[1]، لأنّ هذا التوسع في البرامج الاقتصادية يتم تمويله عادة بقروض طويلة الأجل.

كل هذه الأسباب متداخلة فيما بينها، حتى أنّه يصعب في بعض الأحيان الفصل بينها، ويكون أثرها أقلّ كلما سارعت الدول إلى أخذ احتياطاتها اللازمة من أجل عدم سريان هذه الأسباب مدة أطول، وكلّ سبب قد يؤدي إلى حدوث نوع معين من الاختلال الناجم عنه، فما هي أهمّ أنواعه؟

المطلب الرابع: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:

يعتبر التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات الحالة الطبيعية، لكنها نادرا ما تتحقق في الاقتصاديات الحديثة، رغم سعي الدول إليه لما تتميز به من حركة كبيرة في معاملاتها تؤدي إلى ظهور اختلالات باختلاف أنواعها لتعدد الأسباب المؤدية لها، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول حسب الهيكل الاقتصادي لكل دولة. والتفرقة الكبيرة بين هذه الأنواع هي المدى الذي تستغرقه، فنفرق بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم.

[1]-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص101.

1-الاختلال المؤقت:

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه. وهو لا يمثّل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه، لأنّه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهمّ الأنواع المدرجة تحته نجد:

1-1-الاختلال الموسمي:

نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادرتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقيق فائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي ترتكز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائض أو عجز لميزان المدفوعات في آخر السنة.

1-2-الاختلال العارض:

هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجّهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات. أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها. أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات[1]. والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد اختفاء العارض لحدوثه.

وما يمكن ملاحظته إجمالا عن الاختلال المؤقت، أنه يمسّ خاصة المعاملات الجارية، من خلال التغيرات التي تطرأ على الصادرات والواردات، أمّا العجز المؤقت الذي قد يصيب حساب رأس المال، فيكون نتيجة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الدولية، أو التخوّف من انخفاض قيمة العملة المحلية، أو ما يطلق عليها بالأموال الساخنة دون أ ن يقابل بتدفق

---

[1]-صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000 ، ص10.

داخل إلى الدولة. وبالتالي، إذا حدث عجز أو فائض في المعاملات الجارية أو الرأسمالية، فإنّه ينعكس على ميزان المدفوعات، إذا لم يتم تدعيم الحسابين لبعضهما.

2- الاختلال الدائم:

هو اختلال ناتج عن أسباب تدوم لفترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنّه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل. ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي؛
- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول. هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها؛
- قد يعود السبب إلى التغيّر المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب؛
- انخفاض مستويات الإنتاج و القدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنية والمديونية لهذه الدول.

2-1- الاختلال الهيكلي :

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة وتقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها، ووجود بدائل لها بأسعار أقلّ، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، و لعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات. هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء.

ومع وجود تدفقات رأسمالية كبيرة من هذه الدول نحو الخارج، سواء لسداد الواردات، أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي

لمنتجاتها[1]. وعدم مقابلتها بتدفقات مالية من الأجانب للدولة، أي زيادة مديونية الدولة ونقص دائنيتها فتزداد حدة الاختلال. ويعتبر هذا النوع من الاختلال ميزة خاصة بالدول النامية لتميزها بوجود قطاعين مختلفين كلية، قطاع متقدم مرتبط بالتصدير وآخر داخلي اجتماعي تقليدي وهما مختلفين تماما حتى في الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها[2].

وقد يحدث فائض هيكلي في ميزان المدفوعات في الدول التي تكون صادراتها تعتمد على سلعة ضرورية، وقلما يتحول الطلب عليها مثلا حالة الدول البترولية، حيث في سنة 2004 تعدّت أسعار النفط 40 دولار للبرميل الواحد، حققت معه الدول البترولية فائضا في موازين مدفوعاتها.

2-2-الاختلال الدوري (Cyclique) [3]:

هو اختلال ناشئ عن التناوب بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة انكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسّن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض. وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات وتنقص الصادرات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات. هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع باتباع سياسات مالية ومصرفية نقدية مناسبة.

وقد حاول صندوق النقد الدولي إعطاء تعريف شامل للاختلال الدائم يضم كل الحالات: «الاختلال الدائم هو الاختلال غير الآيل للتصحيح في فترة زمنية معقولة من خلال مقادير تؤثر على الطلب الكلي بدون زيادة في البطالة ولا في التضخم »[4]؛ أي أنّ هذا الاختلال لا يمكن معالجته من حسابات التسوية لنفاذها في حالة العجز، وعدم القدرة على الاقتراض لضعف المركز المالي. أو يؤدي إلى حدوث تراكم للاحتياطات فوق خط الأمان في حالة تحقيق فائض. ومعالجة هذا الاختلال ترتكز في العمل على الطلب وإعادة توظيف عناصر الإنتاج بنقلها إلى القطاعات التي تتميز بالنشاط وتلبي الطلب، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للدولة والقدرة الإنتاجية باتباع أساليب إنتاجية حديثة مع مراعاة الحالة الإقراضية أو الاقتراضية للدولة. وهو صعب التحقيق لأنّه

---

[1]-عبد الرحمان أحمد يسري ، مرجع سابق، ص192.

[2]-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص121.

[3]-محمد عبد العزيز عجيمية، الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، دون سنة، ص51.

[4]-Raymond BERTRAND, Op.Cit, P107.

مرتكز في الهيكل الاقتصادي، لهذا تحاول الدول كبحه في أول الأمر باستعمال الرقابة على المعاملات الخارجية.

لكن أنواع الاختلال لا تقتصر عما سبق، وإنّما توجد أنواع أخرى:

*‏**الاختلال المتصل بالأسعار**[1] : وهو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميّز بين الحالات التالية للاختلال:

- ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يرافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغيّر، تصبح معه العملة مقوّمة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية. مما يؤدي إلى حدوث اختلال؛
- انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها؛
- عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مقارنة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة خفض قيمة العملة الأجنبية دون أن تقابلها سياسة مماثلة في الداخل بخفض قيمة عملتها، أو في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغيير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع. ويتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى سعر الصرف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية؛

*‏**الاختلال النقدي**[2]: ويحدث في حالة ما إذا أصرّت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإنّ هذا السعر آجلا أو عاجلا سيسفر عن الاختلال.

*‏**الاختلال الاتجاهي:** هو اختلال ينعكس على حالة ميزان المدفوعات، ويمسّ بشكل خاص العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل نتيجة النمو الطويل الأجل للاقتصاد الوطني، وبناء طاقات وقوى إنتاجية، والانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو والتطور.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى إمكانية أن يبدأ الاختلال بنوع معين، مثلا الاختلال العارض، وإذا لم يتم معالجته في أسرع وقت ممكن، فإن تكراره أو استمراره يمكن أن يحوّله إلى

[1]-محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص ص53-54.

[2]-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص100.

نوع آخر من الاختلال يصعب معالجته كالاختلال الهيكلي، خاصة إذا خلّف آثار تمسّ متغيرات اقتصادية أساسية، فما هي الآثار الممكن أن تنتج عن هذه الاختلالات؟

المطلب الخامس: آثار عدم التوازن لميزان المدفوعات

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت.

- ففي حالة العجز ذكرنا سابقا بأن خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول. وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها؛
- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها؛
- يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية. أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي[1] في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش؛
- الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها[2]؛

- أما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل

---

(1)-محمد زكي شافعي ، مرجع سابق، ص125.

(2)-صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق ، ص19.

دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد. فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض[*]، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي[1]، وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

وفي الختام، يمكن القول أنّ كل الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة علاجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى. ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل تفاقم هذا الاختلال خاصة إذا كان دائم، أما المؤقت فهو لا يمثل خطرًا كبيرًا.

المطلب السادس: أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات

إنّ التوازن في ميزان المدفوعات هي ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لآخر، وبمجرد حدوثه تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة، بدءا من أساليب التسوية التلقائية التي تعتمد على المتغيرات الاقتصادية في الاتجاه الذي يخدم التوازن. لكن رغم ذلك لا تدع الحكومات قوى السوق تعمل لوحدها، لأنّه قد يكون أمامها قبول أحد الاختيارين، إما الحفاظ على الاستقرار الداخلي أو تحقيق التوازن الخارجي و بتدخلها تعمل على الموازنة بين أهدافها، و يكون ذلك إما بالتمويل أو المعالجة.

التمويل: تكون تسوية الاختلال من خلال استعمال الاحتياطات النقدية التي تملكها الدولة سواء بالنقصان أو الزيادة، أي التسوية المحاسبية.

المعالجة[**]: وتكون التسوية من خلال معالجة الأسباب المؤدية للاختلال وليس الاختلال في حد ذاته وهو الأساس، ويكون التدخل من خلال محاولة تحويل الإنفاق أو تخفيضه عن طريق تغيير الطلب الداخلي، الأسعار أو فرض الرقابة المباشرة على المعاملات الدولية، ومن أهم الأساليب:

---

[*] وذلك لأن قدرتها في التعامل تقل لعدم استطاعتها أن تستورد منها أكثر مما تصدر لها، فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو أذونات الخزانة.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، المرجع السابق، ص20 .

[**]-هذه المعالجة ترتكز أساسا على المعاملات الجارية لأنه يعتبر الميزان الأكثر نشاطا ويحتل نسبة كبيرة.

1-السياسة المالية والنقدية:

هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزًا أو فائض، ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار. وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية والنقدية(خاصة السياسة الانكماشية) في عملها تعتمد على[1] :

أ-مدى قدرة هذه السياسة على تغيير (زيادة أو تخفيض) الطلب الكلي على السلع والخدمات فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى إلى (زيادة أو تخفيض) الواردات و(تخفيض أو زيادة) الصادرات. وهذا يتوقف على حجم المضاعفات(مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي...الخ)، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كلّما أدت الإجراءات المالية والنقدية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

ب-عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمّية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس. لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

1-1-السياسة النقدية:

يكون تدخل الدولة من خلال التحكم في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال سياسات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز الخارجي برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية "سياسة النقود الغالية"[2]، وهذا ما يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح، ومن أهم السياسات التي يقوم بها البنك المركزي:

أ-التغيير في سعر الخصم: وفق الحالة فإذا أراد أن يطبق سياسة انكماشية يقوم برفع سعر الخصم -وهو سعر اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي - وهذا ما ينعكس بارتفاع في

---

[1] -كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص392.

[2] - كامل بكري، المرجع نفسه، ص387 .

أسعار الفائدة ويؤدي بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم للقروض في انتظار رجوع أسعار الفائدة إلى المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري.

بالإضافة إلى أنّ الارتفاعات في أسعار الفائدة هي مؤشر للمستثمرين عن الوضعية الاقتصادية السيئة، وهذا ما يكبح استثماراتهم و يساعد على تخفيف الضغط التضخمي. كما أنّ هذه الوضعية تشجع الأفراد أكثر على الادخار للاستفادة من أسعار الفائدة وبالتالي تخفيض إنفاقهم الاستهلاكي.

إنّ انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأجنبية ويشجع الأفراد والمشروعات على استهلاك السلع المحلية بدلا من السلع الأجنبية، أي انخفاض الواردات، كما أن صادرات البلد تصبح تنافسية أكثر وتزيد في هذه الفترة. أما حساب رأس المال فإنّ ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفقات رأسمالية أجنبية للداخل خاصة قصيرة الأجل لأنّها أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وبالتالي تدعيم الجانب الدائن لهذا الحساب.

ب-السياسات الأخرى: بالإضافة لسعر الخصم يستطيع البنك المركزي التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها برفع **الاحتياطي الإلزامي**(*) المفروض، فتقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك وتخفض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية. أو قيامه **بإصدار أوراق حكومية** للبنوك والجمهور، بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال **السوق المفتوحة**. وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية الانكماشية تساعد على تخفيض عرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي (عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أما إذا كان الميزان فائضا، فإن السياسة النقدية تكون عكسية أي **توسعية** تعمل على توسيع الدخل والإنفاق الكلي، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وزيادة القدرة الائتمانية في منح القروض. بالإضافة إلى تنامي طلب المستثمرين عليها وانخفاض المدخرات وتحوّلها إلى الاستهلاك الخاص. وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي سينعكس على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تفضيل المنتجات الأجنبية على المحلية، بزيادة في الواردات

(*)-هو نسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية يحددها البنك المركزي حسب أهدافه.

وانخفاض للصادرات. أما على صعيد رؤوس الأموال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة لا تشجع على دخول رؤوس الأموال الأجنبية بل تؤدي إلى خروجها، وكل هذا يخفف من حدة الفائض.

لكن السياسة النقدية لم تكن استجابتها دائما مضمونة في الاتجاه المرغوب، وذلك لمحدودية الأساليب المستعملة، فعلى سبيل المثال زيادة سعر الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إذا كان المستثمرون متفائلون، فإنّهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، أو عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية السائدة وذلك رغم ارتفاع أسعار الفائدة. أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم.

1-2-السياسة المالية:

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات. فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية كالمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية. أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها وبالتالي سعرها، وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين. ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت، أو كل واحد على حدى. بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب.

أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.

2-القيود المباشرة على المعاملات الدولية

تتمثّل في قيود تؤثر على الأسعار أو الكميات في الصادرات والواردات، وهي في أغلب الأحيان تتجسد في سياسات تجارية تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة في حالة العجز.

2-1-القيود على المعاملات التجارية

أي فرض قيود على دخول وخروج السلع عبر الحدود من أجل تحسين حالة الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، ومن أهمّ هذه القيود :

أ- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود تصديرًا و استرادًا، ويكون الغرض منها مالي بالحصول على إيرادات، أو حمائي لحماية الصناعات المحلية الناشئة، أو الغرض الذي يهمنا وهو الحد من الواردات من خلال التأثير على أسعار الواردات وجعلها أغلى، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها وبالتالي انخفاض المدفوعات نحو الخارج. وبفرض أنّ هذه الرسوم لا تتأثر بها الصادرات وبالتالي يصبح الفرق بين الصادرات والواردات أقل ويؤول إلى تخفيف عجز ميزان المدفوعات وحتى تحقيق فائض.

لكن شرط نجاح هذا الأسلوب هو عدم قيام الدولة التي تتعامل معها بسياسة حمائية مماثلة، كأنّ تخفض من سعر صادراته نحو هذه الدولة لتعويض الزيادة في أسعار الواردات للبلد نتيجة فرض الرسوم. كما أنّ صادرات الدولة إلى هذه الدول تصبح صعبة وتتطلب شرطا آخر، وهو مرونة الطلب على السلع المستوردة فلا بد وأن تكون كبيرة من أجل تجسد أثرها. ورغم ذلك يبقى هذا الأسلوب غير ناجح لأنّه لا يمس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والإنفاق وغيرها، ولأنّ هذا الأسلوب قد يؤدي إلى[1] :

-انخفاض في الصادرات للبلد المعني خاصة إذا كانت السلع المستوردة والمستبعدة هي سلع رأس مالية أو مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية؛

-إنّ فرض الرسوم وانخفاض الواردات يؤدي إلى تحوّل الطلب من الواردات إلى المنتجات المحلية البديلة لها، وهذا سيؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار إذا اقترب البلد من التشغيل الكامل، أو إلى إحداث ضغوط تضخمية تصبح معها المنشآت المحلية غير قادرة على المنافسة سواء في الأسواق العالمية أو الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية.

---

[1]-كامل بكري، مرجع سابق، ص ص150 - 151.

ب-نظام الحصص: ظهر هذا الأسلوب من أجل حماية ميزان المدفوعات بتخفيف العجز فيه، خاصة وأنّ الرسوم الجمركية اهتمت فقط بالسعر دون الكمية، بحيث اتضح أنّه توجد بعض السلع غير مرنة لتغيرات الأسعار وبالتالي لا تؤدي إلى انخفاض حجم الواردات، لهذا وجب تحديد الكمية الواجب تصديرها أو استيرادها للبلد خلال فترة زمنية معينة. وذلك بوضع الحدود القصوى للكميات المستوردة أو المصدرة، وحصص الاستيراد تحدد حسب حاجات الدولة وتوّزع على المستوردين المحليين باستعمال أسلوب **تراخيص الاستيراد** التي تسمح فقط للحاصل عليها بالاستيراد وتحدد فيها السلعة وكميته وكل مواصفاتها.

وبهذا تتحكم الدولة في وارداتها بعدم إعطائها تراخيص إلا للسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية والانصراف عن السلع الكمالية وذلك من أجل تخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها. لكن يعترض هذا الأسلوب عوائق تظهر عندما يتم توزيع هذه التراخيص بطريقة غير منطقية، فالطالبين الأوائل هم فقط الذين يحصلون عليها، مما يؤدي لندرتها واتجاه المستوردين إلى الطرق الملتوية للحصول عليها.

2-2-الرقابة على الصرف:

هي رقابة غير مباشرة وكمية على الواردات ويكون ذلك بتثبيت سعر الصرف لعملة البلد، وإجبار كافة المؤسسات والأفراد التعامل بها، ولا يمكن تغييره إلا بقرار من السلطات النقدية، وهذه الرقابة لا تقل أهمّية عن الرقابة المباشرة.

أو استعمال أسعار الصرف المتعددة حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد أكثر من سعر صرف للعملة الوطنية. يستند هذا النظام إلى سعر التعادل الرسمي مع خصم أو إضافة علاوة معينة بالعملة الوطنية، وفقا لنوع السلعة والهدف المراد من ورائها. فتضاف علاوة كبيرة على سعر التعادل للواردات من السلع الكمالية من أجل تخفيض كمياتها، أو منح خصم بالنسبة للواردات الضرورية من أجل الزيادة في حجمها بجعل سعرها أرخص بالنسبة للمستورد. وكذلك زيادة الدعم للصادرات أو تطبيق أسعار صرف عالية بالنسبة للمعاملات الرأسمالية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع عدم خروج الرأس المال الوطني، وبالتالي تقليص العجز في ميزان مدفوعاتها. ونجد أسعار الصرف المتعددة خاصة في الدول النامية، لكن يعاب عليه أنّه يقوم ببناء هيكل للأسعار الداخلية في عزلة عن مستوى الأسعار السائدة في الخارج، وصعوبة الانتقال في وقت آخر إلى سعر صرف موّحد. كما أنّ استمرار تغير نسبة العلاوة أو الخصم يؤدي إلى تخفيض مستمر للعملة بهدف ضمان الحماية لبعض القطاعات، وعدم استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال والإضرار في الاقتصاد الوطني، دون صرف النظر عن صعوبة تطبيقه ميدانيا لأنّه يتطلب المتابعة

الدائمة للأوضاع الاقتصادية الخارجية والداخلية، لتعديل نسب العلاوة والخصم مما يتماشى مع الأهداف[1]. بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الدول التي اختلفت أسعار عملتها الوطنية بالنسبة لعملاتها.

كما أنّ نظام الرقابة يلزم كل حاصل على النقد الأجنبي أن يبيعه للسلطات النقدية حسب السعر الذي تحدده، أي أنّ المصدر لا يستطيع الاحتفاظ بها ولا بيعها لغير هذه الهيئة، أو بعض المصارف المسموح لها قانونيا والتي تسلمها للهيئة بدورها. وبالتالي ينحصر العرض النقدي الأجنبي عندها وتحتكره ولا تقوم ببيعه إلا للمستورد التي ترى وارداته ضرورية للاقتصاد، وتمتنع عن منحه لمستورد السلع الكمالية أو التي تنافس إنتاجها المحلي. كما أنّها تمنع المستثمرين من تحويل كل عوائد استثماراتهم نحو الخارج وإنّما إعادة استثمارها محليا، أو منع خروج الأفراد في سياحة أو سفر بعدم بيعهم النقد الأجنبي، وبهذا تحصر على قدر الإمكان مدفوعاتها للخارج من أجل التخفيف عن العجز ويعتبر هذا النظام شديد الفعالية.

كما تقوم الدول المتقدمة بمبيعات آجلة لعملتها من أجل تثبيط دخول رؤوس الأموال، وتقوم بشرائها الدول ذات العجز من أجل تخفيض خروج رؤوس الأموال[2].

لكن يجدر بالدولة أن تكون حذرة إذا أرادت أن تنجح الرقابة عن الصرف في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال عدم تشددها بالمغالاة في تطبيق هذه الرقابة، لأنّ نجاحها يظهر للوهلة الأولى وسرعان ما يزول عندما تجد الدولة نفسها معزولة عن التعامل مع الخارج.

2-3-سياسة موازنة الصرف الأجنبي:

تتمثل هذه السياسة في الاحتفاظ بقدر كاف من الذهب والعملات الأجنبية و كذا المحلية في صندوق على مستوى البنك المركزي، ويكون مستقلا عن حساباته، أما الغرض من هذه الاحتياطات فهو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف ومواجهة التقلبات في سعر الصرف، بالتدخل بيعًا أو شراءا حسب الظروف. فإذا حدث مثلا فائض في الطلب على عملة ما سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبزيادة المعروض منها بالسحب من الصندوق سيعود الاستقرار.

ظهرت هذه السياسة في الثلاثينات وكانت إنجلترا السباقة في تطبيقها (1932)، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية وسميت بمال موازنة الصرف[2]. ويتطلب نجاح

---

[1]-فؤاد سلطان، مرجع سابق،ص ص 10-11.

[2]- كامل بكري، مرجع سابق، ص 396 .

سياسة الموازنة توفير قدر كبير من العملات الأجنبية لمقابلة تقلبات العرض والطلب على هذه العملات وهو الفخ الذي وقعت فيه معظم الدول التي طبقت هذه السياسة حيث وجدت أن الاحتياطات المتوفرة لديها قادرة فقط على مواجهة التقلبات المؤقتة في قيمة العملة، أما العجز المزمن فيحتاج لاحتياطات كبيرة لا يمكن لصندوق موازنة الصرف توفيرها.

2-4-التغيير في قيمة العملة الوطنية:

أي تغيير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ويكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس.

ففي حالة الفائض: تقوم الدولة برفع قيمة العملة المحلية مما يجعل أسعار المنتجات المحلية مرتفعة السعر، ويؤدي إلى انصراف الطلب عنها إلى استراد السلع الأجنبية وهذا من شأنه امتصاص الفائض بزيادة المدفوعات نحو الخارج.

في حالة العجز: تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب السابقة، فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأنّ الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة من المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية، وأهمها عدم قيام الدول الأخرى بسياسة مماثلة حتى لا ترجع الدولة إلى نقطة البداية.

هذه العملية ترتكز على أنّه عند تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستورد المحلي وانخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للمستورد الأجنبي. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ونمو حجمها وانخفاض الطلب على الواردات وتقلص حجمها. و نجاح هذه الآلية يعني التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وفي الأخير يمكن القول أنّ الأساليب المذكورة هي الأساسية ويمكن للدولة أن تستعمل أسلوبا واحدا أو مجموعة من الأساليب حسب الحالة التي تعاني منها. بالإضافة إلى وجود أساليب أخرى أقل أهمية لمحدوديتها، كإعانات التصدير من أجل تخفيض أسعار الصادرات، أو كالأساليب التنظيمية متمثّلة في المعاهدات التجارية أو الاتحادات الجمركية أو المناطق الحرة، وهي مجرد

[(2)]- محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص 98.

طرق من أجل تنظيم المعاملات الخارجية للدولة فحسب، والتقليل من القيود الموجودة بين الدول وإحداث تكامل اقتصادي بينها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ بعض الأساليب لا يمكن استعمالها إلا في البلدان ذات النظام الاقتصادي المقيد وليس الحر كنظام الحصص، بالإضافة إلى العولمة ووجود المدافعين على حرية التجارة الخارجية أين أصبحت هذه القيود غير مسموح بها.

كما أن الدولة تحاول استعمال الأساليب بالتدرج من البسيط وصولا إلى الأساليب المعقدة كتخفيض قيمة العملة الخارجية، وعموما تكون هذه الأساليب أكثر نجاعة في حالات الاختلال المؤقت، أما الاختلال الدائم فإنها تعتبر مجرد فرصة لربح الوقت من أجل بناء الهيكل الاقتصادي الذي يلزم وقتا طويل. ولأنّ سياسة تغيير القيمة الخارجية للعملة الوطنية الأكثر فعالية ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه السياسة، وجب التعرف على آلية سعر الصرف والطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تغييره.

الفصل الثاني

علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و أنظمته

المبحث الثاني: الإطار النظري لسياسة الصرف كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي.

المبحث الثالث: تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و ميزان المدفوعات

الفصل الثاني

علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات

شكلت المراحل التي مرت بها المبادلات الدولية على اختلاف عملاتها صعوبة في إجراءها، هذا ما أدى إلى إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات. هذه العلاقة عرفت بسعر الصرف الذي حضي بأهمية كبرى لاعتباره الأساس في تحديد الأسعار بين الدول. ومع التطوّرات الاقتصادية و التوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطوّرت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطوّرات.

نظرا لكون سعر الصرف وسياساته تعد من أهم الأساليب في يد السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فقد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي التوازن الخارجي. وقد تطوّرت المداخل النظرية وفق الظروف الاقتصادية السائدة، ففي سنوات الكساد العظيم ظهر مدخل المرونات، ليتم اتباع مدخل الاستعاب عند قيام الحرب العالمية الثانية، ومع تطوّر الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت فكرت المدخل النقدي لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف.

ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه المداخل، لأهميتها في التأثير على ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية. وسنتطرق لهذه النقاط في ثلاثة مباحث تترتب كالآتي :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و التوازن الخارجي.

المبحث الثاني :الإطار النظري لسياسة سعر الصرف كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي.

المبحث الثالث: تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و ميزان المدفوعات.

المبحث الأول:

ماهية سعر الصرف وأنظمته

فيما تقدم بينا أن ميزان المدفوعات هو حصيلة المعاملات الخارجية للدولة، ويدخل في هذه المعاملات دولتان أو أكثر تختلف من حيث أنظمتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ولها عملاتها الخاصة ويتم التبادل بعملات مختلفة، فما يحصل عليه المصدر من عملة أجنبية لا يستطيع استعمالها في بلده، والمستورد لا يستطيع الشراء دون حصوله على عملة أجنبية.

وهذا ما تطلب وجود أساس للتبادل بين العملات، ويتواجد هذا الأساس في سوق يطلق عليه سوق الصرف الأجنبي[*]، الذي يعتمد على العرض والطلب من النقد الأجنبي من أجل تحديد سعر صرف هذه العملات.

لكن هذا السعر يختلف نظام تحديده من بلد إلى آخر باختلاف المؤشرات المعتمدة منها: وضعية ميزان المدفوعات، الاحتياطات الدولية، تطور وحجم الاقتصاد للدولة. لكن العامل الأساسي هو النظام النقدي الدولي السائد، والمراحل التي مر بها عبر الزمن، وبالتالي سوف ننطلق من تعريف سعر الصرف كيفية تكوين هذا السعر في أنظمة الصرف والمدفوعات الدولية، ثم استعراض عيوب ومزايا كل نظام، التي ظهر الاهتمام بها من طرف Milton Freidman في 1953[1]، وترجيحه لصرف عائم ومرن.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

[*]-هو سوق مجازي ليس له مكان أو حدود داخل الدولة، لأن سعر الصرف يتحدد لجميع العملات وفي جميع الدول.

[1] -Y.SIMON et S.MANNAI, Op.Cit, P105.

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنّها جد متقاربة، ويمكن القول أن سعر الصرف هو: «النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدات أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبية»[1].

«هو العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين؛ وبالتالي هو سعر العملة، لأنّه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى[2].

هو «سعر الوحدة من النقد الأجنبي، معبرا عنها بوحدات من النقد الوطني»[3].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية[1دج = 0,2 $]، أو بشكل آخر، عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية [1 $ =5دج]، وهو التعريف الذي ينسجم مع موضوع بحثنا.

يعتبر سعر الصرف للعملة كأي سلعة أخرى، يتحدد سعرها في سوق الصرف الأجنبي نتيجة ما تفرزه قوى العرض والطلب على العملات، فالطلب على صادرات الجزائر يمثل طلب على الدينار، ويعني أيضا العرض من العملات الأجنبية، وقد نجد في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية من أجل الوصول إلى السعر الأمثل الذي يحقق أهدافها، فنجد:

-**سعر الصرف الرسمي**: وهو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية، بوضع قوانين وتشريعات للصرف.

- **سعر الصرف الموازي**: هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

---

[1]-شمعون شمعون، البورصة، أطلس النشر، ص139.

[2] Philippe GUILLOT , Les règlements des échanges internationaux IUFM1999 voir: www. Reunion. Iufm. Fr/ dep/ sciences 20% Economiques 20٪ et 20٪ socialrs /livers. html

[3]-د.عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنية و تطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، 2000 ص150

-سعر الصرف التوازني: وهو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيداً عن تدخل السلطات الحكومية لتحقيق توازن داخلي وخارجي، لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف فعال ومنظم.

-سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو السعر الذي يدفعه أو يحصل عليه المتعامل حقيقة (مستورد أو مصدر) من العملات الأجنبية. ويتمثل في سعر الصرف الرسمي مضافًا إليه الضرائب والرسوم (حالة استيراد) أو الإعانات (حالة التصدير)، وهو يمثل القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي. أو هو مؤشر لسعر الصرف الاسمي معدل بأسعار نسبية مقابلة (معدلات التضخم)، في حين مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعلي ما هو إلا متوسط مرجح لأسعار الصرف محسوبة بالنسبة لفترة الأساس[1]. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية[2]:

$$\frac{P_d}{P_i}=\frac{P_d}{P_{ie}\times\frac{1}{n}} \qquad r= \quad r=n.\frac{P_d}{P_{ie}}$$

حيث: r: سعر الصرف حقيقي

n: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي (يحسب من خلال سعر صرف العملة بالتسعيرة الأكيدة).

P_d: مؤشر أسعار السلع والخدمات المحلية للدولة.

P_i: مؤشر أسعار السلع والخدمات الدولية.

P_{ie}: متوسط مؤشرات أسعار السلع والخدمات الدولية في بلدان الشركاء التجاريين.

مما سبق تتضح الأهمية الكبيرة لسعر الصرف، لأنّه يسمح بالتبادل وقيام تجارة دولية بين الدول على اختلاف عملاتها، كما يؤثر على القرارات الممكن اتخاذها في هذه المبادلات. فيؤدي تحديده بطريقة صحيحة ودقيقة إلى النمو المستمر لهذه المبادلات، والذي ينعكس بدوره على نمو الموازين التجارية والجارية والرأسمالية لدول العالم. وتزايد الاعتماد الخارجي. مع تحقيق تكاملات اقتصادية بين الدول–المتقدمة خاصة-.

---

(1)-محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص82.

(2) -S.G. JEANNENEY, Op.Cit, P126.

وللمزيد من التفصيل ارجع إلى: Michel JURA, Techniques financières internationales, Dunod, Paris, 1999, P132.

ويمتد تأثير سعر الصرف إلى الثروة الكلية للمتعاملين لتأثير تغيراته على ما يملكونه من أرصدة بالعملات الأجنبية، لأنّ الارتفاع في قيمة عملة ما يعني الانخفاض في قيمة العملات الأخرى وبالعكس. وهذا ما يؤدي بالمستثمرين إلى تغير قراراتهم وتوجيهم لمواردهم الإنتاجية، لأنّ سعر الصرف لا يمكن التوقع به بدقة، وقد يحقق المتعامل أرباحا إذا عكس هذا السعر الحقيقة الاقتصادية والمالية للبلد.

وبالتالي، فإن سعر الصرف يؤثر بصفة عامة على ميزان المدفوعات بكل مكوناته الجارية والرأسمالية -خاصة مع تطور تقنيات انتقال الأموال بين الدول-، وكذا الاحتياطات، وبطريقة غير مباشرة على السياسة النقدية.

وهو بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل التي يختلف مداها بين طويل وقصير الأجل، وسنذكر أهم هذه العوامل فيما يلي[1]:

1-حالة ميزان المدفوعات: حيث يؤثر رصيد ميزان المدفوعات على سعر الصرف بالارتفاع أو الانخفاض، فإذا حقق فائضا أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس في حالة العجز التي تنخفض فيها قيمة العملة المحلية لزيادة المعروض منها.

2-سعر الخصم: حيث يؤدي رفع سعر الخصم إلى مستوى أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل الدولة مما ينتج عنه زيادة في الطلب على عملة الدولة،ويؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، وتكون الحالة عكسية إذا خُفّض سعر الخصم.

3-كمية النقود التي تؤدي زيادتها إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في الواردات وانخفاض في الصادرات، يقابلها زيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية؛ أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف

هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع التي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار

---

[1]-مروان عطون، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الهدى، الجزائر، ص ص 80-81.

عملتها.وهذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة[1].

يرتبط تحديد معالم هذه السياسة بمجموعة من العوامل، من أجل أن تعكس الأهمية السابقة لأسعار الصرف، وأهمها:

أ-النظام النقدي الدولي: الذي يتشكل من مجموعة القواعد والميكانيزمات القادرة على إصدار وتسيير والرقابة على العملات الدولية، وضمان التطور المتوازن للمبادلات الدولية وتطور الاقتصاد الدولي عامة[2].

وقد مرّ هذا النظام في تطوّره بثلاث مراحل أساسية[*] تراوحت فيها الأنظمة النقدية بين الحرية والثبات، واختلفت فيما بينها من حيث الطبيعة أو الأدوات، وهي: الفترة قبل 1914، فترة ما بين الحربين، وبدءا من اتفاقية بريتون وودز 1944، وما حصل بعد انهيارها. ففي الفترة الأولى لم تكن الدولة حرة في تحديد سياستها في أسعار الصرف حيث سادت قاعدة الذهب، ولم يكن لها خيار طالما ارتبطت بهذه القاعدة التي ألزمتها بتكييف اقتصادها بما يسمح لها تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

لتعود هذه الحرية بعد ح.عII بحلول أزمة الكساد والافتقار لآليات تصحيح كافية في سنوات الثلاثينات، وتجربة أسعار صرف مرنة. ولكن مع اتفاقية بريتون وودز التي وضعت القواعد الصحيحة لنظام نقدي دولي قائم على الدولار من أجل تحقيق هدفين أساسيين –خاصة مع إنشاء صندوق النقد الدولي- وهما: *وضع نظام تعادل ثابت *قابلية تحويل العملات فيما بينها.

بالإضافة إلى وضع نظام نقدي جديد يعمل على تعظيم التجارة والاستثمارات الدولية وتوزيع عادل للموارد والمكاسب في العالم من خلال تحقيق المبادئ الثلاثة الأساسية له، وهي[3]:

---

(1)-د. بشير حمدوش، "التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف" في ندوة لصندوق النقد العربي بعنوان "نظم سياسات أسعار الصرف"، تحرير: علي توفيق الصادق، علي احمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أبو ظبي، 2002، ص259.

(2) -Josette PEYRARD, Gestion financière internationale, 2ème Edition, Paris, C.L.E.T, Février 1989, P25.

(*)-لمزيد من التفصيل ينظر: httm://www.Eleves.ens.Fr/hom/robin/histoire/contemp/smi/html, le05/04/2004

(3)- كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص404-405.

التصحيح: أي قدرته على تدنية تكاليف ووقت تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

السيولة: بالقدرة على توفير احتياطات دولية كافية من أجل تمكين الدول من معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وبالأخص العجوزات، دون الاضطرار إلى اتباع سياسة انكماشية.

الثقة: في الاحتياطات، مما يحافظ على قيمة نسبية للعملات.

في هذه المرحلة أسعار الصرف ثابتة، لكن مع مرونة محدودة وقليلة، كانت في بدايتها ±1% ليتم توسيعها إلى ±2,25 %، وقد امتدّ هذا الهامش حتى ±10 % من أجل السماح للاقتصاديات بمحاولة إعادة توازنها. بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقية دعمت الاحتياطات الدولية بخلق وحدة السحب الخاصة (DTS) [(*)]التي استعملت فقط في المعاملات الرسمية بين البنوك لتسوية الاختلال في موازين المدفوعات، بالإضافة إلى الدولار على أساس أنه عملة دولية.

وقد دام هذا النظام قرابة ربع القرن إلى أن انهار نتيجة العيوب التي ميزته، بالإضافة إلى الصدمات والأزمات خاصة العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي أدّى في 1971 إلى تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا أدى إلى نقص الثقة في الدولار كعملة دولية[(**)]. ورغم محاولات إنقاذه لكنها باءت بالفشل بتخفيضات وإعادة تقويم لقيمة العملات، كما أنّه في عام (1973) أقفلت أسواق الصرف وتخلت السلطات النقدية نهائيا عن نظام التثبيت واتبعت نظام التعويم ورجعت معه المرونة الكبيرة لأسعار الصرف.

ب-الأوضاع الداخلية للدولة: فإذا تميزت الدولة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبمعدلات نمو متزايدة، سوف تستطيع اتباع سياسة أكثر استقراراً وفعالية، وتعزز مكانتها النقدية بهدف زيادة وزن عملتها وإعطاء المستثمرين الأجانب حافزا للاستثمار فيها. هذا بعكس الدولة التي تتميز بالاستقرار، أو في حالة اتباعها لبرنامج تصحيح اقتصادي، بحيث تحتم هذه الظروف على الدولة اتباع سياسة صرف معينة. ويدخل ضمن هذه الأوضاع أيضا، قدرة الدولة للتدخل في سوق الصرف وامتلاكها لموارد مالية واحتياطات كافية.

[(*)]-يتم ضبطها من طرف صندوق النقد الدولي، وتركيبها دوريا، مثلا في 1999 كانت 1dts = 0,572$ + 0,3519€ +31,8Y +0,0812£ كامل بكري، مرجع سابق، ص322.

[(**)]-هي العملة التي تتمتع بقوة الإبراء العام؛ أي القبول كأساس للمبادلات.

جـ-الظروف الخارجية: وما يميزها من تحولات في العلاقات الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات، وهذا يؤدي بالدول إلى اتخاذ سياسات أسعار الصرف لتجنب الأزمات الاقتصادية الحادة، وتتلاءم مع المستجدات.

وباعتماد الدول لهذه الاعتبارات في اختيار سياسة فعالة لسعر الصرف، تتراوح بين التثبيت أو إعطاء مرونة لأسعار الصرف وتعويمها أو اعتماد حالات وسطية بينهما، محاولة الاستفادة من مزايا كل نظام. أو الاتجاه نحو الرقابة على الصرف، وهذا ما سنقدمه من خلال تعريف أنظمة الصرف المرافقة لهذه السياسات.

المطلب الثالث: أنظمة الصرف

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني التي يتحدد فيه سعر الصرف[1]، والآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات. وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها، وتمثلت أهم الأنظمة المتبعة في:

1-نظام سعر الصرف الثابت:

في هذا النظام تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وكذلك سياسة. وذلك من خلال تثبيت كل عملة إلى أساس معين، كان في بادئ الأمر مثبتة إلى وزن معين من الذهب الذي كان يمثل العملة الاحتياطية الدولية، وكانت العملات تخضع لمبدأ التحويل إلى الذهب بدون قيود. ويتحدد السعر بين العملات على أساس نسبة ما تحويه كل عملة من الذهب، وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب.

مثلا: قبل 1914 كان FRF1 = 0,32256غ ذهب و $1 = 1,67 غ ذهب.

سعر صرف الدولار هو: $\frac{1,67}{0,32256}=$ 5,18 أي 1% = FRF 5,18، هذه القاعدة سمحت بسعر الصرف بالتغير في حدود ضيقة جدا، هي حدود تصدير واستيراد الذهب الذي تم بكل حرية.

ومع تطور النظام النقدي الدولي تطوّر الأساس وأصبحت إمكانية الاستناد إلى[1]: عملة أجنبية مثلا $ أو£ أو سلة من العملات، إما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة DTs أو سلة أخرى تكوّنها الدولة من عملات أهم الشركاء الماليين والتجاريين لها.

---

(1) -Michel JURA, Op.Cit, P110.

وفي ظل هذا النظام كل العمليات تتم عند هذه الأسعار، لكن لا بد من تعزيز سلامة هذا النظام (الثابت) عن طريق السياسة النقدية والمالية ومعرفة المطلوب لتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي، بائعة أو مشترية للعملة الوطنية من أجل مساندة هذا السعر. الذي يكون قابل للتغيير عندما تواجه خطر اختلال أساسي أو جوهري في المركز الخارجي، وهو ما يطلق عليه بالتثبيت القابل للتعديل (Adjustable peg). أو الاتجاه إلى التثبيت الزاحف (Crawling pegs): هو نظام يتحدد فيه سعر تبادل العملة الوطنية ضمن مجال محدد يتغير داخله السعر ويتدخل البنك المركزي في حالة اقتراب السعر من أحد أطراف المجال وإذا ما استقر السعر عند أحد حدود المجال لمدة طويلة واستمر تدخل البنك المركزي، يقوم هذا الأخير تقييم آخر لسعر عند النقطة الجديدة[2]. ولهذا فهو يتغير مرارا حسب تغيير مجموعة من المؤشرات مثلا: الفرق بين معدلات التضخم بين الدول (وقد ظهر خاصة في فترة الصرف بالنقد الأجنبي).

و لم يسلم هذا النظام من الانتقادات التي انصبت على عيوبه، لكن دون تجاهل لمزاياه التي حققها.

المزايا:

-توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية، واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر، أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض. وهذا ما يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم؛

-إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحققه حاليا.

-يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، وهذا لارتباطها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

---

[1] -AMF , Philippe D. KARAM, Exchange Rate Policies in Arab Countries : Assessment and Recommendations , AMF Economic Papers, N°3, Abu Dhabi, Decembre2001, P10.

[2] -CLARK et autres, Le management des risques internationaux, Economica, P18.

-سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، وهو موجود نوعا ما على الدوام.

-سعر الصرف المعدّل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير.

-استيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وامتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف.

هذه المزايا والثبات في سعر الصرف سمح للدول ذات العجز أو الفائض برسم هيكل لمعاملاتها الخارجية، بما يتناسب مع حالة ميزان المدفوعات. لكن هذا لم ينفي وجود نقائص وعيوب لهذا النظام.

العيوب[1]: يمكن ذكر بعض العيوب فيما يلي:

-حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية، في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض، وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق احتياطاتها، لهذا وجب الاستفادة في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل تركيم وزيادة الاحتياطات؛

-هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير، إذا استطاع البنك المركزي إعادة الاستقرار؛

-السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية واستقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية؛

---

[1]-المزايا والعيوب ينظر:

-Michel JURA, Op .Cit, P111.

- Philippe Guillot , Op.Cit (site d'Internet)

- أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر،(1974-1981)، دار النهضة العربية، 2001، ص ص20-21.

-سياسة إعادة التوازن لميزان المدفوعات ترتكز على سياسة انكماشية أو تضخمية، لأن الدولة تسعى إلى تحقيق توازن خارجي على حساب التوازن الداخلي، وبالتالي التعارض مع السياسة الاقتصادية الداخلية (معدلات النمو، مستوى التشغيل...الخ)؛

-بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، وتبعية الاقتصاديات الأخرى لها؛

-سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية، أو قد لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة؛

-يصعب في ظل هذا النظام اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة النقد المحلي، لأنّ السلطات النقدية تكون محل مساءلة عن أسباب التخفيض، كما أنّها قد لا تحصل على الموافقة على هذا الإجراء من صندوق النقد الدولي.

هذه العيوب أدت بالدول في سنوات السبعينات إلى التخلي عن هذا التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من أهدافها المسطرة، وهذا ما بينه العمل الذي قام به الاقتصادي Mundell من خلال ما أطلق عليه بالمعضلة الثلاثية (Le triangle d'incompatibilité)، والذي يبين أن السياسة الاقتصادية الكلية لا تستطيع الدول تحقيقها إلا من خلال عنصرين من رؤوس المثلث أي: 1-حرية حركة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، 2-استقلالية السياسة النقدية، 3-نظام سعر صرف ثابت[1].

فإذا ما اختارت سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة لتحقيق أهدافها لا بد من تقييد حركة انتقال رؤوس الأموال لكي لا تتأثر أسعار الفائدة المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية، أما إذا اختارت حرية انتقال رؤوس الأموال واستقلال السياسة النقدية فلا بد من التخلي عن سعر الصرف الثابت لعدم قدرة السلطات النقدية تحقيق أهدافها الاقتصادية المحلية، وتثبيت سعر الصرف في ظل حرية رؤوس الأموال، أما الاختيار الأخير فلا يسمح بتطبيق سياسة نقدية مستقلة، لأن هذه السياسة سوف تقتصر على أغراض الدفاع على سعر الصرف في مواجهة تغييرات أسعار الفائدة العالمية.

[1]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص106 .

بالإضافة إلى أنّ سعر الصرف الثابت يفتقد إلى القدرة على رؤية ضغوط العرض والطلب في الأجل القصير، مما يؤدي إلى عرقلة تطبيق سياسة سعر صرف خاصة مناسبة مع صعوبة تقدير الأسعار الواقعية للفائدة.

2-نظام الصرف العائم:

أنشئ هذا النظام في 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز[1]، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية.

في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأي سعر في سوق السلع.

لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف العائمة، والتأثير عليها، وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموّجه) Free Float and Managed Float.

التعويم النظيف (الحر): هو التعويم بالمفهوم السابق؛ أي لا وجود لأي تدخل من طرف السلطات النقدية، ويكون العرض والطلب على العملات هي العامل المتحكم.

التعويم المدار: هو تعويم، لكنه يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، إذا ما لاحظت أن سعر صرف عملتها تتجه في غير الاتجاه المرغوب. وذلك بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلا أنّ عملتها تتجه نحو الارتفاع باتجاه عملة أجنبية ما تقوم بشراء كميات من العملة الأجنبية -وهذا ما قامت به اليابان اتجاه الدولار-.

ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الحالتين المتطرفتين الثبات الكامل والتعويم الحر، وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي وكذا وضع التجارة الدولية، حيث تتحدد أسعار مركزية للصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغير حولها، وذلك وفقا لظروف العرض والطلب.

---

[1]-منصور محمد الشريف، التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها (1971-1996)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1998، ص270.

لماذا الذهاب إلى التعويم[1]؟

لعل من الأسباب الدعية إلى اعتماد نظام الصرف العائم مايلي :

1-عدم وجود احتياطات كافية: بيّنا في نظام التثبيت أن الأساس الأول الذي يقوم عليه هو قدرة البنوك المركزية للتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ولا يكون ذلك إلا بتوافر احتياطات دولية كبيرة، خاصة مع الحساسية الكبيرة للسوق. كما أن قلة أو عدم توفر هذه الاحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام يدعمها وجود المضاربة والانخفاض الشديد لهذه الاحتياطات – و هو ما حدث لبعض الدول مثل أوكرانيا وليتوانيا حيث لم تتعدى الاحتياطات ثلاثة أشهر من الواردات وهذا سنة(1992)-، لهذا اتجهت الدول إلى التعويم لتفادي استعمال هذه الاحتياطات كأساس.

2-**عدم كفاية المعلومات**: تحتاج الدول من أجل وضع سعر الصرف المناسب والتوازني لمعطيات عن الظروف السائدة ومعلومات دقيقة عن تطوّرها ، خاصة إذا كانت الدولة تقوم بإصلاحات هيكلية واسعة، كالخوصصة وتحرير التجارة الخارجية. لأن الافتقار للمعلومات الكافية يؤدي إلى الوقوع في أخطاء تتطلب إعادة النظر من جديد، مما يؤدي إلى نقص الثقة ويدفع الدول إلى ترك السوق يحدده على أساس تفاعل قواه تجنبا للمسؤولية.

3-عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي: حيث يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهو الحالة غير الموجودة في أغلب الدول خاصة الدول النامية، التي تتميز بمعدلات تضخم عالية مصاحبة للإصلاحات التي تمنع من إجراء تصحيحات فعالة في أسعار الصرف، وهذا ما يشجع على تنمية السوق الموازية أو غير الرسمية.هذه الوضعية دفعت الدول إلى إتباع نظام الصرف العائم لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.

4-الاعتبارات السياسية: لأنّه في حالة تخفيض العملة تكون الدولة محل مساءلة من الشعب لكن في أسعار الصرف العائمة، فالانخفاض يكون تلقائي ولا تكون الدولة مسؤولة عنه.

بالإضافة إلى أسباب خاصة بالدولة نفسها لاتباع التعويم، مثلا: لبنان دافعت عن هذا النظام لأنّه جزء من تعهد البلاد بتحرير التجارة، كما أنه يمثل انعكاس للتنمية العالمية في أسواق المال[2].

---

[1]-بيتر ج.كوبر، هونان كورتيس-دوغلاس، تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة، مجلة التمويل والتنمية، عدد 02، المجلد30، جويلية 1993، ص ص28-29.

[2]-أحمد محمد جاهين، مرجع سابق، ص24.

مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف العائم هو السعر الذي لا يخضع لأي أساس في تحديده، وإنما لتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي. وكأي نظام فهو ينطوي على مزايا أدت إلى اعتماده وعلى عيوب أنقصت من فعاليته.

المزايا[1]:

-ينطوي هذا النظام على سهولة تطبيقه، لأنّ تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات، وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف، بالإضافة أنّه لا يوجد مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية؛

-يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائيا، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف، وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب، في حين كانت تدخلاتها في سعر الصرف الثابت من خلال تركيم الاحتياطات الدولية، التي أصبح الاحتفاظ بها أمر غير ضروري، والقدر الكبير منها هو عبارة عن نقد أجنبي من أجل الاستفادة من الفوائد كما يسمح هذا النظام بتعديل أسرع للأزمات الخارجية.

-في هذا النظام لم يصبح هناك محل لعملة دولية، فأصبح الدولار الأمريكي كأي عملة أخرى لا يتمتع بميزة عن البقية.

-وأهم ميزة، هي أن المضاربة في هذا النظام أصبحت غير مؤمنة بتدخل البنك المركزي وتشكل خطورة كبيرة للمضارب، مما أدى إلى تخفيف ضغوطها وهذا راجع للتسعير الحقيقي للعملة.

-هذا النظام يسمح بتتبع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها، وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبا، سواء فيما تعلق بالعمالة أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تمنح للمنظمات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي من تقديم توجيهات.

---

[1]-للمزيد من التفصيل حول المزايا والعيوب ينظر:

-ألفريدو كويفاس، أليخندرو وربر، تجربة المكسيك مع سعر الصرف المرن، عن ندوة صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص ص139-147.

-Josette PEYRARD, Op.Cit, P20.

-Yves Simon & S.Mannai, Op.Cit, P108.

-يسمح هذا النظام بحرية التجارة الدولية بالقضاء على القيود في العلاقات الاقتصادية والنقدية الخارجية.

فضلا عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة، لأنه ناتج عن قوى السوق.

ويمكن التعليق على هذه المزايا بأنّها غير مطلقة، فالتوازن التلقائي من خلال الحرية المطلقة لأسعار الصرف لا تتحقق على الإطلاق، والاختلالات التي عانت منها المملكة المتحدة (عجز) وألمانيا واليابان (فائض مستمر)[1] أحسن مثال، ولو تحقق لما كان اللجوء إلى تعويم المدار من خلال تدخل البنك المركزي لحصر هذه الحرية في حدود مع الحفاظ على مبدأ التعويم، أو إنشاء مناطق لاستقرار الصرف: الثعبان النقدي الأوروبي.

كما أن السياسة النقدية الداخلية هي غير مستقلة تماما، لأنّ التعويم كان دائما مصحوب بتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي أسعار المنتجات الداخلية، وهذا يدعي الدولة لاتخاذ قرارات حمائية. كما أن هذه السياسة يحد من فعاليتها حركة رؤوس الأموال، والحساسية حول توقعات أسعار الصرف، لما يحدث من تغير في العرض النقدي.

العيوب:

وزيادة على هذه التعقيبات، فقد رافق اتباع هذا النظام بعض العيوب نذكر منها:

-هذا النظام يحتاج لدولة قوية لها مكانة اقتصادية، وتتميز باقتصاد متقدم يتمتع بأسواق مالية وسوق نقد أجنبي متطور إلى حد كبير، تسمح بالمرونة من دون تذبذبات مفرطة، لأنّ التغير في أسعار الصرف له آثار سلبية على التجارة الدولية، لاحتوائه على مخاطر كبيرة لا يمكن التنبؤ بمداها أو خطورتها –خاصة في الدول الصغيرة-، وقد يدفع المتعاملين إلى التخلي عن الصفقة أو تأجيلها من أجل تقليص خسائرها؛

-صعوبة التخطيط في ظل هذا النظام لعدم استقرار أسعار الصرف، وبالتالي أسعار السلع والخدمات؛

-التغير في أسعار الصرف يشكل خطر على المؤسسات الاقتصادية، لأنها تقع في حالة عدم تأكد في نتائجها المالية، وحالة عدم التوقع أو التوقع الضعيف ينقص من فعالية السياسة الاقتصادية. ورغم توافر وسائل للتغطية من مخاطر الصرف، كشراء العقود الآجلة واستعمال خيارات الصرف

---

(1)- أحمد محمد جاهين، مرجع سابق، ص30.

(Options de Change)، لكن هذه الوسائل ليست مجانية، وإنما تكاليفها معتبرة وقد لا تتاح إلا للمؤسسات الكبرى، لأنّها تؤدي إلى زيادة تكلفة وارداتها والإنقاص من أرباحها المالية، بالإضافة إلى الحاجة إلى فترة تعلم لوقاية معاملاتها من الخسائر الناتجة عن خطر الصرف.لهذا مجمل المؤسسات تعتبر التغيرات في أسعار الصرف عامل أساسي يكبح تطوّرها دوليا[1]؛

-تقلص حركات رؤوس الأموال خاصة الطويلة الأجل، لأنها تدخل في حالة عدم التأكد، سواء في القيمة أو العائد من الاستثمارات الأجنبية؛

-تراوح العملية بين الانخفاض والارتفاع المتكرر، وبوتيرة متسارعة في بلد ما يؤدي إلى تقلص ثقة المتعاملين بهذه العملة؛

-لا يمنع هذا النظام المضاربة كلية، وإنما يجعلها خطيرة فقط، لهذا يمكن للمضارب التوقع من خلال تغيرات أسعار الصرف ومؤشرات أخرى وضعية العملة. فإذا توقع الانخفاض يلجأ إلى بيع العملة، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض أكثر مما كان قد يحدث، واتساع الفجوة أكثر، بمعنى آخر تدخل عوامل بسيكولوجية تؤدي إلى آلية انخفاض تراكمي.

-في حين أسعار الصرف الثابتة تشجع التعاون الدولي، فإن أسعار الصرف المرنة تدفع كل بلد إلى اتباع سياسة اقتصادية بدون أي اعتبارات لنتائجها الدولية (Nationalisme).

ويمكن القول أن التعويم الحر هو أحسن نظام نظريا، لأنّه يسمح بتوجيه المعاملات الخارجية بما يتناسب والظروف الاقتصادية للبلد، خاصة وضعية ميزان المدفوعات لارتباطه بعوامل العرض والطلب. لكن تعترضه صعوبة في تطبيقه مع وجود المضاربة والمنافسة الحادة والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية والأحداث العرضية (كالحروب والكوارث وغيرها)، بالإضافة إلى أنّه يحتاج إلى قدرة الدولة على توزيع عوامل الإنتاج بطريقة مثلى من أجل زيادة العرض من العملة الوطنية عندما يزيد الطلب عليها، وإلا انهارت عملته.

ومما سبق، يتضح أنّ تطبيق نظام التعويم الحر لم يأت بالكثير، وحتى تتفادى الدول العيوب الكثيرة لكل من نظام الصرف الثابت ونظام التعويم الحر (المرونة المنعدمة، والمرونة المطلقة) استفادت من المزايا فقط باتباع التثبيت القابل للتعديل أو التثبيت الزاحف أو التعويم المدار. هذا التعويم يمثل السياسة الأكثر اتباعا في الاقتصاديات الحالية، لأنّه يجمع بين الحرية و إمكانية تدخل السلطات النقدية في حالة الضرورة. لكن رغم ذلك نجد بعض الدول تطبق نظاما آخر تراه أكثر

[1] Valeri VANELLE , La volatilité des taux de change freine-t-elle le commerce international, Problèmes économiques, N°2.733 ,24 OCTOBRE 2001, p10.

فعالية للتحكم في العرض والطلب على عملتها وإحداث التوازن بينهما، وذلك باتباع نظام الرقابة على الصرف.

1-3-نظام الرقابة على الصرف:

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف[1]. هذه الرقابة[*]، تعطي للسلطات النقدية متمثلة في البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية المصرّح لها الصلاحية المطلقة في بيع وشراء العملات الأجنبية، بإجبار الأفراد والوحدات الاقتصادية على تقديم كل ما يملكونه من عملات أجنبية، ولا يمكن للمستوردين الحصول على هذه العملات إلا بموافقة السلطات النقدية ووفق أسعار تحددها، وذلك حتى تحافظ على استقرار أسعار الصرف.

ظهر هذا النظام في الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933)، حيث بدأت تطبقه ألمانيا وأمريكا اللاتينية لتيم امتداده لبقية العالم، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتصدير العشوائي لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أو ظاهرة الأموال التائهة[2]، ويعتبر هذا النظام ميزة للدول النامية حتى الآن، لاستمرار العجوزات في موازين مدفوعاتها.

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بطريقة إدارية، حيث يتم جمع الطلب الفعلي للعملات الأجنبية ومطابقته مع الكمية المعروضة منها. لهذا يتميز بوجه احتكاري للدولة في ظل العرض والطلب على العملات، لأنّها تمثل البائع والمشتري الوحيد، مما يؤدي إلى تقلص حجم عمليات سوق الصرف. وتهدف الدولة دائما إلى الرفع المتعمد لسعر الصرف ليتحفظ بقيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية[3].

ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الرقابة، باتباع أساليب مختلفة، سواء كانت كمية على المطلوب والمعروض من العملات، ونوعية وسعرية.

---

[1]-محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية- ماهيتها وتخطيطها، السنة الرابعة، منشورات جامعة حلب، 1988،ص152.

[*]-هذه الرقابة لها أوجه عديدة لمعرفتها. ينظر:

E.Clark & autres , Op.Cit, P20.

[2]-محمد الناشد، مرجع سابق، ص153.

[3]-محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص.39

1-3-أ-الرقابة الكمية على الصرف:حيث تعمد الدولة إلى احتكار التعامل في الصرف الأجنبي، وذلك بمنع الأفراد و المشروعات الاحتفاظ بالعملات الأجنبية المحصلة من صادراتهم، وتسليمها إلى السلطات النقدية، بالإضافة إلى منح المستوردين هذه العملات بحسب ما تقتضيه الظروف وليس حاجة المستورد. أي تولي السلطات الحكومية إدارة و توزيع النقد الأجنبي على الأنشطة المختلفة مع تحديد سعر صرف ملائم لاقتصادها.

1-3-ب-الرقابة النوعية أو السعرية على الصرف: يتم التركيز هنا على نوعية المعاملات أي مضمونها وذلك بتطبيق إما:

- **سعر صرف ثنائي**: ويتمثل في وضع سعري صرف مختلفين للمعاملات الدولية التي تقسم أو تصنف حسب رغبة الدولة في تشجيع أو كبح المعاملات، ويكون سعر مرتفع والآخر منخفض[1]

فمثلا: نصنف في القطاع الذي يكون فيه سعر الصرف نسبيا منخفض، السلع الاستهلاكية والإنتاجية وغيرها من السلع التي لا يراد كبح استيرادها أو الصادرات القادرة على المنافسة الخارجية.

وفي القطاع الذي يكون فيه سعر الصرف مرتفع نصنف السلع المراد كبح استيرادها أو تشجيع بعض الصادرات، بالإضافة إلى عوائد المهاجرين وإعانات السياحة.

-**أسعار الصرف المتعددة**: يتم تقرير أكثر من سعر بين المعاملات التجارية و المالية حسب وضعية ميزان المدفوعات و احتياجات الاقتصاد الوطني. كتمييز سعر الصرف بين قطاعي التصدير والاستيراد، وداخل كل قطاع بين مختلف السلع المتداولة.

وقد تذهب الدول في الرقابة إلى أبعد من ذلك، من خلال التمييز بين العملات الأجنبية وإعطاء لكل منها سعراً حسب حاجتها لهذه العملات. فإذا كانت في حاجة كبيرة لها تفرض على المتعاملين مع الخارج في حالة التصدير مثلا تسوية التزاماتهم بها مقابل دفع علاوة على متحصلاتها من تلك العملات. ويتضح أن استخدام الأسعار الثنائية أو المتعددة للصرف يفتح المجال واسعا أمام تدخل بعيد المدى للسلطات النقدية في عدد كبير من الأنشطة.

وكانت الأهداف المرجوة من تطبيق نظام الرقابة بكل أساليبها:

---

[1] Hocine BENISSAD, La réforme économique en Algérie, 2éme édition, OPU, ALGER, 1991, p 109.

ملاحظة: نظرا لكثرة عيوب هذا النظام و سياساته فإن ص.ن.د يقبل بأن تقوم بعض الدول الأعضاء العمل بأسعار الصرف الثنائية أو المتعددة بشكل مؤقت و خلال فترة محدودة فقط.

-حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وتمتين ثقة الأفراد في التعامل بها، وتفادي الآثار السلبية للمضاربة؛

-علاج اختلال ميزان المدفوعات والحفاظ على توازنه بالتحكم في بيع وشراء العملات الأجنبية، ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة إلا في الاتجاه المسموح به؛

-حماية الإنتاج المحلي من خلال التحكم في حجم الواردات وكذا نوعيتها، بمنع استيراد السلع غير الضرورية أو التي تكون لها بدائل أو شبيهة في الإنتاج المحلي، ولا تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني؛

-الحصول على موارد مالية للدولة، حيث ينتج عن الرقابة أرباح تتمثل في الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية والسعر المرتفع الذي تبيعها به، أو من خلال الرسوم والضرائب على التحويلات المرّخصة للمسافرين[1]. هذه الموارد تساعد على التخفيف من عبء المديونية.

-عزل الاقتصاد عن الانعكاسات الخارجية السلبية واعتمادها على الخارج، الذي قد يمنعها من تنفيذ سياستها الداخلية، ومحاولة تحقيق عمالة كاملة وتنظيم تجارتها دون الخوف من الاختلال الخارجي؛

-تأطير وتوجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

لكن معظم الدول تخلت عنه لما اعترته من صعوبات وعيوب تمثلت أهمها في:

-الرقابة تتطلب تنظيم أجهزة إدارية على درجة كبيرة من الفعالية، وإلا أدت إلى تعطيل اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على تسهيل في الإجراءات.

-تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بالمغالاة في قيمة الواردات، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال، فيقوم المورد بفوترة وارداته بأعلى من قيمتها الحقيقية للحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها فيما بعد بفائدة في السوق الموازية. وكذلك بالنسبة للمصدر الذي ينقص من قيمة الصادرات حتى يتمكن من بيع العملات الصعبة غير المصرّح بها في السوق الموازي.

هذا السوق الذي أصبح مجال منظم يتسبب في تحويل الموارد خاصة النادرة منها من المعاملات في الإطار الرسمي باتجاه الاستعمالات التي تحاول الرقابة القضاء عليها. ويظهر هذا

---

[1]-محمد خالد الحريري، مرجع سابق، ص115.

السوق عندما لا يستجيب البنك المركزي للطلبات على العملة الأجنبية، فيقوم المتعاملون غير القابلون بالأسعار المقدمة من قبل السلطات النقدية باقتراح أسعار أعلى من السعر الرسمي من أجل الحصول على طلبهم. وكلما كانت الدولة تعاني[1] ضغط دائم في ميزان مدفوعاتها أين الاحتياطات الدولية وكذا قدرتها على الاقتراض غير كافية من أجل مساعدة سعر الصرف الرسمي، كلما كان السوق الموازي أكثر تنظيمًا وتطورًا، وبالتالي يستطيع سعر الصرف الموازي أن يتجاوز سعر الصرف الرسمي بعدة مرّات. وحتى وإن كانت السلطات النقدية لها رؤية سلبية اتجاه السوق الموازي إلا أنها تضطر لقبول بعض المعاملات غير الرسمية حتى وإن كانت غير قانونية، لعدم مرونة تغيرات سعر الصرف الرسمي مع التغيرات في حجم النشاط الاقتصادي الداخلي، بما يجعله غير مواكب للتطور العالمي في كل المجالات. ويمكن لسعر الصرف الموازي أن يعكس درجة التقييم المغالى فيه للقيمة الحقيقية للعملة في السوق الرسمي.

-الزيادة في الأعباء والنفقات الواجب دفعها من أجل تحصيل العملات الصعبة وإعادة توزيعها، وهذا ما يقلل من الأثر الإيجابي في الحصول على موارد مالية. بالإضافة إلى أنّ هذه السياسة يكون لها أثر عكسي على حجم التجارة الدولية إذا تعاملت الدول فيما بينها بأساس "المعاملة بالمثل".

-عدم قدرة المتعاملين الاحتفاظ بأسرار أعمالهم الخاصة.

وما يمكن استخلاصه أن الرقابة على الصرف تمثل عاملا للحفاظ على الاحتياطات الدولية، خاصة إذا طبقت بشكل صارم. و حتى وإن أدت إلى تقليل الاختلال الخارجي إلا أنّها لا تستطيع تجاوز الصعوبات المزمنة لميزان المدفوعات، لأنّها لا تهاجم جذور الاختلال فيه خاصة إذا استطاع المتعاملين تجاوز هذه الرقابة من خلال الفوترة الخاطئة للمعاملات التجارية أو بأساليب أخرى، مما يؤدي للبنوك المركزية أن تكون في مواجهة متواصلة للضغوط على الاحتياطات الدولية وحتى خسارة الرقابة على استعمالات العملة الأجنبية التي توزعها. كل هذا جعل أهمية هذا النظام تتراوح بين حالة دائمة واستثنائية بحسب الظروف السائدة في الدولة.

وبعد استعراضنا لأهم أنظمة الصرف المتبعة، يمكن القول أن اختيار نظام[*] عن آخر ليس مجرد اختيار نظري، على أساس السلبيات والإيجابيات لكل واحد، وإنما يكون على أساس الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة، ويكون النظام المناسب هو النظام الذي بإمكانه تحقيق نمو اقتصادي

---

[1]-لمزيد من التفصيل ينظر: Micheal NOWAK,Marchés noirs des changes, Finances et Développement, N°1, V22, Washington, Mars 1985, PP20-23

[*]-لا يتسع المجال هنا لعرض عوامل اختيار نظام ما لسعر الصرف، ولمزيد من التفصيل انظر:

-محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص ص41-43.

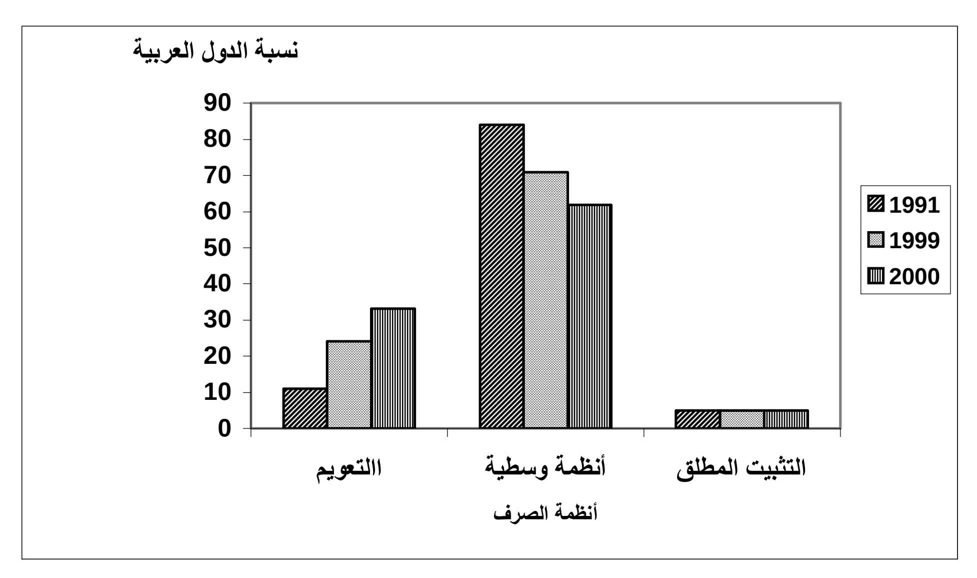
-Robert HELLER , Le choix d'un régime de change, Finances et développement, V4, N°2, Washington, Juin 1977, PP23-24.

سريع وأكثر استقرارا. فتختلف الدول فيما اختارته، ويقول J.Frankel (1999): «ليست هناك نظام عملة واحد يمثل أفضل نظام لكل البلدان، وحتى فيما يتعلق ببلد معين قد لا يكون هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الأوقات»[1]. وما يتميز به النظام النقدي الدولي الحالي هو التوليفة من أنظمة مختلفة.

الشكل رقم (02): توزيع أنظمة الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (03): توزيع أنظمة الصرف في الدول العربية

[1]-مايكل بوردو، المنظور التاريخي لاختيار سعر الصرف، عن ندوة صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص52.



المصدر: من إعداد الطالبة، على أساس معطيات:

-AMF : Economic Papers, N°3 : Exchange rate policies in Arab countries, Op .Cit, P20-24.

أنظمة الصرف قسمت إلى ثلاث مجموعات:

مج1: التثبيت المطلق: اقتصاديات ذات مجلس العملة أو بدون أي ربط.

مج2: الأنظمة الوسطية: التثبيت الزاحف، ذو الحدود الأفقية، التثبيت القابل للتعديل.

مج3: التعويم: التعويم المدار بدون تحديد لسعر صرف مركزي، التعويم الحر.

من خلال الشكلين رقم(02)و رقم(03)، يمكن أن نلاحظ أن الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي في بداية العشرية (أي 1991) ارتكزت ترتيباتها للصرف في الأنظمة الوسطية من أجل الاستفادة من الاستقرار والحرية النسبية الممكن تحقيقهما من خلال هذه الأنظمة. في حين اتجهت نسبة قليلة إلى طرفي الأنظمة؛ أي التثبيت المطلق والتعويم الحر، لكن مع انتهاء هذه العشرية والتطور الاقتصادي، بالإضافة إلى الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال نتيجة تطور الأسواق المالية، أدى إلى اقتناع الدول أن النظم الوسطية يغلب احتمال عدم صمودها لوقت طويل[1]، ومن الأفضل لها أن تنتهج واحد من النظامين الذين يقفان على طرفي النقيض؛ أي المغالاة في التعويم أو التثبيت.

بالنسبة للدول العربية، فهي لم تخرج من الإطار العام، فقد ابتدأت أولا بأنظمة وسطية ولكن مع التطور التدريجي لاقتصادياتها وأسواقها المالية، اتجهت نحو التعويم حتى وإن كانت في أغلبها تتبع التعويم المدار(الملحق رقم 01).

---

(1) Stanley FISHER, Régime de taux de change , le bipolarisme est-il justifier ?, Finances et Développement , Volume 38, N°2, Washington, Juin 2001, PP18-21.

لكن رغم ذلك ظلت الأنظمة الوسطية تمثل النسبة الأكبر،لما تقدمه للدول التي تعاني اختلالا في ميزان مدفوعاتها من إمكانية للتحكم في اتجاه تغييرات أسعار صرفها. من أجل القضاء أو التخفيف من هذا الاختلال. وقد ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إبراز دور تغيرات سعر الصرف و سياساته في إعادة التوازن الخارجي.

المبحث الثاني:

الإطار النظري لسياسة الصرف كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي

لقد كان لتغير سعر الصرف في الاقتصاد، خاصة اقتصاديات الدول النامية، الأهمية الكبرى من خلال دوره في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات. وقد شكلت سياسة التخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، التي تمس كافة بنود الميزان الاهتمام الأول للكثير من الدراسات الاقتصادية حول دور وفعالية سياسة التخفيض، وأعطيت الأهمية الكبرى لآثارها على الحساب الجاري لمساهمته بالقسم الأكبر في المعاملات

الخارجية. وفي تحليل هذه الآثار، وجدت ثلاث مدخلات أو مقاربات نظرية، اختلفت في مبادئها وتتمثل في: -مدخل المرونات، مدخل الاستيعاب-دخل، المدخل النقدي.

المطلب الأول: مدخل المرونات

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينيزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج، وتم تطويره من طرف J.Robinson (1937) [1]. انطلق هذا التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها، وبتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف:

-قدم هذا التحليل في منئى عن بعض الظروف، كوجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال (أي افتراض ثباتها)؛

-المرونة اللانهائية للعرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرا؛

-توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق؛

-بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الاختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغيير في سعر الصرف بشكل كبير.

وقد جعل اقتصار هذا المدخل على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس المعروض من العملة الأجنبية، والواردات هي الوجه الثاني للمطلوب منها.

ومحتوى المدخل، أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى:

1-على المستوى المحلي:

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقوّمة بالعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها محليا، وينخفض معها المطلوب من العملة الأجنبية. لكن شرط تحقق هذه العملية هو أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق **الصفر**، أي كلما ارتفعت أسعار الواردات

---

[1]-د. عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2002، ص29.

بنسبة معينة مساوية لنسبة التخفيض، ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر. أما إذا كان الطلب غير مرن **أقل من الصفر**، فإنه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايدا –هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية-. ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة (تكافؤ)، أي ارتفاع أسعار الواردات بنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الواردات بنفس النسبة.

وبتحقق شرط مرونة الطلب على الواردات، ونجاح التخفيض في رفع أسعارها، يؤدي إلى تحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها، مما يجعلها أرخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج. لكن هذه العملية ترتكز على درجة الإحلال[1] الموجودة بين الواردات والبدائل، فكلما كانت كبيرة كلما كانت نتيجة التخفيض إيجابية اتجاه الواردات.

2-على المستوى الخارجي:

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المخفض، وبالتالي زيادة حجمها، وزيادة المعروض من العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات مقوَّمة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد.

هذه السياسة، تشترط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات كبيرة بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أنّ انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المطلوب من الصادرات بنسبة أكبر، وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للوحدة، أما في حالة عدم المرونة السعرية، فإنّ التخفيض لن يكون له أثر إيجابي على الصادرات.

ومما سبق، يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري بزيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات، وتحقيق فارق إيجابي في المتحصلات من العملات الأجنبية، وتغيير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات والمنتجات التصديرية إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة للطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات. وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقيق شرط مارشال-ليرنر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين ميزان مدفوعات وهو: كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح:

$$e_x + e_m > 1$$

حيث e_x : مرونة الطلب على الصادرات.

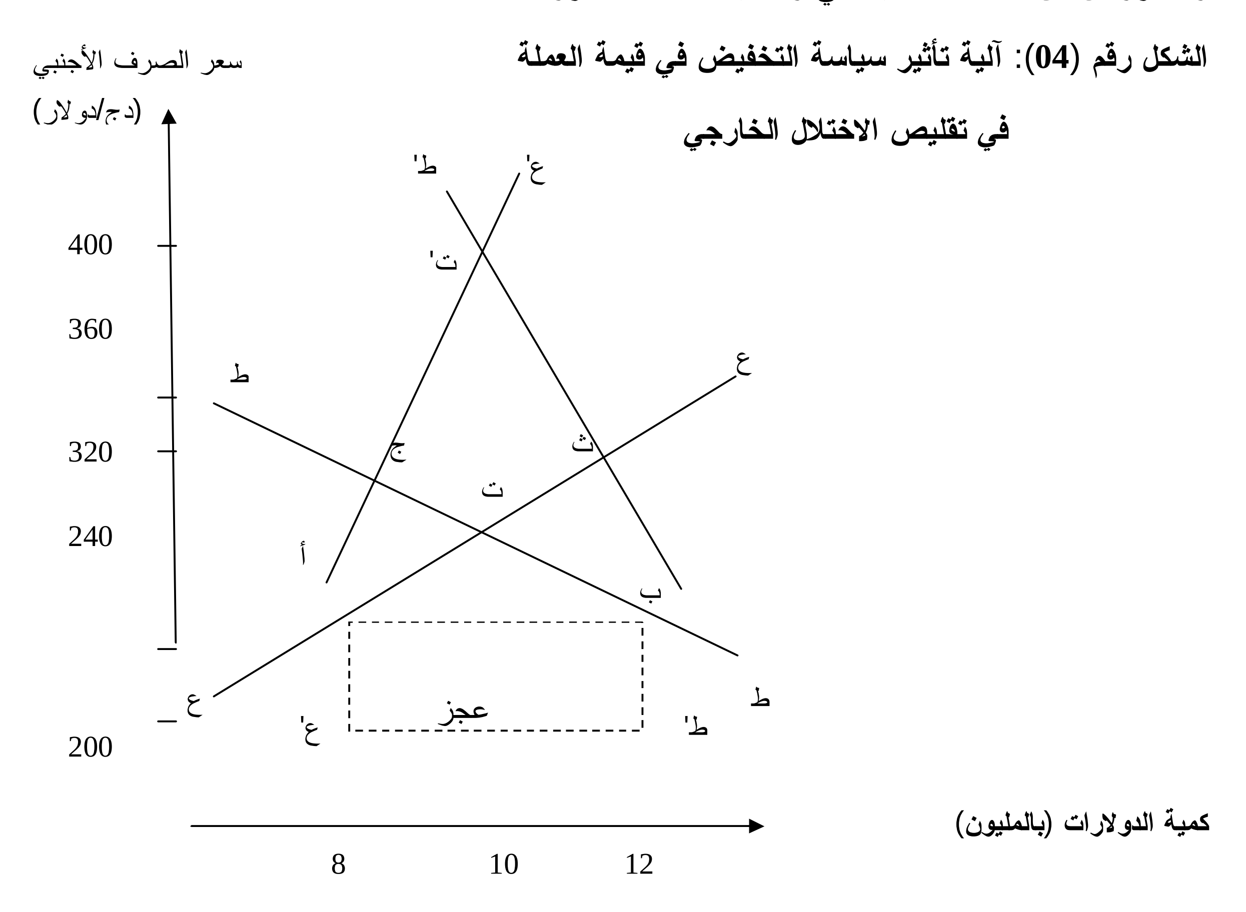
---

[1]-سيد عابد، مرجع سابق، ص337.

e_m : مرونة الطلب على الواردات.

ويمكن تقديم مخطط توضيحي أثر عملية التخفيض في تحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من العملة الأجنبية، في وضعيات مختلفة للمرونة:

الشكل رقم (04): آلية تأثير سياسة التخفيض في قيمة العملة في تقليص الاختلال الخارجي



المصدر :كامل بكري ، مرجع سابق ص365

من أجل التوضيح نفترض في هذا المخطط وجود بلدين فقط، هما: الجزائر والو.م.أ، بحيث تعاني الجزائر عجزاً في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة تقرر معه إجراء تخفيض لقيمة الدينار، خاصة مع وجود مرونة في منحيات العرض والطلب على الدولار (ع ع)، (ط ط) [هما أقل انحدار]. نلاحظ عند سعر الصرف Dz=200 /$، نجد أن الطلب على الدولارات هو 12مليون دولار، في حين أن المعروض منها سوى 8 مليون دولار، أي وجود عجز يقدر بـــ 4 مليون دولار وجب تقليصه. لذلك نقوم بعملية تخفيض لقيمة الدينار إلى سعر Dz=240 /$ أي بنسبة 20%، هذه النسبة تؤدي إلى تساوي العرض والطلب على الدولار، وهي تمثل النقطة (ت).

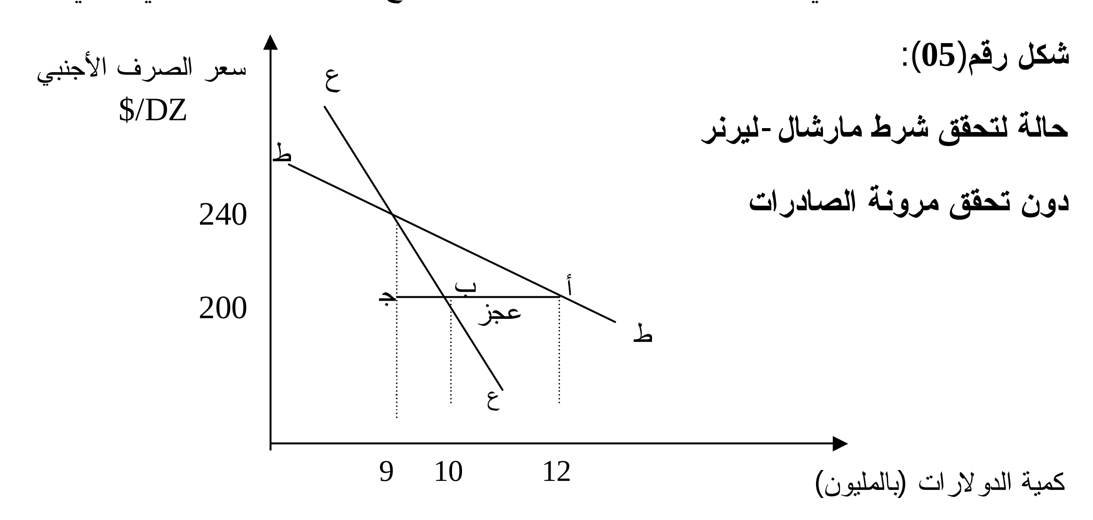
أما إذا كانت المنحنيات غير مرنة بشكل كبير (عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر)، والمتمثلة في المنحنيين (ع' ع') و(ط' ط')، فإن التخفيض بنسبة 20% لن يقلص قيمة العجز سوى من 4مليون دولار إلى 3 مليون دولار. ومن أجل القضاء كلية على العجز، لا بد أن يكون سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 400؛ أي تخفيض قيمة الدينار بنسبة 100%، وهي نسبة غير ممكنة التحقق، لأنها تضخمية بدرجة كبيرة، كما أن صندوق النقد الدولي لن يسمح بهذه النسبة، وإذا ما تحققت يتعرض البلد لإجراءات تعسفية.

تجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال-ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري، يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط. ومثال ذلك: إذا كان الطلب على الصادرات أقل مرونة ($e_x<1$) فإن الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة، ($e_m>0$)، وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات؛ أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها، ويمكن توضيح العملية بالشكل البياني التالي:

شكل رقم(05):

حالة لتحقق شرط مارشال-ليرنر

دون تحقق مرونة الصادرات



المصدر: كامل بكري، المرجع السابق، ص367.

نلاحظ من الشكل، أنه عند سعر الصرف الجاري 200=Dz/ $ عجز الميزان الجاري يساوي 2مليون دولار (أ ب)، كما أن منحنى العرض هو شديد الانحدار لأنّ مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد، في حين منحنى الطلب على العملات الأجنبية هو طبيعي، لأنّ مرونة

الطلب على الواردات كبيرة. ومن أجل تخفيف حدة العجز نقوم بتخفيض القيمة الخارجية للدينار إلى Dz=240/ $، هذه العملية تؤدي إلى انخفاض العرض من العملة الصعبة بـــ1مليون دولار (ب جـــ)، في حين ينخفض المطلوب من الدولار بـــ3مليون دولار (أ ج)، وبالتالي انخفاض المدفوعات للخارج يكون بمقدار أكبر من انخفاض المتحصلات من العملة الأجنبية.

وخلاصة المدخل، أنه في ظل المرونات السعرية، فإن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال-ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (طلب داخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار. لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز بالوقوع في حالة المرونات التشاؤمية (Machlup 1950) [(1)].

وقد شغل هذا الشرط والفرضيات الموضوعة بعض الاقتصاديين أمثال: (L.A.Metzler 1948, R.N.cooper 1971, J.A. Hanson 1983 & R.Dornbuch 1981) [(2)]، حيث بينوا أن الشروط التي تقوم عليها النظرية هي ليس ملائمة في حالة استهداف معالجة الاختلال الدائم في الميزان التجاري، باستخدام التخفيض، وقد وجهوا لهذا المدخل انتقادات أخرى دارت في أهمها حول[(3)]:

-هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأنّه يهمل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الحساب الجاري، مثلا: الدخل الوطني والدخول الأجنبية، فالتخفيض يؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة زيادة حصيلة الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة أخرى في الإنفاق الاستيرادي، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع، كما يؤدي إلى انخفاض دخول الأجانب لقلة حصيلة صادراتهم للبلد المخفض –وفقا لمضاعف التجارة الخارجية- فيقومون بدورهم بتقليص وارداتهم من هذا البلد، ويكون الأثر النهائي تقليص أثر التخفيض في تحسين الميزان الجاري؛

---

(1)-عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق، ص31.

(2) -Pierre JACQUEMOT , Rôle des taux de change dans l'adjustement d'une économie a faible revenus, Revus Tiers Monde, TXXX, N°118, Avril/Juin 1989, P378.

(3)-صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص55-62.

-إهماله لأهمّية مرونات العرض التي يعتبرها لا نهائية، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة، لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والموارد الأولية، أو احتكارية؛

-التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار في الدولة المخفضة والمفروض عدم ارتفاعها بنسبة كبيرة عقب التخفيض، وهذا غير ممكن لأنّه إذا في حالة بلد قريب جدًا من مستوى التشغيل الكامل، فإنّ كل زيادة في الطلب على الصادرات لن تقابل بارتفاع المعروض منها، وإنما ستنعكس في شكل ارتفاع للأسعار. كما يؤدي التخفيض إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسطية، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية، وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج إلى درجة تلغي التحسن في حصيلة العملات الأجنبية. لهذا وجب حساب المعدل الفعلي للتخفيض وليس المعدل النظري، الذي لا يعبر عن درجة المنافسة، فالمعدل الفعلي للتخفيض يساوي الفرق بين المعدل النظري للتخفيض ومعدل الارتفاع في أسعار الصادرات عن التخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية[1].

-وضعية توفر المنافسة الكاملة هي حالة نادرة، إن لم نقل غير موجودة، خاصة مع وجود ظروف جديدة غير تلك التي سادت في الثلاثينات: كأشكال الرقابة على الصرف، ظهور المنافسة الاحتكارية، تطور حجم المبادلات الدولية التي أصبحت تعتمد في الأساس على احتياجات التنمية الاقتصادية وليس على الأسعار.

-إعطاء المدخل أولوية للتوازن الخارجي واستقرار سوق الصرف على حساب التوازن الداخلي.

-تحديد أثر التخفيض على تغير الأسعار وتحسن الميزان التجاري ينطلق من الحساب الدقيق للمرونات الكلية والجزئية، وهو أمر صعب من الناحية الإحصائية[2]، خاصة إذا علمنا أن مجموعة الصادرات والواردات هي غير متجانسة في السلع والخدمات، وهذا يمثل صعوبة أكثر منه انتقاد، لهذا يكون أكثر ملاءمة دراسة أثر التخفيض على مستوى جزئي لبعض السلع ذات الوضعية الاستراتيجية من أجل التمكن من قياس مرونة الطلب عليها.

---

[1] -عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، ص32.

[2] Mohamed BERCHI, Stabilisation des recettes d'exportation et taux de change des PVD, Revus Tiers Monde, TXX, N°80, Octobre -Décembre 1979, p68.

-الظروف التي حسبت فيها المرونات هي غير طبيعية، فقط تميزت بفترة ما بين الحربين العالميتين، وقيام العديد من الدول بسلسلة من التخفيضات، وفرض قيود كمية على حركة التبادل الدولي. وبالتالي فالفترة لا تصلح للدراسة القياسية للمرونات، بالإضافة إلى أنها فترة قصيرة وقد تصبح قيمة هذه المرونات أكبر إذا تم حسابها لفترة طويلة[1].

لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهميّة البالغة لطريقة هذا المدخل في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض، الذي يعتمد على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلبين الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات. ويكون عادة أثرها في المدى الطويل، لأنّ المرونات تكون أكبر منها في الأجل القصير، لكنه رغم ذلك يحتاج إلى اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها بعين الاعتبار، وتصحح الوضعية الاقتصادية. كما يمكن تطوير هذا المدخل لتوسيع مجال التدخل إلى البنود الأخرى في ميزان المدفوعات، وهو ما تطرقت له المداخل النظرية والدراسات التي تلت كمدخل الاستيعاب الذي ركز على آثار التخفيض على عناصر أخرى كالدخل والإنفاق، وهو ما سنوضحه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب –الدخل

كان للحركية الكبيرة للظروف الاقتصادية العالمية آثار أصبح معها مدخل المرونات غير فعال في تحليل الأثر الحقيقي لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان الجاري، بتنشيط الصادرات وكبح الواردات. لكن زيادة الإنتاج الوطني والدخل الحقيقي للدولة المخفضة يحفّز زيادة معاكسة للواردات تلغي جزء من أثر التخفيض. ونفس الشيء يحدث عندما يكون البلد في حالة تشغيل كامل ويصبح الاقتصاد غير قادر على تلبية الطلب الزائد على الصادرات، فيلغي معه الأثر التنافسي للتخفيض، فلا يكون من وسيلة لتحسين الحساب الجاري سوى ضغط الإنفاق المحلي الحقيقي. وقد كان الرائد في هذا الرأي البروفيسور S.S.Alexander، الذي قدم تحليله بما يسمى مدخل الاستيعاب-الدخل، وركز فيه على الدخل والإنفاق كمتغيرين اقتصاديين فعالين، لكن الميزة الأساسية لهذا التحليل هو الاهتمام بالقيم الحقيقية وليس النقدية، لأنهما متطابقان، وقد شكلت هذه الميزة انتقادا له فيما بعد.

---

[1]-محمود يونس، مرجع سابق، ص ص279-280.

وقد انطلق في التحليل من المعادلة الكينيزية للتوازن بين العرض والطلب[1].

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

هذه المعادلة تدل على الدخل القومي معبرا عنه بمجموع الإنفاق الخاص الاستهلاكي (C) والاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G)، وهو يمثل الطلب الكلي بالإضافة إلى الفارق الناتج عن المبادلات الخارجية (X-M).

وبوضع عناصر استيعاب الدخل (امتصاص الدخل) (A)، ورصيد المبادلات التجارية الخارجية (B) تصبح المعادلة (1).

$$A = C + I + G \quad , \quad B = X - M$$

$$Y = A + B$$

$$B = Y - A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي أن الميزان التجاري هو الفارق بين الناتج الوطني وكل ما امتصه الاقتصاد الوطني، ويكون (B) في حالة توازن إذا تساوى الاستيعاب مع الدخل الوطني، وفي حالة عجز إذا كان (B<0).

وبالنسبة لـــ Alexandre، فإنّ التخفيض يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال[2]:

*التأثير على الدخل الوطني (Y)، وبالتعدي تأثير تغير هذا الدخل (Δ Y) على الاستيعاب (A).

*التأثير المباشر أو التلقائي على الاستيعاب (A).

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

*أي أن التغير الحقيقي للميزان التجاري لا بد أن ينتج عن تغير في الدخل والاستيعاب.

$$\Delta B = \Delta Y - [a\,\Delta y + \Delta d] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

*المعادلة (4) تعني أن التخفيض يؤدي إلى تغير في الدخل، يقدر بـــ (ΔY)وكذلك تغير في الاستيعاب (ΔA) وهو مساو للتغير في الاستيعاب نتيجة تغير الدخل بمقدار a [*] وهي الميل الحدي

---

[1] -Pierre-HUBERT.B et Armand-Denis SCHOR , La dévaluation. Que sais-je ?, 3eme édition, Edition Boucheme, ALGER, 1993, P87.

[2] -عبد الفاتح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية، إشارة إلى التجربة التونسية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 1997/9، ص16.

[*] – a هو مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وهو القيمة التي تتغير بها العناصر السابقة نتيجة تغير الدخل.

للاستيعاب، بالإضافة إلى تغير الاستيعاب مباشرة وبشكل مستقل عن تغيرات الدخل (Δd).

$$\Delta B = \Delta Y - a\Delta Y - \Delta d$$

$$\Delta B = (1-a)\,\Delta Y - \Delta d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

*من المعادلة (5)، يظهر الأثرين الأساسيين للتخفيض على الميزان التجاري.

1-من خلال الجزء $(1-a)\,DY$: أثر التخفيض على الدخل[*]:

إن أي زيادة في الإنتاج وبالتالي الدخل، تؤدي إلى نقص في عجز الميزان التجاري بمقدار $(1-a)\,\Delta Y$ بعد امتصاص $a\Delta Y$ من الدخل، ومنه كلما كان الميل الحدي للاستيعاب ضعيف كلما كانت الآثار الإيجابية أكثر. كما أنّ التغير في الدخل يتأثر بعناصر أخرى قد تصعب من تقديره، أو تدعم فعاليته، وهي:

أ-أثر الموارد العاطلة على الدخل: يفترض النموذج أن الأسعار المحلية الثابتة، وأن الزيادة فيها تكون معتدلة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تمتع الاقتصاد بموارد عاطلة خاصة في القطاع التصديري وقت التخفيض، بحيث تكون استجابة مباشرة نتيجة زيادة الطلب على الصادرات -مع افتراض ضمني لتحقق شرط مارشال-ليرنر-، وبالتالي زيادة الدخل عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية. لكن هذه الزيادة لا تؤثر كلها على الميزان التجاري لوجود قيمة$a\Delta Y$ مقدار الاستيعاب من الدخل. ولتحسن الميزان التجاري يجب أن تكون a أقل من الواحد، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أقل في الاستيعاب. أما إذا تميز الاقتصاد بالتشغيل الكامل، فإن هذا الأثر يصبح منعدم لعدم وجود نمو للإنتاج وبالتالي الدخل.

ب-أثر شروط التبادل الدولي على الدخل: يؤدي التخفيض إلى تدهور معدل التبادل الدولي؛ لارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، فيصبح الحصول على وحدة واحدة من الواردات يتطلب عدد أكبر من الوحدات من الصادرات[1]، على أساس أن:

معدل التبادل الدولي = أسعار الصادرات / أسعار الواردات أو $N = \frac{P_X}{P_m}$

---

[*] - بفرض انعدام أثر الجزء الثاني(Δd).

[1]- صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص72-73.

N: معدل التبادل القيمي أو الصافي

هذا التدهور ينعكس بانخفاض في الدخل يؤدي إلى تغير الاستيعاب المتعلق به حسب ميله الحدي: فإذا كان a يفوق الوحدة (a>1) أي أنّ انخفاض الدخل يليه انخفاض أكبر في الاستيعاب، وسيتحقق تحسن في الميزان التجاري. بعكس الحالة التي يكون فيها a أقل من الوحدة (a<1)، فإنّ الاستيعاب ينخفض بنسبة أقل من الدخل، ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

وإذا أخذنا في الاعتبار الأثر المشترك للموارد العاطلة ومعدل التبادل الدولي معا، يكون الأثر النهائي لتغير الدخل ΔY (1-a) مرتبط بـــa، فإذا كان:

1<a: وكان أثر الموارد العاطلة أقل من أثر شروط التبادل الدولي، فإنّ التخفيض يؤدي إلى تحسن أو تقليص العجز في الميزان التجاري.

1>a: لابد أن يكون أثر الموارد العاطلة أكثر من أثر شروط التبادل الدولي لتحقق تحسن في الميزان التجاري.

2-من خلال الجزء الثاني Dd: الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب[*]:

يظهر أثر الاستيعاب على الميزان التجاري من خلال قرار المتعاملين الاقتصاديين لتقليل أو زيادة إنفاقهم نتيجة متغيرات أخرى غير الدخل.

فعند قيام السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، سيؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في حوزة المتعاملين الاقتصاديين، ومحاولة منهم لإبقائها عند نفس المستوى المعتاد يقللون من إنفاقهم، أو حتى يقومون ببيع بعض الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة التي تكبح الاستثمار ولو لفترة قصيرة. وبالمجموع، يكون انخفاض كبير في الاستيعاب، وتحسن في الميزان التجاري طالما بقي الائتمان المحلي على حاله دون تغير بعد التخفيض[1].

كما قد يقرر الأفراد تخفيض إنفاقهم نتيجة ارتفاع الأسعار حتى وإن زادت دخولهم الحقيقية لعدم تفطنهم أنهم ظلوا عند نفس المستوى، وهو ما يطلق عليه بالخداع النقدي. بالإضافة إلى ضغط الاستيعاب نتيجة التخفيض، من خلال الاستثمار الذي يصبح أكثر تكلفة نتيجة ارتفاع أسعار

---

[*]-مع افتراض انعدام أثر الدخل [بما فيه إلغاء الموارد العاطلة، عدم تغير أسعار الواردات والصادرات ومرونة لا نهائية لها؛ أي إلغاء أثر شروط التبادل].

[1]-سيد عابد، مرجع سابق، ص343.

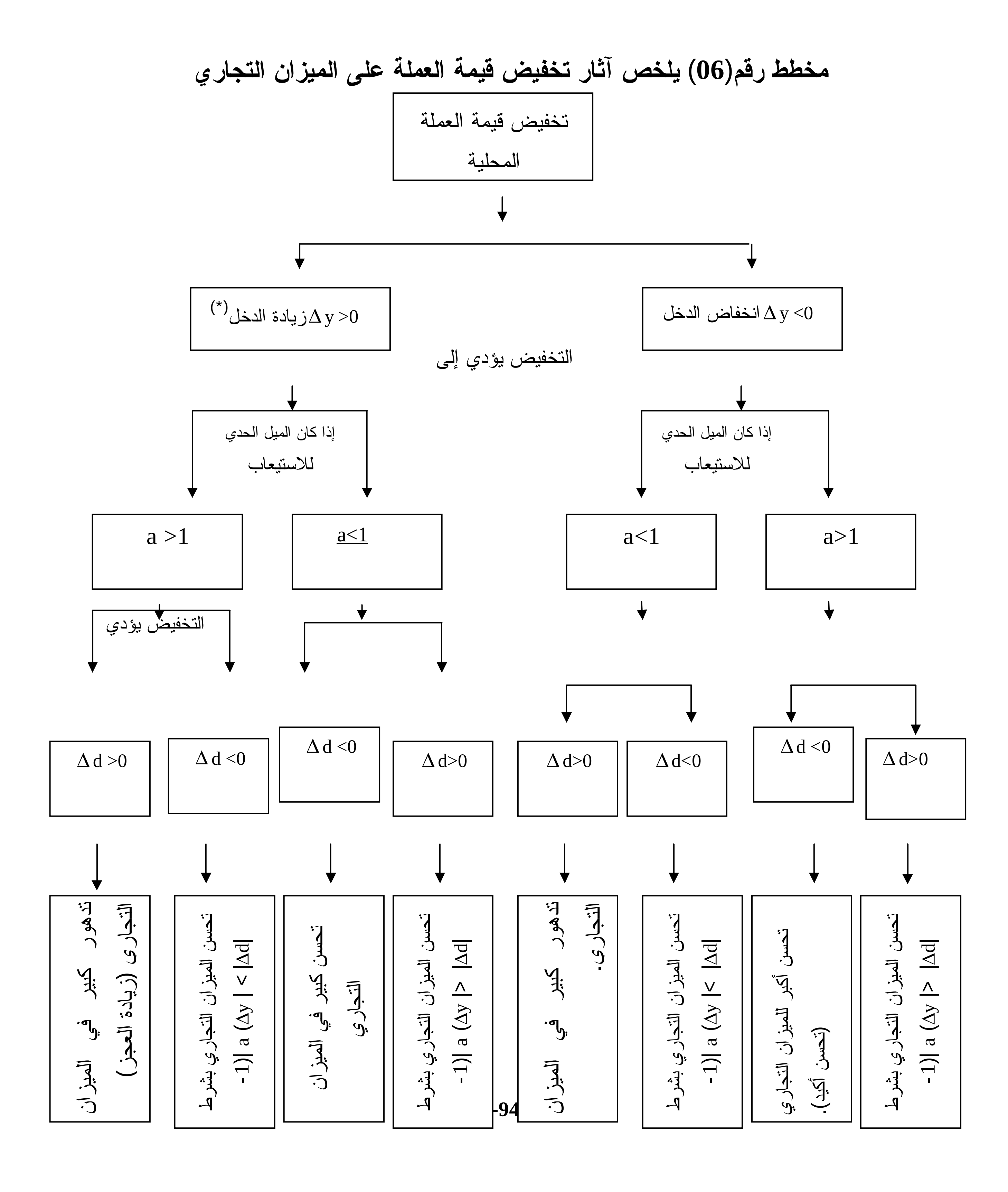
الواردات، أو قيام المنتجين نتيجة زيادة الصادرات بتحويل أكبر قدر ممكن من المواد الإنتاجية نحو قطاع التصدير، مما يضعف الإنتاج الموجّه للاستهلاك المحلي، فترتفع أسعاره، وبالنهاية انخفاض الاستيعاب. لكن ألكسندر في تحليله، أكد أن هذه الآثار المباشرة هي مؤقتة، وقد تلغى بأي إجراء، مثلا قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى دفع المتعاملين الاقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم بغرض التخزين.

وبجمع الأثرين المباشر وغير المباشر للتخفيض على الاستيعاب (المعادلة 5)، يكون الأثر النهائي للتخفيض في تحسين أو تقليص عجز الميزان التجاري باندماجهما، وحسب وضعيتهما: فإذا أدى التخفيض إلى زيادة الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الوحدة سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، خاصة إذا كان الأثر المباشر للاستيعاب موجب. أما إذا كان هذا الأثر سالبًا بانخفاض الاستيعاب المباشر، فإنّ احتمال تحسن الميزان التجاري يكون كبير إذا كانت قيمة التغير في الاستيعاب مباشرة يفوق قيمة التغير في الاستيعاب نتيجة زيادة الدخل.

أما إذا أدى التخفيض إلى انخفاض الدخل، وكان الميل الحدي للاستيعاب أكبر من الوحدة، وزيادة مباشرة للاستيعاب، كل هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري بشرط أن يفوق أثر التخفيض على الدخل أثره المباشر على الاستيعاب من حيث القيمة المطلقة.

ويمكن توضيح بقية الحالات من خلال المخطط التوضيحي التالي:

مخطط رقم(06) يلخص آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري



*لا

[*]-لا بد من وجود موارد عاطلة، وفي حالة توفر هذه الموارد أثر التخفيض ينحصر فقط في السطر الأخير من المخطط، (أي الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب)، بالإضافة لأثر معدل التبادل الدولي.

المصدر: من إعداد الطالبة على أساس المعادلات السابقة.

وقد عرف هذا التحليل تطويرا من قبل اقتصاديين آخرين مستفيدين من النقائص التي تضمنها المدخل، وأتت بإضافات جديدة، وتمثلت أهم هذه الدراسات في[1]:

كانت أول الدراسات لكل من Metzler, Laursen et Herbberger (1950)، أو ما عرفت بـــ(H-L-M)، حسب هذه الدراسة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على الميزان التجاري من خلال التأثير على مستوى الثروة الحقيقية والمستوى الحقيقي للإنتاج المحلي، ومعدل التبادل الدولي، أو ما عرف بأثر (H-L-M)، فيؤدي تدهور معدلات التبادل الدولي إلى تدهور الميزان التجاري بعد تراجع الدخل الحقيقي.

وهذا الأثر بحد ذاته تم تطويره من قبل (Svensson et Razin 1983, Ostry 1988) الذين أضافوا عنصر التفضيل الزمني كعامل مؤثر على معدل التبادل الدولي، واعتمدوا في ذلك على تعريف الميزان التجاري أنه الفارق بين الادخار والاستثمار، أو ادخار المجتمع المتبقي بعد الإنفاق. الادخار والإنفاق هي مشتقات من دالة التفضيل الزمني، حيث يكون أمام الفرد الخيار بين الاستهلاك الآني أو في وقت مستقبلي، حسب توقعاتهم في أمد ووقت التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل التبادل الدولي وبالتالي على الميزان التجاري.

ومن العوامل أيضا المؤثرة في معدل التبادل الدولي، والتي يستجيب لها الميزان التجاري، هو إضافة السلع المحلية غير المتبادل بها دوليا إلى النموذج لآثرها على الاستيعاب في تركيبه وتوزيعه بين سلع محلية وسلع دولية.

[1]-عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية،ص ص36-37.

لكن الانتقاد الكبير الذي تعرض له المدخل وجه من طرف الاقتصادي ماكلوب[*] (1955-1956)، وارتكز حول النقاط التالية[1]:

-إغفال اثر المرونات السعرية: في حين أن أثر الموارد العاطلة وكذا معدل التبادل الدولي لا يمكن أن تتحقق إلا بمعرفة المرونات السعرية للعرض من والطلب على الصادرات والواردات. كل ذلك يتوقف على الأثر النهائي للاستيعاب على المرونة السعرية للطلب والعرض، وكذا مرونة الإحلال، عند القيام بتحويل الموارد الإنتاجية إلى إنتاج السلع التصديرية أو البديلة، لكن المدخل افترض تحقق هذه المرونات ضمنيا.

-إغفاله لأثر الأسعار النسبية على الدخل والاستيعاب، وبالتالي على رصيد الميزان التجاري، كأثر التخفيض على أسعار السلع البديلة الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات نسبيا مقارنة بأسعار السلع البديلة، مما يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى القطاع التصديري، ويتسبب في ضغط المعروض منها وارتفاع أسعارها، وقد يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للاستيعاب. كما أكّد أن معدل التبادل الدولي قد يؤثر مباشرة على الأسعار النسبية وليس على الدخل فقط كما اعتقده Alexandre، بالإضافة إلى أثر الإحلال الذي ينتج عن التخفيض ويجعل أسعار السلع المستوردة أعلى نسبيا من السلع المحلية، مما يدفع الجماهير إلى تفضيل السلع المحلية، ولكن باتجاه المنتجين إلى قطاع التصديري، لما قد يحقق لهم من أرباح سيؤدي إلى تقلص المعروض من هذه السلعة المحلية مع استمرار الطلب عليها، ويتسبب في تغير الأسعار النسبية، وقد يؤدي إلى التقليل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.

ذكر Alexandre أنّه في حالة التشغيل الكامل، فإن أثر الدخل في تحسن التوازن التجاري يكون معدوم، في حين يمكن إعادة توزيع الموارد الإنتاجية واستخدامها بأكثر كفاءة، وهذا ما يؤدي إلى تنامي الدخل الحقيقي.

وما يعاب أيضا على منهج الاستيعاب هو الاهتمام بالقيم الحقيقية دون النقدية على اعتبار أنّها متطابقان وهو شيء غير منطقي، وكان تساؤل Machlup: ما هو تعريف الحساب التجاري الحقيقي؟ لأنّه قد تحصل الدولة على واردات أقل من المستوى الأول، لكن يتعين عليها أن تدفع أسعار أعلى لوارداتها، وهذا لن يؤدي إلى تحسن فعلي للميزان التجاري.

---

[*]-انطلق ماكلوب في انتقاده من المقارنة بين مدخل المرونات ودخل الاستيعاب.

[1]-صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص ص82-94.

هذه الانتقادات قابلها رد من طرف ألكسندر (1959) بتعديل للنموذج وإعطائه مفهومًا نقديًا مع الحفاظ على المفهوم الأساسي للتحليل، وبيّن أن مدخل المرونات الذي يركز على جانب الطلب ومدخل الاستيعاب الذي يركز على جانب العرض يمكن أن يكونا مكملين لبعضهما، وليس بديلين كما قدمهما أولا. حيث يمكن الاستفادة من الآثار على الأسعار النسبية للواردات والصادرات نتيجة المرونات السعرية، وما يقابلها من أثر على الدخل والحصول على أثر نهائي وإيجابي على الميزان التجاري. كما أضاف إلى تحليله آثار التخفيض على الدول غير المخفضة التي قد تحد من الأثر النهائي لسياسة التخفيض على الميزان التجاري. إذا كان لها ردة فعل معادية أو قد تدعمه إذا تقبلت التخفيض بسبب الظروف الاقتصادية للبلد المخفض.

وخلاصة القول، أنّه رغم وجود صعوبات في تحديد الميول الحدية للاستهلاك الخاص والاستثمار، وبصفة عامة الميل الحدي للاستيعاب، بالإضافة للانتقادات التي وجهت لهذا التحليل،

إلا أنّ أهميته ظهرت عندما أخذ في اعتباره كل من آثار الأسعار وآثار الدخل. بالإضافة لمحاولته تحقيق توازن خارجي وتوازن داخلي من خلال تحديد ظروف النمو الاقتصادي المناسبة، وإمكانية تدخل السلطات في وجه تغيير أحد من الآثار السابقة الذكر المحققة للتوازن الخارجي لاعتبارات خاصة بأهداف سياستها الاقتصادية الداخلية.

المطلب الثالث: المدخل النقدي

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير آثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره أصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة. وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J. POLAK (1957) وسمي النموذج باسمه "نموذج بولاك"، ثم تم التعمق فيه من طرف DORNBOUSH 1973 و MUSSA 1974 و J.A. FRANKEL et H. JHONSON 1976، ويرى أصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين. حيث أنّ الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجوزات إن لم يقم بعملية التخفيض[1].

---

[1]- لمزيد من التفصيل، انظر: Jean-Jaque, EKOMIE et autres , La dévaluation des francs CFA et l'approche monétaire de la balance des paiements (Le cas de Gabon), voir le site

يتم بناء نموذج بولاك على مجموعة من الفرضيات الأولية وقُدّم في مجموعة من المعادلات[1]:

-أن يكون الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، يتميز بالتوظيف الكامل الكينيزي لعناصر الإنتاج وبطالة هيكلية، وانخفاض في مرونة العرض الكلي. هذا الافتراض يسمح بعدم ترك المجال أمام الوحدات الاقتصادية للتخلص من الأرصدة الفائضة سواء بشراء السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية؛

-الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل؛

-العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد؛

-كفاءة الأسواق الدولية وقدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع والخدمات وتساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، أو ما يُعرف بـــ"السعر الواحد في الأجل الطويل"، وافتراض أنّ اختلاف أسعار الفائدة والأسعار النسبية يظهر فقط في الأجل القصير.

وقد ورد النموذج في مجموعة من المعادلات تتعلق بالطلب النقدي والعرض النقدي:

$\Delta M_d = K\ Y$……………………..(1)

اي دالة الطلب على العملة، وهو يمثل العلاقة بين الطلب على الأرصدة النقدية المحلية ΔM_d والدخل النقدي Y مع افتراض ثبات K [مع العلم أنّ: $Y = Y_R\ P$، أي الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام للأسعار المحلية]، حيث $K = 1/v$ مقلوب سرعة دوران النقود.

دالة العرض النقدي تقدم: $M_o = \Delta R + D$ ………………….(2)

أي أن العرض النقدي M_o يرتبط بعلاقة طردية مع الاحتياطات الأجنبية أو الأرصدة النقدية ΔR (رصيد ميزان المدفوعات)، ومع الائتمان المحلي في النظام المصرفي D.

hhtp ://webidrc.Ca/uploads/USA-S/10330693800WP_Ekomie,2002-02,le 5/06/2004

-Sylvie DIATKINE : Théories et politiques monétaires, Armand Colin. Paris, 1995, PP160-163.

(1)- سيد عابد، مرجع سابق، ص ص348-355.

$\Delta R = X-M+L$…………………………..(3)

التغير في الاحتياطات الدولية تساوي الفرق بين الصادرات والواردات مضافا إليها صافي التدفقات الرأسمالية للقطاع غير المصرفي (L).

وقد أضاف النموذج دالة الطلب على الواردات:

$M = m\,Y$…………………………(4)

حيث: M: الطلب على الواردات هو النسبة m من الدخل الموجهة لشراء السلع والخدمات الواردة إلى البلد.

كما توصل النموذج إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات إنما ناتج عن اختلال في السوق النقدي نتيجة التوسع النقدي والائتماني، بالانطلاق من شرط توازن السوق النقدية، أي: التغير في العرض النقدي يساوي التغير في الطلب النقدي.

$\Delta M_d = \Delta Y\ 1/v$…………………..(1)

$\Delta M_o = \Delta R + \Delta D$…………………(2)

أي أن التغير في العرض النقدي -مثلا بالزيادة- تكون إما بزيادة الاحتياطات الأجنبية أو زيادة في حجم الائتمان المصرفي.

$\Delta M_d = \Delta M_o \Longrightarrow \Delta R + \Delta D = \Delta Y\ 1/v$

$\Delta R = \Delta Y/v - \Delta D$………………….(3)

من المعادلة (3) يتبين أن الفرق بين الطلب النقدي المحلي والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل تغيير الأرصدة النقدية الدولية. وإذا اعتبرنا أن الطلب على العملة هو دالة ثابتة في الدخل، والائتمان المحلي مراقب كلية من السلطات النقدية، فإنّ العنصر الوحيد المعدّل للعلاقة بين العرض والطلب هي التغيرات في الاحتياطات أو الأرصدة الدولية.

إذا كان فائض عرض نقدي محلي ($\Delta R < 0$): أي هناك توسع في الائتمان المحلي ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تحاول الوحدات الاقتصادية التخلص من الفائض في الأرصدة النقدية بإنفاقها على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية (على افتراض التشغيل الكامل)، حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحققه التوازن. في هذه الفترة يبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز طالما استمر الفائض في العرض خاصة مع تدخل السلطات النقدية بسياسة توسعية للحفاظ على هذا الفائض.

أما إذا كان فائض طلب ($\Delta R>0$) على الأرصدة النقدية: يؤدي إلى زيادة في الأرصدة النقدية الدولية، من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. هنا، الوحدات الاقتصادية تحاول زيادة ما في حوزتها من أرصدة نقدية، مثلا: لجذب الاستثمارات الأجنبية. ويستمر الفائض في الميزان حتى يعود التوازن إلى السوق النقدي بارتفاع العرض النقدي، لكن بشرط عدم تدخل السلطات النقدية بتقليص الائتمان المحلي، لأنّه يؤدي إلى استمرار الفائض في ميزان المدفوعات طالما استمر الفائض في الطلب النقدي[1].

كما استطاع أيضا هذا المدخل إيجاد علاقة وثيقة بين حجم العجز الجاري في ميزان المدفوعات وحجم عجز الموازنة العامة للدولة[2] من خلال العلاقة:

عجز الحساب الجاري CA = عجز الموازنة العامة + عجز الادخار الخاص عن تمويل الاستثمار الخاص (محليًا).

وللدولة حلين لتمويل العجز، إما الاقتراض الخارجي للحكومة ($+\Delta Fg$) أو السحب من الاحتياطات الأجنبية($-\Delta R$):

$$CA = \Delta Fg - \Delta R$$

من المعادلة، يتبين أنه من الضروري تقييد التوسع في الائتمان المحلي(ΔD) بوضع سقوف لحجم الاقتراض خاصة الاقتراض الحكومي الذي يمثل أحد مصادر العجز الحكومي، وبالتالي التقليل من عجز الموازنة العامة والحساب الجاري.

كما يرى أصحاب المقاربة النقدوية لميزان المدفوعات يرون أنّ سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لها كوجه من أوجه تغيير سعر الصرف على أنّها سياسة فعالة في عملية التكييف الاقتصادي، إذ أنها تؤثر ليس فقط على الميزان التجاري، وإنما على الإنتاجية كذلك وطريقة إعادة توزيع المداخيل. وفي ظل وضعية اختلال ميزان المدفوعات، يمكن أن نحصد ثلاث آثار إيجابية[3]:

-التغير المعتبر في الأسعار النسبية، وبالنتيجة نتيجة الكميات من السلع والخدمات محلّ المبادلات الدولية، والتي تسمح بتحسين تدريجي للميزان التجاري؛

---

(1)- سيد عابد، مرجع سابق، ص ص352-353.

(2)- عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق، ص40.

(3) -Pierre JACQUEMOT , Op. Cit, P359.

-تقليص الطلب الكلي كون الفائض في الطلب عن العرض هو في القاعدة العامة ناتج عن اختلال منه خارجي وداخلي؛

-أخيرا، إعادة تخصيص للموارد من خلال تغير الأسعار النسبية الداخلية المساعدة على تحويل عوامل الإنتاج باتجاه القطاع التصديري وقطاع بدائل الواردات.

وقد تمتع هذا المدخل بقبول صندوق النقد الدولي، وكان الأساس الفكري والتحليلي له، لما أثبته من فعالية وشمولية لاستعانته بكل من النظرية الكينيزية عند أخذه لمضاعف الميل الحدي للإنفاق، والنظرية النقدية لأخذه بسرعة دوران النقود، بالإضافة إلى إدخال الاعتبار الزمني في تحليله. وبالتالي، فهو يعتبر نموذج ديناميكي خاصة مع إضافة الدخل وتغيراته، وانطوائه على البساطة في تطبيقه تمثلت في قلة البيانات والإحصاءات الاقتصادية، وتركيزه على خلق الائتمان المحلي الذي تتحكم فيه السلطات النقدية. وقد ساعد صندوق النقد الدولي على تطويره لحاجته إلى نماذج بسيطة محدودة المتغيرات، سهلة التصميم والرقابة عليها ومتوافقة مع وضعية الدول الأعضاء في الصندوق.

لكن الصندوق لم يكتف بهذا النموذج التقليدي وعمل على تطويره، حيث ركز كل من FRANKEL et DORUNBUSH في تحليلهما على أن أثر التخفيض من خلال توازن المحفظة التي تتكون من أصول مالية [قابلة للتبادل خارجيا حسب FRANKEL أو غير قابلة للتداول حسب رأي DORUNBUSH]، بالإضافة إلى العرض النقدي والعائد على الأصول يحدد الادخار والاستثمار المحليين. ووصلوا إلى أنّ التخفيض في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في المحفظة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الرصيد النقدي مقارنة مع الأصول الأخرى، وتنخفض الثروة الحقيقية إلى مستوى جديد أقل من المستوى الأول. فإذا حقق الحساب الجاري فائضا، فإن استمراره سوف يدفع الثروة الحقيقية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل التخفيض، ويحقق الحساب الجاري مستواه التوازني. لكن هذه الآثار بعد تعديل سعر الصرف تكون آثار مؤقتة ولا تحدث إلا إذا تمتع العرض النقدي بنوع من الثبات[1].

يمكن تلخيص النموذج النقدي على أنّ الاختلال في ميزان المدفوعات هو ناتج عن اختلال السوق النقدي ويختفي بمجرد استعادة هذا الأخير توازنه أي إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود. وبالتالي، فإنّ تأثير سعر الصرف هو تأثير عابر، ويكون فعال إذا لم تتدخل السلطات النقدية بإشباع الطلب النقدي المحلي أو إضافة عرض نقدي، ويكون التوازن

[1]- عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف وتكييف الدول النامية، مرجع سابق، ص45.

بالتحرك الحر للوحدات الاقتصادية. كما أنّ للتخفيض آثار تحويلية للموارد الإنتاجية إلى السلع التصديرية، وكذلك تحويل الإنفاق الكلي إلى السلع المحلية بدل الواردات، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وباستمرار الفائض في الاحتياطات الدولية يتم استعادة التوازن في السوق النقدية.

وفي الأخير، يمكن القول أنّ المناهج الثلاثة أتت في تسلسل زمني للتحليل، فالمرونات تغطي آثار التخفيض في الأجل القصير، ومنهجي الاستيعاب والنقدي تغطي الأجل المتوسط والطويل على التوالي. ورغم تناولها لنفس الظاهرة إلا أنّ كل منهج وجد سندا له وصحة في تحليله، لهذا هذه المناهج لا يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض، وإنما متكاملة. ومع وجود الانتقادات التي كان الغرض منها تعديل لبعض الفرضيات التي لا تتماشى مع الاقتصاديات العضوة في صندوق النقد الدولي، خاصة الدول النامية التي تعتبر سياسة التخفيض أحد أهم وسائل معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها. والمناهج تنطبق مع مميزاتها الاقتصادية في مواقع، وتختلف في مواقع أكثر، رغم سعي صندوق النقد الدولي البحث عن منهج يتكيف أكثر مع هذه الاقتصاديات، بإسقاط المناهج السابقة على ظروف الدول النامية ومعرفة ما مدى ملاءمتها؟

المطلب الرابع: مدى ملاءمة المداخل النظرية للتخفيض لظروف الدول النامية

بعد استعراضنا للإطار النظري لسياسة الصرف خاصة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وأثرها على ميزان المدفوعات، سوف نحاول معرفة ما مدى ملاءمته للظروف السائدة في الدول النامية من خلال مدى توفر الشروط والآثار التي يحدثها التخفيض حسب كل مدخل.

1-مدخل المرونات:

على اعتبار أنّ الدول النامية هي اقتصاديات صغيرة الأبعاد ومفتوحة على الخارج، تصدر وتستورد، والمنتجون والمصدرون هم متلقون للأسعار في السوق العالمي (Price takers) [(1)]، وليس لصادراتهم مكانة كبيرة في المبادلات والأسواق الدولية، وبالتالي لا تستطيع الدول التأثير على الأسعار الأجنبية لصادراتها. وإذا كان التخفيض يؤدي إلى انخفاض هذه الأسعار حسب المدخل، فإنه يكون من غير المتوقع تحققها في ظل هذه الوضعية، وينتج عنه عدم زيادة لا في حجم ولا المتحصلات الأجنبية للصادرات.

[(1)] -S.G.JEANNENY, Op. Cit, P127.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي التخفيض إلى ارتفاع الأسعار المحلية للصادرات هذا قد يؤدي إلى زيادة تشجيع إنتاج السلع التصديرية وتقليل الاستيعاب المحلي عليها، وبالتالي زيادة مرونة عرض الصادرات. بعكس بعض الصادرات التي يمثل إنتاجها ميزة نسبية للدول النامية، ولها مكانة هامة في الإنتاج العالمي، فتكون لها القدرة في التأثير على الأسعار الدولية، لكنّ التخفيض قد يستطيع تغيير أسعارها إذا كانت الدولة مرتبطة باتفاقيات سلعية دولية قد تمنعها من توسيع أسواقها من خلال التخفيض التنافسي في الأسعار.

أما بالنسبة لأسعار الواردات، فقد لا ترتفع نتيجة التخفيض إذا تزامن مع اتباع البلدان النامية لحرية التجارة الدولية، بالتالي رفع القيود التي كانت تضخم في أسعار الواردات قبل التخفيض، كما أنّ أسعار الواردات بالعملة الأجنبية قد لا تظل ثابتة، لأنّه غالبا ما يقوم المنتجون الأجانب بسياسة إغراق لأسواق الدول النامية، خاصة إذا كانت تمثل أسواق مهمة لهم[1].

بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار، يتطلب نجاح التخفيض حسب هذا المنهج في تحسين الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة أن يكون الطلب على الصادرات والواردات ذو مرونة عالية، في حين في الدول النامية مرونة عرض الصادرات منخفضة، بمعنى حتى وإن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعار صادراتها وزيادة الطلب الأجنبي عليها، سيقابله قصور في العرض، لأنّ مرونته ترتبط بالقدرة التقنية في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى أنّ معظم صادرات هذه الدول هي مواد أولية وكلها تحتاج لفترة زمنية طويلة لتستجيب للطلب الزائد. كل هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية لاغية معه جزء من أثر التخفيض على أسعارها.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على الواردات، فهي منخفضة نتيجة انخفاض حساسية الواردات لتغيرات أسعارها خاصة إذا كانت منتجات ضرورية لا تنتج محليًا وضرورية لتطوير الجهاز الإنتاجي، وليس لها بدائل في السوق المحلية، أو قصور العرض من هذه البدائل نتيجة انتقال عوامل الإنتاج إلى قطاعها لضعف مرونة العلاقات بين القطاعات. وبالتالي، لا نتوقع انخفاضاً في حجم الطلب على الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض.

---

[1]- سيد عابد، مرجع سابق، ص339.

بالإضافة إلى وجود بعض الواردات الاستهلاكية التفاخرية غير المتوقع انخفاض الطلب عليها، خاصة أصحاب الدخول المرتفعة حتى وإن ارتفعت أسعارها، لأنّ منفعتهم الشخصية تتناسب مع مدى ارتفاع أسعارها وندرة هذه الواردات في المجتمع[1].

وحسب هذا المنهج، يكون من الصعب نجاح سياسة التخفيض في تحسين الموازين التجارية للبلدان النامية،خاصة إذا أضفنا صعوبة حساب المرونات في هذه الدول لعدم تجانس في السلع. وخلاصة القول أنه من غير الأكيد أن تؤدي سياسة التخفيض إلى أثر إيجابي في زيادة الصادرات والحد من الواردات في هذه الدول لعدم توافر الظروف الملائمة حسب منهج المرونات، ويتطلب ضرورة توفير سياسات أخرى مكملة.

2-مدخل الاستيعاب[2]:

ينطلق هذا المنهج من تأثير التخفيض للعملة الوطنية على الدخل الوطني، وما قد يحدثه من تغيرات على الاستيعاب أو آثار مباشرة غير مرتبطة بالدخل، ويمكن إسقاطها على ظروف الدول النامية كما يلي:

-ما يميز الدول النامية أن الإنفاق الحكومي يرتبط بالدخل الوطني لكن بطريقة طردية وتلقائية، والحكومات تميل إلى زيادة الإنفاق في أسلوب تضخمي من خلال التمويل المصرفي لتعويض الانخفاض في الدخل القومي. أما تأثير التخفيض على الدخل الوطني من خلال الموارد العاطلة، فنلاحظ أنه رغم وجود هذه الموارد غير المستغلة في الدول النامية وفي القطاع التصديري إلا أن أثرها الإيجابي غير موجود، وهذا راجع لأسباب هيكلية وليس لنقص الطلب الفعال. ولن ينجح التخفيض في إحداث آثار توسعية لا في القطاع التصديري ولا في باقي القطاعات ما لم تتم تعديلات هيكلية في الاقتصاد الوطني؛

-بالنسبة لأثر معدل التبادل الدولي، فالتخفيض يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي في اتجاه تحسين الميزان التجاري، في الدول النامية تدهور هذا المعدل قد لا يكون نتيجة التخفيض، حيث نلاحظ استمراره حتى في حالة استقرار أسعار الصرف. كما يتمتع هيكل تجارتها الخارجية بعدم تنوع في الصادرات مقابل تنوع معتبر في الواردات، وعدم قدرة الدول التحكم في أسعار

---

[1]- زكي رمزي، أزمة المديونية الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص ص576-577.

[2]-لمزيد من التفصيل، انظر: سيد عابد، مرجع سابق، ص ص 362-366.

الواردات، خاصة إذا كانت من السلع الضرورية، مما يؤدي إلى تزايد الحاجة للتمويل الخارجي والضغط على ميزان المدفوعات مع تزايد لمديونتها الخارجية؛

-بالنسبة لأثر الأرصدة النقدية التي تفترض أن يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار يفوق معدل نمو العرض النقدي، فيؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للأصول النقدية، وهي عملية غير واقعية في الدول النامية، لأنّ معدل نمو العرض النقدي أكبر. وحتى وإن تحقق، فلا يوجد ضمان أن يؤدي إلى تقليص الاستيعاب لوجود أثر معاكس ناتج عن الخداع النقدي الذي يدفع الأفراد لزيادة إنفاقهم نتيجة زيادة دخولهم النقدية رغم بقاء دخولهم الحقيقية منخفضة؛

-أما بالنسبة لأثر إعادة توزيع الدخول، فنجد في الدول النامية أنّ توزيع الدخول هو دائما في صالح طبقة أصحاب الأعمال (خاصة في القطاع التصديري)، والتخفيض في قيمة العملة سيساعد على ترسيخها لارتفاع حصيلة الصادرات بالعملة المحلية، ووجود فارق زمني معتبر بين التخفيض ومطالبة أصحاب الأجور زيادة أجورهم النقدية لضعف التنظيمات العمالية في تلك الدول. لكن رغم وجود هذا الأثر، غير أنه غير فعال في تخفيض الإنفاق المحلي وتحسين ميزان المدفوعات عند قيام الحكومات بزيادة إنفاقها (G) لتعويض الأفراد محدودي الدخل عن انخفاض دخولهم الحقيقية، أو قيام أصحاب الأعمال بزيادة طلبهم الاستهلاكي على الواردات، خاصة التفاخرية؛

-ومن أهم الآثار بالنسبة للدول النامية، وما أتى به ماكلوب "أثر إعادة توزيع الموارد" الذي يعكس الندرة الحقيقية للموارد ويساعد على استعمال أكثر كفاءة للمواد الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل الوطني، لكن ما يميز الدول النامية هو تحديد قيمة مغالى فيها للعملة، ويؤدي إلى توزيع سيئ للموارد الدولية النادرة؛

-أما الآثار الأخرى المباشرة للاستيعاب، أي أثر توقعات الأسعار وارتفاع تكلفة الواردات، وتكلفة الاستثمار نتيجة التخفيض هي ما يحدث حقيقة في الدول النامية، بالإضافة إلى أثر يميزها عن غيرها وهو أثر ارتفاع خدمة الديون الخارجية نتيجة التخفيض، سواء كانت هذه الديون تدفع بالعملة الصعبة أو المحلية، أو يتم تسويتها عن طريق تصدير بعض المنتجات المحلية للدول الدائنة[1].

وفي الأخير، يمكن القول أن تطبيق هذا المدخل في البلدان النامية يلقى صعوبة كبيرة، خاصة في تحديد الميل الحدي للاستيعاب الذي يعتبر مفهوم غير مستقر فيها.

---

[1]- زكي رمزي، مرجع سابق، ص ص589- 591.

3-المدخل النقدي:

يربط هذا المدخل التوازن في ميزان المدفوعات بتوازن السوق النقدي، وقد وضع بعض الافتراضات قد تتفق بعضها مع ظروف الدول النامية، والقسم الأكبر هو في غير صالحها سنقدمها في النقاط التالية:

-صحيح أنّ الدول النامية هي اقتصاديات صغيرة ومتلقية للأسعار الدولية في أسواق صادراتها ووارداتها، وبالتالي التخفيض لن يؤدي إلى التأثير على القدرة التنافسية؛

- الدول النامية يصعب التحكم في عرضها النقدي، مما يؤدي عند كل حاجة إلى التمويل التضخمي من خلال الجهاز المصرفي باتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الموازنة العامة؛

- عدم تميزها بأسواق مالية فعالة، وبعدها عن الأسواق المالية الدولية مع انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى أنّ المشكل عند الدول النامية هو ليس كيفية تصريف الفائض من أرصدتها النقدية، وإنّما ندرة هذه الأرصدة مما يؤدي إلى رقابة صارمة على المعاملات الخارجية، وعدم السماح للأفراد الاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية؛

- تعاني الدول النامية من عدم استقرار في الطلب على صادراتها لعدم وجود تنوع فيها وترتكز على سلع تواجه قيوداً من الدول المتقدمة المستوردة، وهذا هو السبب الرئيسي لعجز موازين مدفوعاتها، وليس كما يقدمه المنهج على أنه فائض في العرض النقدي؛

-إن فرضية العمالة التامة في الاقتصاد غير متوفرة في الدول النامية، لأنّ تركيبة اقتصادها ليس في مقدورها الاستيعاب التام للعمالة وذلك لظروف البنية التحتية الضعيفة التي تعتبر الأساس في تطور العملية الإنتاجية[1]؛

- الأساس في التحليل النقدي هو أثر الأرصدة النقدية الحقيقية، الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار يفوق نمو العرض النقدي. هذا الأثر هو آلية لاستعادة التوازن في السوق النقدي، وبالتالي ميزان المدفوعات، لكنه غير محقق في الدول النامية ويتجسد العجز المستمر في موازين مدفوعاتها دون تصحيح تلقائي كما ينص عليه المنهج.

---

(1)– حامد بشير باشري، رؤية نقدية لنظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات، ينظر:

:http//www.bankofsudan.org/arabic/period/masrafi/vol26/bop.htm ,le 23/02/2005

(2) – سيد عابد، مرجع سابق، ص37.

وخلاصة القول، رغم أن هذا المدخل أقل تعقيدًا من حيث المعلومات الإحصائية والمتغيرات، لكنه غير متطابق مع الخصائص المميزة للدول النامية لوجود(2):

- رقابة مباشرة على أسواق الصرف؛
- عدم قابلية عملات هذه الدول للتحويل على المستوى الدولي إلا في حدود المبادلات التجارية؛
- سعة الفجوة بين أسواق رأس المال بين الدول النامية والدول الأخرى، وضيق رأس المال المحلي؛
- انخفاض، أو حتى انعدام درجة الإحلال بين الأصول المالية الدولية والأجنبية؛
- ارتباط العرض النقدي المحلي لظروف العجز المستمر في الموازنة الحكومية وانتشار ظاهرة الخداع النقدي، أي أنّ الإنفاق مرتبط بالدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي.

وإجمالا، صحيح أن المداخل النظرية الثلاثة وضعت في ظروف بعيدة عن خصائص الدول النامية، لكنها مكنتنا من التعرّف على المتغيرات التي يحتمل تأثرها بسياسة الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية. ولمعرفة فحوى سياسة التخفيض ودورها في إعادة التوازن الخارجي نقدمها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:

تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و ميزان المدفوعات

إن توازن ميزان المدفوعات نادرا ما نجده في المحيط الدولي، في حين تعاني جلّ الدول من اختلال خارجي، سواء كان فائضا أو عجزا، وبعد فشل أساليب المعالجة الأولية، لم يبق أمام هذه الدول سوى تغيير سعر الصرف عملتها الوطنية مقارنة بعملات أخرى، فيعطي للسلطات النقدية سياسة التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية كعلاج للاختلال. ورفع هذه القيمة(*) كعلاج للفائض الخارجي. وسوف نتعرض للآلية التي يؤدي من خلالها تغير سعر الصرف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك في الحالات الأكثر شيوعا وهو التخفيض (لأنّ معظم الدول تعاني

(*)-هي العملية المتمثلة في إعطاء سعر تعادل جديد للعملة الوطنية أعلى من السعر السابق، وهي سياسة معاكسة للتخفيض، وتختلف فقط من حيث الأسباب والنتائج، ومعناها تخفيض ما تساويه الوحدة الأجنبية من عدد الوحدات للعملة الوطنية بهدف زيادة الواردات وتقليص الصادرات، وبالتالي تقليص الفائض في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى خروج رؤوس أموال بحثا عن استثمارات أقل تكلفة، كل ذلك يعود بميزان المدفوعات إلى التوازن.

عجزا خارجيا). وبتحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الخارجية والداخلية، وفعالية هذه السياسة في ظل وجود أو عدم وجود الشروط اللازمة لنجاحها.

المطلب الأول: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية

هذه السياسة ليست بالحديثة، وإنما عُرفت منذ الزمن القديم بسبب الاضطرابات الحادة التي ظهرت ما بين القرن الثالث والخامس، ثم في القرون الوسطى عندما أراد الأمراء التخلص من الجزء الكبير من ديونهم المتراكمة. ثم تطور الهدف من التخفيض عند القرن 16 إلى القرن 18 كقيام إسبانيا بالتخفيض قيمة عملتها لمنع تسرب المعدن الثمين، وبالتخلي عن القاعدة الذهبية ظهر الشكل الجديد للتخفيض[1].

قبل التعرض لمضمون سياسة التخفيض نقدم الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة الوطنية من أجل رفع الالتباس بين المفهومين، حيث يستعمل الكثير المفهومين مشيرين إلى نفس المعنى في حين أنهما متشابهان ظاهريا ومختلفين عمليا، فلكل مفهوم موضع استخدام.

1-الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية: يشترك المفهومين في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحد بطريقة، وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
* هو عبارة عن **عملية** إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة	*هو عبارة عن **حركة** تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
*يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به.	*قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
*يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	*قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
*لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله	*يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف

[1]- محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص225.

في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار).	الذي يحقق الاستقرار؛ أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.
*يكون في حدود معينة .	*الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
*يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة (تقويم) الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.	*يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العمليات الأجنبية.
*التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).	*التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة).
*التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي.	*الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر :من إعداد الطالبة باستخدام معطيات:

صفوت عبد السلام عوّض الله ، مرجع سابق،ص ص33-34

محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص ص229-230

2-مفهوم التخفيض في قيمة العملة:

على اعتبار أن سعر الصرف هو يمثل ما تساويه الوحدة من العملة الأجنبية من وحدات من العملة الوطنية، فإنّ مفهوم التخفيض(*) هو تغيير التعادل القانوني للعملة بالنسبة لعملة أو لعملات أجنبية بزيادة ما تساويه الوحدة الأجنبية من الوحدات من العملة الوطنية[1]، وقد كان في ظل القاعدة الذهبية التخفيض، يعني إنقاص المحتوى الذهبي لوحدة النقد الوطني. إن تطبيق هذه السياسة لا يكون ممكنا إلا إذا تميز سعر عملتها بتدخل السلطات النقدية في تحديده كسعر الصرف الثابت أو القابل للتعديل وغيرها من الترتيبات. وبالتالي، لا تقوم الدولة المعوّمة لسعر صرفها بالتخفيض.

يتم التخفيض بقرار من السلطات النقدية بهدف التغلب على مشاكلها، وأهمها الاختلالات خاصة الدائمة في موازين مدفوعاتها من خلال انعكاس آثار تغيير سعر الصرف على عناصر المعاملات الخارجية للدولة، ودعم موقفها في الأسواق العالمية. وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة من أجل إعادة التوازن أو حتى التقليل من عجز حسابها الجاري بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات

(*) –التخفيض في قيمة العملة الوطنية يعني رفع سعر الصرف الأجنبي أو رفع قيمة العملة الأجنبية.

(1) -صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص33.

من السلع والخدمات، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، أي تحقيق توازن خارجي لها بدون اتباع سياسة انكماشية في الداخل بتخفيض مستوى الدخل الحقيقي أو المستوى العام للأسعار.

واستخدمت هذه السياسة في أعقاب أزمة الكساد في الثلاثينات من أجل حل المشاكل الناتجة عن العجز الخارجي، كالتضخم الناتج عن ارتفاعات الأسعار. وعلى اعتبار أن هذه السياسة تطبقها في أغلب الأحيان الدول(النامية خاصة) بتوجيه من صندوق النقد الدولي، فما هو موقف الصندوق من التخفيض؟

3-موقف صندوق النقد الدولي:

أظهرت التجارب التاريخية أن أغلب التخفيضات في قيمة العملة لم يكن بقرار فردي من السلطات النقدية للدول، وإنما كانت خاضعة لعدة جوانب أولها رغبة هذه الدول في إجراء التخفيض لحل مشاكلها دون تجاهل لضغط الشركاء التجاريين لما سيكون لهذا التخفيض من آثار مختلفة على كل الدول، خاصة إذا كانت هذه الدول مرتبطة فيما بينها باتفاقيات اقتصادية دولية.

لكن الموقف الأساسي هو لـــص.ن.د الذي يجبر الدول الأعضاء على استشارته عند كل تغيير لسعر التعادل الرسمي، لأنّ الدور الأساسي له منذ نشأته اتفاقية في بريتون وودز (1944) هو المحافظة على استقرار أسعار الصرف للعملات على المستوى الدولي. ولم ينتف دوره حتى بعد انهيار نظام بريتون وودز واتجاه أغلب الدول إلى تعويم عملاتها خاصة العملات القوية، لأنّ الكثير من الدول الأخرى، وبالتحديد النامية حافظت على قدرتها في التأثير على سعر الصرف لما تعانيه من تدهور في حسابها الخارجي. وكان التخفيض هو السبيل الوحيد من أجل القضاء على الاختلال في مبادلاتها الخارجية نتيجة تقويم عملاتها أكثر من قيمتها الحقيقية.

لا يسمح ص.ن.د بأي تخفيض إلا إذا كان اختلال أساسي في ميزان المدفوعات، أي الاختلال الذي يتميز بعدم قدرة الدولة القضاء عليه بكل الأساليب سوى أسلوب تغيير سعر الصرف[(1)]، لأن الصندوق يعتبر التخفيض أحد مفاهيم مشروطيته لمنح القروض والتمويلات، وبقي في كثيرٍ من الأحيان النقاش الذي أدى إلى انقطاع المفاوضات بين الدول والصندوق[(2)] في برامج الدعم من طرفه لتحقيق استقرار اقتصادي كامل. فمعظم هذه البرامج تُوِّجت بسياسة التخفيض و استجابت الدول لهذه الشروط تحت ضغوط اقتصادية. ويسمح الصندوق للدولة بتخفيض سعر صرف عملتها في حدود 10% دون الرجوع للصندوق لاستشارته(هذا مع بداية قاعدة الدولار)،

[(1)] -P.U. BRETON et A.D. SCHOR, Op. Cit, p p 60-61.

[(2)] -Sylviane.G. JEANNENEY , Op. Cit, p124.

وإنما تكتفي بإبلاغه، وإذا تجاوزت هذه النسبة، لا تستطيع الدول القيام بالتخفيض إلا إذا حصلت على موافقة من الصندوق، فإذا رفض وأصرّت الدول على القيام بالتخفيض تتعرض لعقوبات أهمّها حرمان البلد المخفّض من استعمال موارد الصندوق (وذلك وفقا للمادة 4، القسم6) [1]، كما حدث لفرنسا بعدما خفضت قيمة عملتها في (1948) بدون موافقة من ص.ن.د فتعرّضت لعقوبة تمثلت في منعها من حقوق السحب الخاصة لمدة 10 سنوات. وكان غرض الصندوق من وضع هذه الشروط، هو عرقلة رغبة الدول في التخفيض تفاديا للتخفيضات التنافسية بين الدول.

ويبقى دائما الصندوق يرى أن الأساس الذي يحقق قاعدة صحيحة لسياسة صرف سليمة هو مبدأ مرونة الصرف،حيث تُعرّف قيمة العملة من خلال قوى السوق، أي التحرك الحر لسعر الصرف ضمن قواعد العرض والطلب. وينصح الصندوق الدول القيام بتصحيحات تناسب مميزاتها الاقتصادية والاجتماعية، من أجل وضع سياسة لسعر الصرف قادرة على الوصول إلى تحقيق قابلية تحويل لعملاتها و القضاء على اختلالها الخارجي.

يدعم الصندوق برامج التصحيح الاقتصادي التي تحتل سياسة تخفيض قيمة العملة المكانة الرئيسية من أجل تمكين الدولة من تحقيق مجموعة من الأهداف.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التخفيض

تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها من الخارج، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف:

-علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات: وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء لسياسة انكماشية، وتكون هذه المعالجة بزيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين؛

---

[1]- لعرابة مولود و عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص25.

-الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات، بالإضافة إلى أن تقليص الواردات يعني تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والناتج المحلي[(1)]؛

-زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع التصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير القابلة للتبادل إلى القطاع التصديري، والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول ادخار وطني مترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني[(2)]؛

-زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها، وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية. مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير[(3)]، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في داخل البلد المخفض؛

-قد يكون الهدف من التخفيض داخلي، وهو تحسين مستوى العمالة في قطاع التصدير، وكذا القطاع الإحلالي نتيجة زيادة قدرتهما الإنتاجية، ثم ينتقل إلى باقي أوجه النشاط الاقتصادي[(4)]؛

-تلجأ معظم الدول النامية خاصة إلى التخفيض من أجل القضاء على معدلات التضخم الداخلي المرتفعة مقارنة بالتضخم الخارجي، وهذا الارتفاع نتيجة الزيادة الكبيرة في تكلفة الإنتاج، وكذا الأسعار الداخلية، وعدم كفاية عائدات الدول لتمويل المشاريع التنموية، فتلجأ إلى التمويل التضخمي، مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجاته في الأسواق العالمية؛

-المحافظة على العلاقات الاقتصادية بين الدولة المخفضة وبقية شركائها التجاريين والإبقاء على ارتباط العملة المحلية المخفَّضَة بالعملات الأخرى، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا ارتبطت الدول ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية ومالية قوية.

[(1)]-أوموثوند إج جونسون، تخفيض سعر العملة والواردات، مجلة التمويل والتنمية، مجلد24، رقم2، جوان 1987، ص20

[(2)]-عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، ع12، القاهرة، صيف 1998، ص74 .

[(3)]-أموثوند إج جونسون، تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات، مجلة التمويل والتنمية، عدد1، مارس 1987، ص24.

[(4)]-Henri BOURGUINAT, Marché des changes et crise des monnaies, Calamann- Levy, Paris, 1972, p197.

ولكي تتحقق هذه الأهداف، فإن الدولة المخفضة تقوم بتصدير مشاكلها التي لم تستطع حلها بطاقاتها الخاصة وتنقلها إلى البلدان الخارجية، لأنه يؤدي إلى تخفيض صادراتها، ومن غير المعقول أن تتحمل هذه الدول نفقات التخفيض بدون مقابل، ويتمثل هذا المقابل في تدعيم التبعية الأجنبية، وجعل دول العالم الثالث في قبضة العالم المتقدم باستمرار، وتكييف وتوجيه سياستها الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي، ويتناسب مع متطلباته للخروج من الأزمات الاقتصادية. وليس الغرض من قبول تخفيضات الدول النامية تنمية اقتصاد هذه الأخيرة والحصول على منافس مستقبلي، وهي الأهداف الخارجية للتخفيض أو ما يطلق عليها الآثار المرتبطة بالفلسفة الاقتصادية[1].

ولكي يتحقق ما تطمح الدول المخفضة الوصول إليه، لابد من عمل آلية التخفيض كما هو مسطر لها، فما هي قنوات انتقال أثر التغير في أسعار الصرف إلى ميزان المدفوعات؟

المطلب الثالث: آلية عمل سياسة التخفيض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات

يعتبر التخفيض جزء من مجموعة السياسات التي تستهدف التخلص من عجز ميزان المدفوعات أو حتى إيصاله إلى مستويات يمكن تقبلها، وتعزيز التكييف الخارجي، ويكون ذلك من خلال:

1- الحساب الجاري:

---

[1]- عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية، مرجع سابق،ص75 .

يؤثر تخفيض قيمة العملة على أسعار السلع والخدمات المستوردة أو المصدرة بشكل يسمح بتغيير التدفقات المتبادلة بين الدولة المخفضة وبقية العالم في اتجاه تحقيق توازن هذا الحساب.

1-1-بالنسبة للصادرات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار هذه الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبنفس نسبة التخفيض، فيتقلص الفارق بينها وبين الأسعار الأجنبية، مما يجعل هذه السلع أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، حيث يتعين على المستورد الأجنبي توفير مدفوعات أقل بالعملة الوطنية للحصول على نفس الكمية من السلع، مما يحفزه على زيادة طلبه استجابة لانخفاض السعر، خاصة إذا كان الطلب الأجنبي مرن مرونة كافية لزيادة الطلب على الصادرات. وبهذا يحصل المصدر على أرباح إضافية، لأنّه عند الأسعار الدولية الموجودة يستطيع تصريف كل منتجاته لزيادة الطلب الأجنبي، ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال المثال التالي[*]:

إذا كان في وقت ما صرف سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار هو DZ400 = $1. ومصدر جزائري X يصدر20 وحدة من سلعة ما، بحيث سعر الوحدة الواحدة يساوي DZ800؛ أي $2 فيحقق ربح يساوي $400 (2×20).

قررت السلطات النقدية تخفيض قيمة الدينار إلى DZ600 = $1؛ أي بنسبة 50%، المستورد الأجنبي يدفع الآن لكل وحدة $\frac{DZ800}{DZ600}=$ 1,33 $ بدل 2 $، ربح المصدر بعد التخفيض يساوي 26,6$ (1,33× 20).

المصدر يتعرض لخسارة، لكن الآلية تفترض أن الانخفاض في السعر سوف يدفع المستورد الأجنبي لزيادة طلبه بشكل يسمح بتغطية الخسائر الأولية مع توفير المصدر لهذا الطلب، ولكي يحافظ المُصدر على نفس الربح لا بد أن يطلب المستورد الأجنبي $\frac{40}{1,33}$ = 30 وحدة، وبالتالي كلما كان الطلب أكثر من 30 وحدة، كلما حقق المصدر ربحا إضافيا خاصة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي كبيرة [1]:

التغير النسبي للطلب التغير في الطلب التغير في الثمن

[*]-من أجل جعل العملية أكثر تجديد، نفترض أن البلد المخفض هو الجزائر، ونشرح النتائج باتجاه المبادلة بالدولار

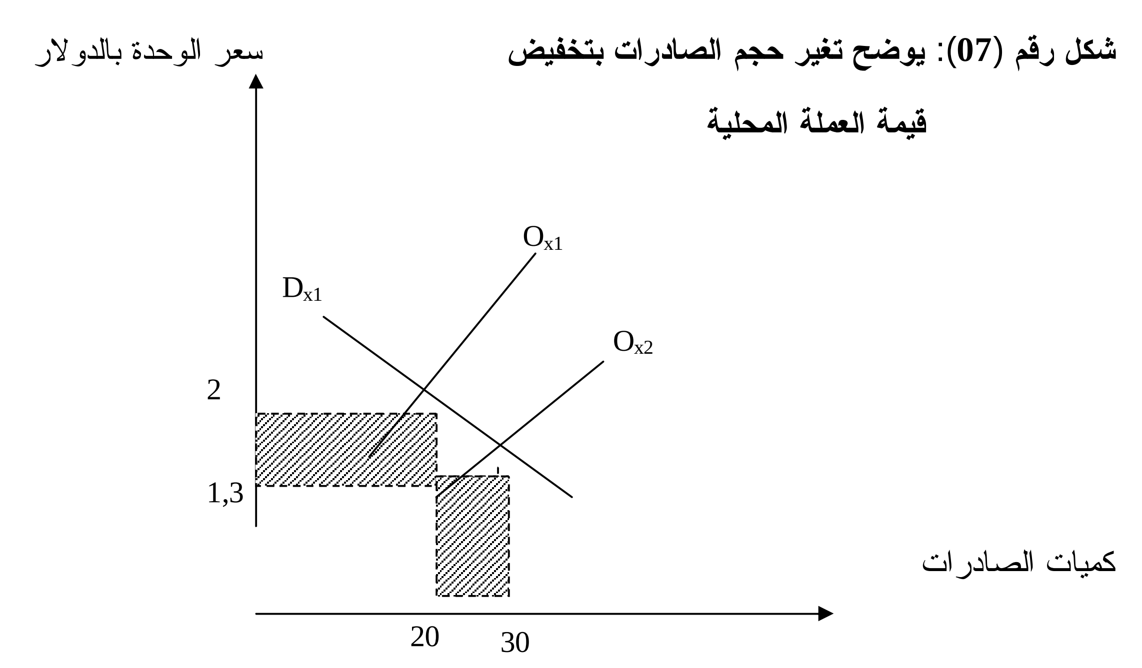
[1] محمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص286.

مرونة الطلب على الصادرات = ------------ = -------------- ÷ ----------

التغير النسبي للأسعار   الطلب   الثمن

$$\text{إذن مرونة الطلب} = \frac{26,6 - 400}{400} \div \frac{1,33 - 2}{2} = 1,29$$

شكل رقم (07): يوضح تغير حجم الصادرات بتخفيض قيمة العملة المحلية



ويمكن القول، أن التخفيض يؤدي إلى زيادة حصة البلد المخفض في أسواقه الخارجية، وحتى الوصول إلى أسواق جديدة بتوسيع صادراته.

1-2-بالنسبة للواردات:

بعكس الصادرات، الواردات ترتفع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية نتيجة التخفيض وبنفس نسبته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وانخفاض القدرة الشرائية للمستورد المحلي، مما يدفعه إلى تقليص وارداته والتخفيض من حجم المدفوعات للخارج والمطلوب من النقد الأجنبي، خاصة إذا كان الطلب المحلي على الواردات مرن مرونة كافية، وبالوزن النسبي الذي تحتله الواردات الاستهلاكية ضمن إجمالي الواردات السلعية.

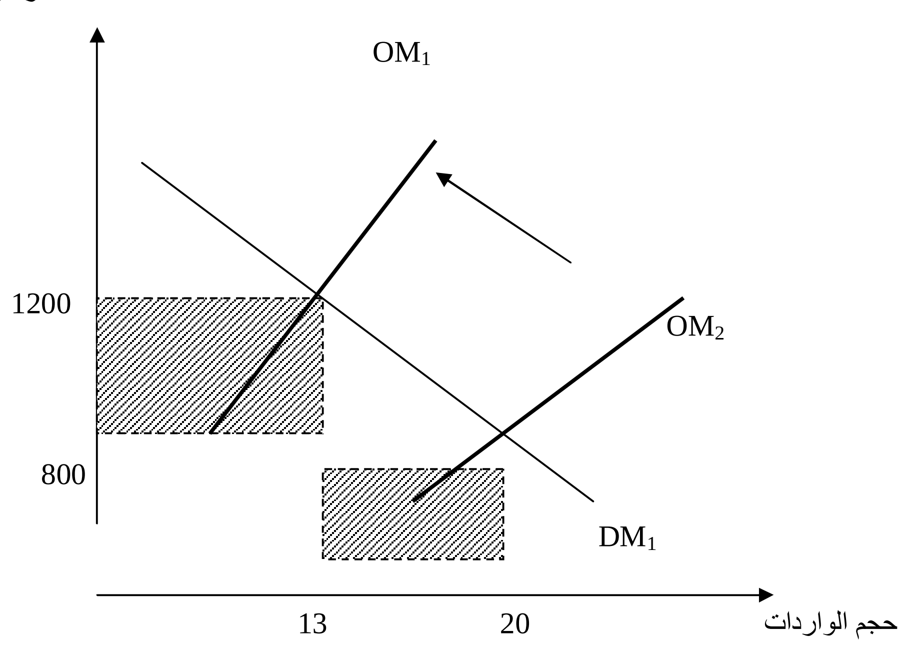
كما أن انخفاض الواردات يدفع المستهلكين المحليين إلى طلب السلع البديلة للواردات، التي تعتبر أرخص ثمنا. فإذ اعتمدنا المثال السابق، باعتبار أنّ الوحدات هي مستوردة من طرف مقيم جزائري بعد التخفيض، ومع ثبات أسعار الواردات بالدولار تصبح سعر الوحدة من الواردات مقيمة بالعملة المحلية مساوي لــ 1200دج (2 × 600) بدلا من 800دج (2×400) للوحدة قبل

التخفيض، فيتعين على المستورد توفير 400دج إضافية من أجل الحصول على نفس الكمية السابقة، فيؤدي به إلى تخفيض الكمية المطلوبة إلى حدود إمكانياته المالية إلى:

$$\text{عدد الوحدات المطلوبة} = \frac{16.000}{1200} = 13,33 \text{ وحدة}$$

شكل رقم (8): يوضع تغير حجم الصادرات بتخفيض قيمة العملة المحلية





وبهذه الآلية(*) يزداد حجم الصادرات، وينخفض حجم الواردات فيؤدي إلى تقليص الفارق بينهما وتحسين الميزان الجاري، لكن مع ملاحظة هذه الآثار تأتي على مراحل، ففي الأجل القصير تكون بزيادة حدة العجز في الميزان الجاري، لأنّ أسعار الواردات سوف تزداد بسرعة نتيجة التخفيض، في حين أسعار الصادرات وحجمها تعرف ثباتا نسبيا لتدهور شروط التبادل الدولي. وفي الأجل المتوسط، تبدأ الآثار الإيجابية السابقة تظهر[1].

2-حساب رأس المال:

(*)-ما يحدث للصادرات والواردات من التجارة المنظورة، ينطبق عليها في المعاملات غير المنظورة، فيصبح مثلا خروج سائح إلى الخارج يكلفه فوق طاقته بعكس السائح الأجنبي الذي ينتقل إلى البلد المخفض بتكاليف أقل.

(1)-محمد أحمد جاهين، المرجع السابق، ص 280.

بما أنّ التخفيض تقرره السلطات النقدية نتيجة ظروف اقتصادية معينة، ومع انتشار مؤشرات وتوقعات لاحتمال تخفيض لقيمة العملة الذي يعني إقرارًا أن سعر الصرف لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي، فإن رؤوس الأموال (القصيرة خاصة) [1] تتعرض لمضاربة كبيرة على الهبوط، مما يدفع حاملي العملة الوطنية إلى استبدالها بعملات أخرى ونقل مشاريعهم للخارج خوفا من الخسارة في قيمة أموالهم، أو خوفا من النتائج السلبية للتخفيض. كما يتقلص دخول رأس المال الأجنبي إلى الدولة المخفضة، لأن المستثمرين الأجانب يؤجلون خططهم الاستثمارية إلى ما بعد التخفيض، مما يؤدي إلى عجز كبير وحاد في ميزان رأس المال نتيجة هروب رؤوس الأموال للخارج.

وبمجرد الإعلان الرسمي للتخفيض، فإنّ حركات رؤوس الأموال تكون في الاتجاه المعاكس، فتعود رؤوس الأموال الهاربة وتحدث تدفقات مالية إضافية توجه للاستثمار ونمو الإنتاج. حيث تعود رؤوس الأموال للاستفادة من ارتفاع القيمة الحقيقية التي ستطرأ عليها بعد التخفيض، فتزيد السيولة النقدية المحلية للوحدات النقدية لتمكنهم من الحصول على كميات أكبر مما كان لديهم من قبل[2]، وتسمح لهم كذلك بتسديد ديونهم والتزاماتهم وتمويل استثماراتهم بمقدار أقل. كما يؤدي التخفيض إلى رفع تكلفة الاستثمار في الخارج وتحويله إلى الداخل.

أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن فرص الربح تزداد في الدولة المخفضة، فتزيد قدرتهم على شراء عوامل إنتاج أكبر من الأول، لأنّ التخفيض يعتبر مؤشر واضح على القيام بإصلاحات سياسية كبيرة تجري، ويعني احتمال زيادة فرص الأرباح واتساع حرية تحويل هذه الأرباح والفوائد والديون، كما تتطور صورة الدائنين لقدرة الدولة المخفضة على تسديد ديونها والوفاء بكل التزاماتها نتيجة النمو الاقتصادي، فتتسع قدرة الدولة على الاستدانة وتشمل هذه التدفقات القروض، الاستثمارات الأجنبية الخاصة، إعادة استثمار الأجانب لأرباحهم، فضلا عن دعم ص.ن.د لموازين مدفوعات الدول المخفضة[3]. كل ما سبق يؤدي إلى دخول رؤوس أموال، فتزيد دائنية حساب رأس المال، وبالتعدي ميزان المدفوعات والتقليص من عجزه.

لكن هذه النتائج لا تتحقق بالبساطة المقدمة إلا إذا استطاع البلد المخفض جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير مجالات للاستثمار تحقق الربحية التي يطمح لها المستثمرون، وكذلك المقومات الضرورية للمناخ الاستثماري، الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتدفقة في القطاعات

---

(1)- مروان عطون، مرجع سابق، ص96.

(2)-زكي رمزي، مرجع سابق، ص585.

(3)-أومو ثوند. إج. جونسون، تخفيض سعر العملة والواردات، مرجع سابق، ص20.

الاستراتيجية التي تضمن تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، هذا ما لا نلاحظه خاصة في المدى القصير، حيث ضعف الاستثمار الأجنبي والنتائج تظهر بعد فترة زمنية يعاني فيها الميزان عجزا أكبر.

لكن التخفيض له آثار سلبية إلى جانب نتائجه الإيجابية السابقة، حتى وإن توافرت شروط النجاح تتمثل أهمها في أن [1]:

-التخفيض يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول، ويكون ذلك لصالح طبقات اجتماعية دون أخرى، أي أنه يرجح الكفة لصالح طبقة رجال الأعمال والمنتجين وحملة الأسهم، وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات والأجراء لانخفاض قدرتهم الشرائية، وللتغير البطيء لأجورهم، وفي وقت لاحق ارتفاع الأسعار؛

-التخفيض يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي، وهو ما يؤدي إلى تدهور أكبر لميزان المدفوعات في بداية التخفيض، ويتطلب تصدير أكثر من وحدة من الصادرات للحصول على وحدة واحدة من الواردات؛

-زيادة عبء المديونية الخارجية المستحقة على الدولة، على اختلاف أنواع القروض ومصادرها، خاصة إذا كانت هذه الديون مقيمة بالعملة الأجنبية للدولة المقرضة بعكس إذا كانت هذه الديون مقيمة بعملة الدولة المقترضة، فإن العبء يكون أقل، ويكون التخفيض في صالح الدول الدائنة.

المطلب الرابع: شروط فعالية التخفيض في علاج الاختلال الخارجي

إن التحليل السابق لآلية التخفيض في تحقيق الأهداف المرجوة، وبالدرجة الأولى تحسين الاختلال في ميزان مدفوعات ليست بالشكل الهين المقدم، وإنّما تتطلب توافر شروط منها ما هو متعلق بالظروف الداخلية للدولة المخفضة، وأخرى بالدول التي تتعامل معها، وقلما تتوفر هذه الشروط في الاقتصاديات النامية خاصة.

1-شروط الفعالية في الداخل:

[1]-محمود يونس، مرجع سابق، ص ص269-270.

أي الشروط الواجب توفرها داخل اقتصاديات الدول المخفضة، وتتمثل في:

1-1- شروط فعالية التخفيض بالنسبة للصادرات[1]:

تعتبر الحجة الأولى للتخفيض الزيادة في حجم وقيمة الصادرات نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها، وهذا يتطلب:

1-1-1- ضرورة تمتع العرض المحلي لسلع التصدير بمرونة عالية:

هذا الشرط يعني قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب العالمي على صادراته، بزيادة إنتاجها والعرض منها دون أن يقابلها ارتفاع في الأسعار المحلية، وبالتالي زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تمتع العرض المحلي بمرونة كبيرة تصل أقصاها عندما تكون لا نهائية وأدنى حدودها عند مستوى التشغيل الكامل، حيث لا يتأتى التخفيض بأيّ نتيجة إيجابية (عرض ضعيف المرونة)، وهذا الشرط بحدّ ذاته تتحكم فيه مجموعة من الظروف:

أ-وجود موارد عاطلة: خاصة في القطاع التصديري، وإمكانية استخدامها بكل سهولة مع توفير الإمكانيات اللازمة، بالإضافة إلى القدرة على تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات الإنتاج المحلي إلى القطاع التصديري بدون تكاليف قد تؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وإحداث أثر تضخمي. وبالتالي فإن الهدف من التخفيض ليس السبب الظاهري المتمثل في تخفيض الأسعار، وإنما دعم عجلة الإنتاج نحو النمو.

ب-طبيعة السلعة المصدرة: حيث توجد بعض السلع مرونة عرضها ضعيفة إن لم نقل معدومة، وخير مثال السلع الزراعية التي لا يمكنها الاستجابة للطلب الزائد، لأن عرض عوامل الإنتاج الزراعي في حد ذاته غير مرن، وتحتاج لفترة زمنية طويلة للاستجابة، وهذا لنقص الأراضي الزراعية وضرورة انتظار فترة للحصول على المنتجات، ونفس الشيء ينطبق على منتجات الآبار والمناجم.

جـــ-مدى اعتماد الإنتاج التصديري على منتجات أو سلع وسيطية مستوردة، وقدرة الدولة على توفير واستخدام البدائل لها، لأنه كلما كانت نسبة السلع الوسيطية الداخلة في الإنتاج التصديري كبيرة، كلما أدّى ذلك لزيادة التكاليف، وارتفاع معاكس لأسعار الصادرات.

---

[1] ينظر: - زكي رمزي، مرجع سابق، ص570.

-ومحمد أحمد جاهين، مرجع سابق، ص ص284-299.

-Henri BOURGUINAT, Op.Cit, P198 .

هذا الشرط يكون تحققه صعب لمحدودية الجهاز الإنتاجي للدول النامية المخفضة حتى وإن كانت لها موارد عاطلة فلا يمكن استخدامها مباشرة وبشكل سريع، بالإضافة إلى صعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج في القطاعات المختلفة، فتضطر إلى الاستعانة بالسلع المستوردة من السلع الوسيطية والمواد الأولية. وبالتالي، فإن ضعف أو عدم مرونة العرض المحلي للصادرات، وارتفاع تكلفة إنتاجها مع زيادة في الطلب الخارجي عليها يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الصادرات، وهذا ما يؤكد الأثر التضخمي للتخفيض، ويتطلب تحقق الشرط الموالي.

1-1-2-تمتع الأسعار المحلية لسلع التصدير بالاستقرار:

لكي تحافظ الصادرات على الميزة التنافسية الناتجة عن التخفيض، لابد أن تتمتع الأسعار المحلية لها بالاستقرار، لأنّ العلاوة أو الفارق الذي يستفيد منه المستورد الأجنبي نتيجة التخفيض يلغيه الارتفاع في الأسعار المحلية. ومن جهة أخرى، هذا الارتفاع يؤدي إلى تقارب الأسعار بين السلع المحلية والسلع المستوردة بشكل لا يسمح بانخفاض حجم الواردات[1].

وعليه، كلما تمتعت الأسعار الداخلية بالثبات، كلما زاد أثر هذا الشرط، لكن ذلك خاضع لمجموعة من العوامل.

أ-زيادة معدل نمو السكان: فالزيادة في معدل السكان تؤدي إلى إحداث ضغط على إنتاج السلع المحلية بزيادة الطلب عليها، وتكون النتيجة التوجه إلى طلب السلع التصديرية ودخول الطلب الخارجي في تنافس مع الطلب المحلي[2]، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتلاشي أثر التخفيض.

ب-محدودية موارد الإنتاج وصعوبة الوصول إليها يؤدي إلى جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع أسعار السلع المنتجة.

جـ-تطبيق الحكومات لسياسة عجز الميزانية، أي التمويل التضخمي الذي يؤدي لزيادة المعروض من النقود دون أن تقابلها زيادة حقيقية للإنتاج وتكون الحصيلة ارتفاع الأسعار.

د-زيادة أسعار الواردات من السلع الوسيطية والاستثمارية: لقلة الموارد المحلية للإنتاج تضطر الدول للاستعانة بسلع وسيطية كانت أو استثمارية التي ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض، وترتفع تكلفة إنتاج السلع المحلية وكذا الأسعار الداخلية بما فيها أسعار السلع التصديرية.

---

(1)-Henri BOURGUINAT, Op. Cit, p198.

(2)-Bertrand NEZEYS, Les relations économiques extérieures, 2ème édition, Economica, 1984, p17.

هـ-ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة، وزيادة طلب العاملين لرفع أجورهم (خاصة مع وجود النقابات العمالية)، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وبالنتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية.

و -توقعات حول أسعار الصرف: فحين يتوقع الأفراد تخفيضا للعملة الوطنية، يسارعون إلى زيادة الطلب على السلع المحلية فيرتفع المستوى العام للأسعار. أي أن سلوك الوحدات الاقتصادية قد يعجل هذه الزيادة في الأسعار.

إنّ تحقق هذا الشرط يعتبر مستبعد لعدم استقرار الأسعار في البلد المخفض، فتتقلص فرصة الدول المخفضة الاستفادة من التخفيض كوسيلة لزيادة الصادرات على أساس أسعارها الخارجية، وتظهر الآثار التضخمية للتخفيض.

2-1-شروط فعالية التخفيض بالنسبة للواردات[1]:

إن الداعين لسياسة التخفيض كأسلوب لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات مبدؤهم أن التخفيض في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تقليص أكبر قدر ممكن من حجم الواردات، وبالتالي حجم مدفوعات النقد الأجنبي للخارج بالنحو الذي يقلص العجز في الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة، لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا توافرت الشروط التالية:

1-2-1 - مرونة كافية للطلب المحلي على الواردات[2]:

يجب أن يتمتع طلب الوحدات الاقتصادية المحلية على السلع الأجنبية المستوردة بمرونة سعرية كبيرة، أي أنّ الزيادة في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستيرادي لها، وبالتالي الطلب عليها. وكلما كانت المرونة عالية، كلما كانت النتائج إيجابية بانخفاض أكبر في حجم الواردات، لكن هذه المرونة تضعف أو تنعدم إذا توافرت إحدى أو كل العوامل التالية:

أ-طبيعة السلعة المستوردة: التي تتوقف على مدى أهمية هذه السلع لدى المقيمين، فإذا كانت سلعًا استهلاكية ضرورية ويصعب الاستغناء عنها كالسلع الغذائية والأدوية وغيرها، فإن الطلب يستمر رغم ارتفاع أسعارها. نفس النتيجة إذا كانت السلع المستوردة هي مواد أولية: كالوقود، والمواد الخام وكذا السلع الوسيطية والرأسمالية الضرورية للإنتاج الوطني، ولا يتوقع

---

(1)-محمود يونس، مرجع سابق، ص274.

-Raymond BERTRAND, Op.Cit, PP131-134.

(2)-Henri BOURGUINAT, Op.Cit, p199.

انخفاض الطلب عليها عقب التخفيض. وتزداد هذه المرونة كلما كانت السلع المستوردة من السلع التي يسهل تخفيف استهلاكها.

ب-إذا كان الطلب على السلع المستوردة لا يخضع فقط لتغيرات السعر، حيث تقل مرونة الطلب على الواردات إذا كانت سلعا تفاخرية، ويكون الطلب على هذه السلع نتيجة خلل في سلوك مستهلكيها، واقتناؤها يكون نتيجة لارتفاع أسعارها وندرتها. نفس الشيء ينطبق عند السلع التي يخضع الطلب عليها لجودتها والكفاءة في إنتاجها، فيزداد هذا الطلب حتى وإن ارتفعت أسعارها.

كما أن هذه المرونة قد يتم التقليل من فعاليتها عندما يؤدي انتعاش القطاع التصديري إلى زيادة العوائد فيه وزيادة دخول الأفراد، فيزداد معها الميل الحدي للاستيراد.

1-2-2-تمتع الجهاز الإنتاجي المحلي بدرجة إحلال كبيرة:

عند قبول الأفراد إحلال وإرداتهم لارتفاع أسعارها بسلع محلية بديلة ومثيلة لها لأنّها أرخص ثمنا، وكلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما أدّى إلى انخفاض الطلب على الواردات، وسعة هذا الإحلال مرتبطة بالمرونة السعرية للواردات. لكن عملية الإحلال تواجهها صعوبة إذا ما تميز الجهاز الإنتاجي بقصور في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع البديلة، وهذا ناتج عن ندرة الموارد، بالإضافة إلى تنافس المنتجين عليها، وقلة التمويل وصعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج وانتقالها، كل هذا يؤدي إلى استمرار الطلب على الواردات لتلاشي الفارق بين أسعار الواردات والبدائل لها.

هذه الشروط غالبا ما لا تتحقق في الدول النامية، فتقل فعالية التخفيض لأن أغلب الواردات هي سلع استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة لانعدام أو قلة بدائلها محليا، وحاجة الإنتاج الوطني إلى مواد نوعية ذات صفات صعبة التوفير في البدائل من الإنتاج المحلي، وصعوبة انتقال عوامل الإنتاج الموجودة في السلع البديلة.

1-3-الشروط الخاصة بالتدفقات المالية:

أهم ما تتميز به الاقتصاديات النامية المخفضة هي ظاهرة هروب رؤوس الأموال، التي تدعمها وجود أسواق موازية للصرف تلبي رغبات الوحدات الاقتصادية في الحصول على العملات الأجنبية، وكلما زادت علاوة هذه العملات في الأسواق الموازية عن السعر الرسمي، كلما أدى إلى هروب أكبر للأموال. لهذا، وجب على السلطات النقدية العمل على تقليص الفارق بين الأسعار الموازية والرسمية للعملات الأجنبية، من أجل تشجيع تسليم عوائد الصادرات والحصول على نقد أجنبي من المعاملات الرسمية (تدعيم فعالية التخفيض).

أما بالنسبة لزيادة الاستثمار الخارجي، فهو مرتبط بـــ[1]:

- القبول الاجتماعي للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تصيب المستهلك والمستثمر على السواء؛
- بقاء معدلات الربح عالية لفترة زمنية طويلة، من خلال المحافظة على استقرار الأسعار الداخلية بعد التخفيض والمحافظة على سعر الصرف الجديد.

لكن كل هذا مشكوك فيه لصعوبة تقبل المنتجين المحليين نقص نصيبهم من الدخل الوطني وزيادة نصيب الأجانب.

بالإضافة إلى توفر الظروف الخارجة عن نطاق الدولة المخفضة والتي تتعلق بظروف شركائها الاقتصاديين.

2-الشروط الخاصة بالأوضاع الخارجية

أي ما هي الشروط الواجب توفرها في المحيط الدولي لتدعيم نتائج التخفيض في الدول المخفضة، وأهمها:

2-1-تمتع الطلب الخارجي على صادرات الدول المخفضة بمرونة عالية:

عندما يؤدي التخفيض إلى انخفاض أسعار الصادرات مقيمة بالعملة الأجنبية يصاحبه زيادة في الطلب العالمي على هذه السلع، لكن بشرط أن يكون بالقدر الكاف لتعويض الانخفاض في قيمة الصادرات، فإذا كان الطلب غير مرن أو بمقدار غير كاف، فإن التخفيض لن يؤدي لزيادة الصادرات. لكن هذه المرونة في حد ذاتها تتأثر بعدة عوامل تتمثل في[2]:

أ-**نوعية السلعة محل التصدير**: تختلف مرونة الطلب على الصادرات حسب نوعية السلع محل المبادلة الخارجية، فكلما قلّت أهمية هذه السلع بالنسبة للاقتصاد، كلما زادت مرونتها السعرية، أما إذا كانت من السلع الضرورية مثل: السلع الأولية، الغذائية، أو الأدوية..الخ. فلا يمكن أن يتغير الطلب عليها بدرجة كبيرة إذا تغيرت أسعارها. بالإضافة إلى أن مرونة الطلب على سلعة ما أو مجموعة من سلع قد تتغير بتغير الظروف الاقتصادية للبلد، فتنخفض كلما كانت السلعة المصدرة لها بدائل في الخارج تجذب الطلب الأجنبي باتجاهها، مما يؤدي لانخفاض الحصيلة من الصادرات.

---

[1]- زكي رمزي ، مرجع سابق ص586 .

[2]-Henri, BOURGUINAT, Op.Cit, P203.

ب-توفر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق العالمية للسلعة: لكن قلّما تتوفر هذه الشروط المنافسة الكاملة، لأن في الغالب الأسواق الخارجية هي احتكارية تجعل تأثير التخفيض منعدم، سواء على الأسعار أو الكميات، سواء من الصادرات أو الواردات، لأن الاحتكار يعني التحكم في الأسعار والكمية.

جـ-الظروف الاقتصادية في الدولة المستوردة: حتى وإن توفرت المرونة الكافية، فإن زيادة كمية الصادرات يتحكم فيها الوضع الاقتصادي السائد في هذه الدول، بين الكساد والرواج. ففي حالة الكساد تحاول هذه الدول العمل على تقليص إنفاقها بما فيه الإنفاق الاستيرادي، وبالتالي فلن يزيد الطلب على الصادرات، بعكس حالة الرواج التي تتميز بانتعاش الطلب عليها. كما أن هذا الطلب تتحكم فيه طبيعة الاتجاه الاقتصادي للبلد المستورد، حيث يُفترض انتعاش الطلب في الدول ذات الاقتصاد الحر، لأن قوى العرض والطلب هي العجلة المتحكمة، في حين في دول الاقتصاد المخطط الطلب على الصادرات قد لا يزيد، لأنّه مرتبط بخطة معينة للاستيراد قد لا تتغير بتغير الأسعار، باستثناء إذا تم تغيير الخطة نفسها.

وما يمكن قوله عن مدى توفر هذا الشرط، أن السلع المصدرة من الدول النامية هي في الأغلب سلعا زراعية ومواد أولية تتميز بالجمود في مرونة الطلب والعرض عليها، كما أن توفر المنافسة الكاملة هو غالبا غير موجود خاصة مع مرور الأسواق الرأسمالية بأزمات ومشكلات اقتصادية تعوق استجابتها لتغيرات الأسعار.

2-2-تميز العرض الأجنبي للواردات بمرونة كافية:

إذا أدى التخفيض إلى رفع أسعار الواردات، فإن انخفاض حجم هذه الواردات مرتبط بقدرة المصدرين الأجانب على تقليص المعروض من سلعهم في أسواق البلد المخفض، نتيجة تقلص الطلب المحلي عليها دون تخفيض لأسعار هذه السلع، وهو ما لا يحدث في كثير من الحالات لأن المصدرون الأجانب يواجهون خسارة لانخفاض إيراداتهم فيلجؤون إلى خفض أسعار صادراتهم من أجل تنمية الطلب عليها والحفاظ على أسواقها الخارجية[1]، وإلغاء أثر التخفيض على الواردات.

---

[1]-ينظر: دين دي روزا، وجوشوا غرين: الخفض المتزامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية، مجلد28، عدد1، مارس 1991، ص ص32-34.

ويكون معقول عدم تخفيض الأجانب لأسعار صادراتهم إذا كان البلد المخفض عبارة عن سوق قليل الأهمية بالنسبة لهم، أو إذا كانت تربط البلد المخفض علاقات اقتصادية وطيدة وكبيرة تسمح بتقبل البلد الشريك التخفيض دون إجراء معاكس، ويعتبر هذا الشرط صعب التحقق، لأنّ البلد المخفض لا يستطيع بأي مجال التحكم فيه.

2-3-انعدام المعاملة بالمثل[1]:

قد يتم إلغاء أثر التخفيض في تنشيط الصادرات وتقليص الواردات، إذا قامت الدول الأخرى بسياسة مماثلة، أي بتخفيض عملتها للاستفادة كذلك من زيادة صادراتها والمحافظة على النسبة بين العملتين متماثلة وكذا معدل التبادل بينهما، فقد تنشأ منافسة حادة بين الدولتين المخفضتين في الأسواق العالمية، وتكون الغلبة للدولة التي تمثل صادراتها أهمية نسبية في مجمل الصادرات العالمية. مما يؤدي إلى تلاشي القدرة التنافسية للدولة المخفضة الأولى.

وقد تكون ردة الفعل في شكل عدائي بوضع قيود في وجه تجارتها الخارجية، وبالتالي تقلص مرونة طلبها على صادرات البلد المخفض رغم انخفاض أسعارها، أو تقديم إعانات لإنتاج سلع مماثلة لصادرات الدول المخفضة لجعل أسعارها محليا أقل من سعر استيرادها.

وزيادة على الشروط السابقة، يمكن إضافة أثر المضاربة على أسعار الصرف على فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج الاختلال الخارجي، فبتوقع المتعاملون الأجنبيون انخفاض العملة الوطنية، يكيفون إنتاجهم واستثمارهم وارداتهم، مع مراعاة التوقع بتغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وهذا ما يتطلب القيام بالتخفيض بمعدل أكبر مما لو ظلت الأحوال على حالها.

لهذا، يجب أن يتم التخفيض بكل سرية لتفادي الآثار السلبية للمضاربة على كافة بنود الميزان، لما للمضاربين من قدرة على التوقعات والاسترشاد ببعض المؤشرات، وحسن اختيار السلطات لوقت التخفيض وسط فترة المضاربة.

وما يمكن أن نستخلصه من كافة الشروط أنّ استجابة ميزان المدفوعات خاصة الصادرات والواردات لتخفيض سعر العملة المحلية ترتكز على مجموعة من المرونات الأساسية وهي:

-المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات.

---

[1] -أحمد محمد جاهين، مرجع سابق، ص296.

-رمزي زكي، مرجع سابق، ص575.

-المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات.

-مرونة لا نهائية للعرض من الصادرات والواردات.

-درجة الإحلال بين الواردات والسلع البديلة لها.

بالإضافة لتوفر سوق منافسة وليس سوق احتكارية، وعدم حصول تخفيضات في أسعار الصرف العالمية أو على الأقل في أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين[1].

ويؤدي التخفيض إلى تحسين الميزان الجاري إذا كانت[2]:

قيمة الواردات بالعملة الوطنية

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات > ------------------------

قيمة الصادرات بالعملة الوطنية

لكن رغم كل هذا التحليل، إلا أننا لا نستطيع الجزم حول فعالية هذه السياسة في الرجوع المؤكد لميزان المدفوعات إلى حالة التوازن، لأن شروط هذه الفعالية قلّما تستطيع الدول (النامية بالتحديد) توفيرها بالنحو الذي تقتضيه هذه السياسة، فيؤدي التخفيض إلى زيادة التضخم دون تحقق تحسن في ميزان المدفوعات، ويتطلب في النهاية تخفيضا جديدا يبقى معه البلد في حلقة مفرغة بين التضخم والتخفيض. في حين تستفيد الدول الخارجية التي تتعامل مع البلدان المخفضة وتبارك هذه السياسة، لأنّها تدعم التبعية الاقتصادية لها، لهذا ينبغي على الدول دراسة مدى توافر هذه الشروط قبل الخوض في سياسة التخفيض ومحاولة القيام بها في خضم مجموعة من السياسات المتكاملة لتعزيز فعاليتها وتقليل آثارها السلبية.

3- السياسات التكميلية أو المرافقة:

يكون الغرض منها العمل جنبا إلى جنب مع سياسة التخفيض التي تعجز في بعض الأحيان من تطوير كاف للميزان التجاري، ويكون الهدف الأساسي لهذه السياسات هو تفادي التلاشي السريع لفوائد التخفيض بتقليص الإنفاق الداخلي وزيادة القدرة على التصدير واحتواء التضخم من خلال:

-تقليص الإقراض من خلال رفع أسعار الفائدة؛

---

[1]-رسلان خضور، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، عدد21، السنة التاسعة، القاهرة، 2001، ص10.

[2]-محمود يونس: مرجع سابق، ص276.

-التحكم في الكتلة النقدية وتطورها؛ أي حجم النقود المتاحة للأفراد من خلال سياسة نقدية رشيدة؛

-لتدعيم أثر التخفيض على الواردات، يتم فرض رسوم جمركية إضافية عليها، خاصة من السلع غير الضرورية، أو زيادة الضغوط الضريبية على استهلاك بعض السلع لاحتواء العوائد المتوفرة، وبالتالي مراقبة الطلب الكلي الخاص، ففي تخفيض الفرنك الفرنسي في 1969، زادت الضرائب غير المباشرة والضرائب الاستثنائية على العوائد المرتفعة[1].

-تشجيع الادخار الخاص والغرض منه تجميد قسم آخر من العوائد من خلال منح مزايا جديدة على الادخار أو خلق توظيفات جديدة، وهو ما تم في فرنسا في 1969، حين منحت علاوة على وفاء المدخرين لصندوق الاحتياط[2].

-تجميد الأجور لمدة معينة للحد من ارتفاع الأسعار الداخلية وتفاقم أزمة التضخم، وهو ما قامت به الو.م.ا في تخفيض الدولار الأمريكي (1971) [3].

-لمنع هروب رؤوس الأموال، تقوم السلطات النقدية بتيسير الحصول على العملات الصعبة من المسارات الرسمية، لكن في الحدود التي تخدم التخفيض. أما لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فهي تقوم بتقديم مزايا وتسهيلات للاستثمار في الداخل، مع رفع أسعار الفائدة وتحرير بعيد المدى للأسواق المالية الداخلية، بغرض زيادة العائد الحقيقي للأموال المستثمرة في الداخل.

لكن رغم ما تقدم، تبقى سياسة التخفيض السياسة الأكثر فعالية نظريا مقارنة مع الأدوات الأخرى للرجوع إلى حالة التوازن الخارجي، وفي نفس الوقت الأداة الأكثر خطورة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لهذا فضلت الكثير من الدول التقليص من مسؤولياتها عن آثار تدخلها في سوق الصرف و ترك تغير أسعار الصرف حرا من أجل إعادة التوازن الخارجي.

المطلب الخامس: أثر تغير سعر الصرف على التوازن الخارجي

بعد الاعتراف بأسعار الصرف المرنة وتحمس الكثير من الدول إلى تطبيق التعويم الحر أصبح ما يشغل الاقتصاديين هو: كيف يمكن تحقيق توازن خارجي في ظل التغير المستمر لأسعار الصرف؟ فإذا كانت الدولة تعاني عجزا نتيجة زيادة المطلوب من العملات الأجنبية، عن المعروض منها، يؤدي لانخفاض سعر الصرف، ونجد أن هذا الانخفاض سريع، لكن ليس له الصفة الفجائية والقوة الموجودة في التخفيض، الذي كما رأينا يعتبر أسلوب لإعادة التوازن الخارجي.

---

[1]-P.H.BRETON, & A.D.SCHOR, Op.Cit, P69.

[2]-Ibid, P70.

[3]-مروان عطون، مرجع سابق، ص96.

ويكون هدفنا الآن هو معرفة ما إذا كان للانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية نفس الآثار كالتخفيض، وما مدى فعالية التغير في سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي؟

1- آلية عمل أسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري:

إن التوازن في ظل أسعار الصرف الحرّة هو تلقائي ولا يختلف الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة في آثاره على الميزان التجاري عن آثار التخفيض، بالتأثير على الصادرات والواردات، حيث يؤدي الانخفاض إلى:

-انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها؛

-ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية وتقليص الطلب المحلي منها، والتحول إلى استهلاك البدائل المحلية لها.

لحدوث هذين الأثرين، تتطلب الآلية درجة مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات الدولة التي انخفض سعر عملتها مع القدرة على زيادة المعروض من الصادرات في وقت زمني قصير للانخفاض. بالإضافة إلى مرونة الطلب المحلي على الواردات بتقليص سريع وبقدر كافي لها نتيجة انخفاض سعر العملة وارتفاع أسعارها، مع وجود عرض أجنبي لا نهائي لهذه الواردات. لكن هذه الآلية لا تتحقق في كثير من الأحيان للأسباب التالية:

-أن معظم الواردات هي حيوية للنشاط الاقتصادي ولبدائله، مثلا الطاقة، وتتطلب فترة –لانخفاض جزئي للطلب عليها-، معتبرة تلي التخفيض تتجاوز بشكل كبير فترة التعديل للميزان التجاري[1]، أين الأثر الإحلالي لها هو محدود جدا إن لم نقل معدوم. كذلك إذا كانت السلع مستوردة من بلدان صناعية جديدة، أو دول سائرة في طريق النمو، أن تكاليف الإنتاج وسلعها ذات ميزة تنافسية تتغلب على أثر الانخفاض، أو أن هذه المستوردات هي سلع ليس لها بدائل محليا، ولا بد أن يتم استيرادها مهما كان ثمنها.

بالإضافة إلى أن جزء كبير ومتنامي من التجارة الدولية يجري بين وحدات مختلفة تنتج في ظل شركات متعددة الجنسيات، فإذا كانت المكونات المستعملة من طرف قطاع محلي في ظل الشركة متعددة الجنسيات تأتي من فروع أخرى موجودة في الخارج، يكون احتمال كبير أن لا يؤدي الانخفاض في العملة إلى أي أثر على هذه الواردات.

---

[1]-Bertrand NEZEYS: Op.Cit, P102.

-الانخفاض قد لا يؤدي كالتخفيض إلى تدهور شروط التبادل الدولي، والسبب راجع لسلوك المصدرين الذين يحافظون على أسعار صادراتهم بالعملات الأجنبية لمضاعفة أرباحهم، مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم وزيادة الواردات من الطاقة والمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لهذه الزيادة.

-الزيادة في الصادرات، تؤدي إلى دخول إضافية تحصل عليها الوحدات الاقتصادية الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة إنفاقهم على الواردات (إهمال المرونة الدخلية).

وما يمكن استخلاصه، أن في أسعار الصرف المتغيرة الوضعية صعبة وغير أكيدة، لأن آثار انخفاض سعر الصرف على أسعار السلع والمنتجات قد تكون عشوائية ومتأخرة زمنيا عن وقت تغير سعر الصرف، كما أن عدم الاستقرار في أسعار الصادرات والواردات وتذبذبها المستمر، لا يحقق التوازن المرجو، لأنه إذا أدى انخفاض في مرحلة ما إلى توازن الميزان التجاري، فإن الانخفاض الذي يليه قد يؤدي إلى اختلاله ثانية.

2- المضاربة:

نقصد بها، العمليات الرأسمالية التي تمت من أجل الحصول على أرباح، أو من أجل تفادي خسارة ناتجة عن تغيرات محتملة لسعر الصرف[1]. وعنف وخطورة المضاربة هي ميزة أسعار الصرف العائمة، بعكس التخفيض الذي يمثل أثر المفاجأة أحد شروط نجاحه، فيقوم المضارب على أساس مؤشرات اقتصادية بتوقع اتجاه أسعار الصرف في وقت لاحق، ويتصرف على هذا الأساس الذي قد يخدم التوازن الخارجي أو لا. فالمؤشر الأول الذي يعتمد عليه أن الانخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة أسعار الواردات وثباتها في الصادرات، وهذا ما ينم عن حدوث انخفاض ثانٍ. كما أنّ الزيادة في أسعار الواردات، والتي تنعكس فيما بعد على تكاليف الإنتاج، تعتبر مورد للتضخم الذي يعتبره المضارب مؤشرا آخر لانخفاض العملة.

في هذه الحالة، يقوم المضارب ببيع العملة الوطنية مقابل عملات أجنبية عندما يتوقع انخفاض قيمتها مستقبلا، كما يحجم المستثمر الأجنبي على الاستثمار حتى يتحقق الانخفاض للاستفادة منها بانخفاض تكاليف الاستثمار. هذا السلوك سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة أكبر مما كان ليحدث لولا وجود المضاربة، وبالعكس يشتري العملة الوطنية عندما يتوقع ارتفاع قيمتها على

---

(1)-Raymond BERTRAND, Op.Cit, P161.

أمل أن يكون ارتفاع آخر لها. في هذه الحالة تكون المضاربة عاملا مساعدا على تراكم العجوزات في ميزان المدفوعات.

وفي حالات قليلة جدا، تكون المضاربة عامل استقرار إذا استطاع المضارب التوقع الصحيح، فيشتري العملة المنخفضة لتوقع أن انخفاضها مؤقت وسوف تتحسن، وهذا الانخفاض يؤدي إلى تحقيق توازن في الميزان التجاري، وقيام المضارب بالشراء يؤدي إلى تقليص وتفادي انخفاض أكبر[1].

أما بالنسبة للاستثمارات، فإن تغيرات سعر الصرف بين الانخفاض والارتفاع يؤدي إلى ضياع موارد الإنتاج لتذبذب حركات الاستثمار بين سلع التصدير والسلع المنافسة لها والبدائل، وفقا لهذه التغيرات. فإذا قلّ الطلب العالمي على الصادرات يتم توجيه الموارد نحو السلع البديلة والمنافسة الأعلى سعرًا، وبانتعاش الطلب الخارجي تعود لتنحرف باتجاه القطاع التصديري. وأثناء تحرك الاستثمارات بين فروع الاقتصاد يصاب هذا الأخير بخسارة كبيرة، سواء في رأس المال أو حجم العمالة وحتى في درجة الكفاية الإنتاجية[2].

وما يمكن استخلاصه، أنّ الأثر الإيجابي لتغير أسعار الصرف باتجاه الانخفاض في إعادة التوازن الخارجي هو غير أكيد، وإن وجد فهو صعب التحقق، لأنّ التغيرات المستمرة لأسعار الصرف تؤدي إلى تذبذبات كبيرة في كل المتغيرات الاقتصادية وإلى تغير اتجاهها، كما تؤدي بالوحدات الاقتصادية إلى تغيير سلوكها باستمرار. بالإضافة إلى أهم عنصر وهو المضاربة، الذي يؤدي في كثير من الأحوال إلى تراكم الاختلال بدل القضاء عليه، لأن المضاربة على الانخفاض تؤدي إلى انخفاض أكبر، مما لو لم تكن موجودة، والتي لا يمكن كسر هجوماتها إلا من خلال الرقابة على الصرف.

وخلاصة ما سبق، أنّه كما تختلف الدول في ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنّها تختلف من حيث طبيعة الاختلال الخارجي، وكذا مميزات هذا القطاع مما يؤدي إلى اختلاف الأدوات المناسبة للقضاء عليها، خاصة سياسة سعر الصرف المرتبطة بالنظام المتبع.

وتعتبر الجزائر من الدول التي عرفت تغيرات كبيرة سواء في تطور قطاعها الخارجي أو أنظمة وسياسة سعر صرفها، وذلك بتطور ظروفها الداخلية منذ الاستقلال حتى وقتنا الحاضر، وهذا ما سنقدمه في الفصل الموالي.

[1]-فؤاد سلطان، مرجع سابق، ص26.

[2]-Bertrand NEZEYS, Op.Cit, PP29-30.

الفصل الثالث

علاقة سياسة سعر صرف الدينار بوضعية ميزان المدفوعات

المبحث الأول : تطوّر القطاع الخارجي الجزائري .

المبحث الثاني : تطوّر أنظمة الصرف للدينار الجزائري و سياساته.

المبحث الثالث : أثر تغييرات سعر صرف الدينار على بنود ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

علاقة سياسة سعر صرف الدينار بوضعية ميزان المدفوعات

كان للقطاع الخارجي و تطوراته الدور الأساسي في الاقتصاد الجزائري، بسبب التغيرات المستمرة التي عرفها من الثمانينات إلى وقتنا الحاضر. و قد ارتبطت هذه التغيرات بالسياسات الاقتصادية الداخلية من جهة، و الأوضاع الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى دون أن ننسى الدور الفعال للمنظمات النقدية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي، في تقديم مساعدات مالية و تقنية من أجل تفعيل عناصر الاقتصاد المختلفة في إطار مشروطيّة الصندوق متمثلة في مجموعة من الإصلاحات تحتوي على تغيرات جذرية في المنهج الاقتصادي، الاجتماعي، والتوجه إلى الحرية الاقتصادية من أجل تغيير سلوك الأفراد و وحدات الإنتاج.

وقد شكلت سياسة سعر الصرف محور النقاش لما لها من أثر على الاتجاه الاقتصادي بصفة عامة والمعاملات الخارجية بصفة خاصة وذلك راجع إلى أن سعر الصرف لم يلعب دوره في التنظيم النقدي للاقتصاد الوطني.

في حين الجزائر، لم يكن أمامها في محيط عام يتميز باختلالات على مجمل الأصعدة، النقدية والمالية، الداخلية والخارجية إلا الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي واتباع الإصلاحات المقدمة إليها. و كان لسياسة التخفيض النصيب الأكبر في هذه الإصلاحات من أجل إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، الذي تراوح بين العجز و الفائض حتى وإن مال للعجز في أغلب الأحيان.

بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات ثم تخفيضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له.و لما كان لهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي ارتأينا بحث مدى فعاليتها في تصحيح الاختلالات الخارجية في الجزائر. و من أجل ذلك وجب التطرق إلى أهم التطورات و الأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري بكل جوانبه قبل و بعد التخفيض من اجل الحكم عليها و لذلك تناولنا في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : تطور القطاع الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني : تطور أنظمة الصرف للدينار الجزائري و سياسته.

المبحث الثالث : أثر تغيرات سعر صرف على بنود ميزان المدفوعات.

المبحث الأول

تطور القطاع الخارجي الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطوّرات كبيرة انعكست على الوضعية الخارجية التي تميزت بظروف صعبة خاصة منذ منتصف الثمانينات، مع بداية ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة بمؤشرات اقتصادية واجتماعية ومالية صعبة. فتميزت هذه الفترة بتراجع اقتصادي ترجم بتدهور وانخفاض الإنتاج المحلي وتراجع الاستثمارات. وانعكس ذلك على ميزان المدفوعات الذي وصل إلى أدنى مستوياته منذ الاستقلال. بالإضافة إلى انتقال الاقتصاد الجزائري يوما بعد آخر من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي، وقد دُعّمت حالة الاختلال هذه بتقدير مبالغ فيه في القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي أدى إلى تحريف هيكلة الجهاز الإنتاجي والطابع الاستهلاكي للمجتمع. هذه الأزمات أدت إلى ضرورة القيام بتغييرات حقيقية من أجل وضع إطار صحيح للمبادلات الخارجية، وتحقيق توازن خارجي، وقد أتت هذه التغيرات على مراحل كانت بدايتها بإصلاحات 1988 –1990. وقد ترتب عنها آثار واسعة على الوضع الخارجي للاقتصاد الوطني الذي عرف منذ الثمانينات إلى الوقت الحالي تطورات تراوحت بين الإيجابية والسلبية، ويمكن تقسيم هذه التطورات إلى مراحل على أساس التبسيط وأهم التغيرات التي حدثت فيها.

المطلب الأول: القطاع الخارجي منذ منتصف الثمانينات إلى غاية 1994

شكلت هذه الفترة المرحلة التي سبقت الإصلاح الاقتصادي الشامل، وقد عرف الاقتصاد الخارجي تطورا ملحوظا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، و تراوحت المتحصلات من الصادرات في المتوسط 11,6 مليار دولار للفترة 1982-1985، واحتلت الصادرات النفطية النصيب الأكبر فيها، أما الواردات فتميزت بالاستقرار عند متوسط 10,7 مليار دولار لنفس الفترة. لكن ملامح الأزمة في الجزائر ظهرت مع الأزمة العالمية و انهيار أسعار البترول سنة 1986، حيث انقلبت الأوضاع و تسببت في سقوط مفاجئ لحصيلة الصادرات بنسبة 38,01 % مثلت انخفاض بـــ 5 مليار دولار عن سنة 1985[1] وتدهور كبير في معدل التبادل الدولي، وعجز في الموازنة العامة.

---

[1]- Ahmed BOUYACOUB, Entreprise et exportation : Quelle Dynamique, les cahiers du CREAD, N°41, Premier trimestre 1998, P7.

هذا الوضع دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات استعجالية تمثلت أهمها في[1]:

- فرض قيود على الاستيراد أدى إلى انخفاض الواردات ب 43 % من القيمة الحقيقية بين سنتي 1985-1987؛

- رفع معدلات الفائدة للاقتراض، مما يشكل للمؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل؛

- تخفيض الإنفاق لتعويض النقص في الإيرادات من العملة الصعبة.

وبصفة عامة تميزت فترة الثمانينات بعجز دائم في الحساب الجاري و الحساب الكلي راجع إلى[2]:

-الارتباط القوي و الوثيق للصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات وهذا الاختلال أدى تدريجيا في ما بعد إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية التنوع في الصادرات؛

-نقص العوائد عن التجارة غير المنظورة و على رأسها السياحة لأنه هيكل غير مستغل بطريقة جيدة؛

-الزيادة المدهشة لأسعار الفائدة في الأسواق الدولية على الدين الخارجي المدفوع، حيث تضاعفت المبالغ بحوالي 6 مرات ما بين 1980 و1989؛

-عزوف المهاجرين على تحويل مداخيلهم إلى الداخل بسبب قساوة الإجراءات الداخلية وهذا ما أدى إلى تنامي السوق الموازي، فتحويلات المهاجرين في الجزائر سنة 1988 لا تمثل سوى6/1 من تلك المسجلة في المغرب على الرغم من أن الجالية الجزائرية أكثر من المغربية؛

-العجز الكبير في حساب رأس المال وضآلة الاستثمارات، ولتغطية العجز لجأت السلطات إلى التمويل بالعجز، أي إصدار مزيدا من النقد المحلي بدون مقابل مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية، أو بالسحب من احتياطات الصرف أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي رفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 28,6 % سنة 1985 على 45,6% سنة 1988 ومثلت هذه النسبة 76,5% من عائدات الصادرات سنة1989، وعرفت هذه الفترة أعلى مستوى للدين الخارجي مقابل انخفاض له في الفترة (1980-1984) الراجع إلى سببين أساسيين: زيادة أسعار المحروقات سنة 1979 أدت إلى زيادة الحصيلة من الصادرات، كما عرفت هذه الفترة التخلي عن تنفيذ بعض الاستثمارات وتجميد بعضها مع تغيير اتجاه السياسة الاقتصادية للبلد. كما حاولت السلطات خلال الفترة (1989-1990) إعادة تشكيلة ديونها الخارجية، بكبح الاقتراض قصير الأجل

---

[1]-كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص101.

[2]-Hocine BENISSAD, Op. Cit, P 102.

وتفضيل الاقتراض طويل الأجل، و ذلك من أجل الحصول على تمديد لآجال دفع الديون دون اللجوء إلى إعادة الجدولة وعدم الرضوخ لمشروطيّة ص.ن.د.

هذا الوضع دفع الجزائر إلى عقد اتفاقين للدعم و المساندة مع ص.ن.د الأول في 30 ماي 1989 ويكمل بالثاني في 30 جوان 1991، حصلت فيهما الجزائر على قرض ائتماني بقيمة 560 مليون دولار دفعت على شريحتين 200 مليون دولار، ثم الباقي لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن تدهور أسعار البترول سنة 1988 هذا في الاتفاق الأول أما في اتفاق 1991 فقد قدر القرض بـــ400 مليون دولار يدفع على أربعة أقساط متساوية[1]، في مقابلها تقوم الجزائر بـــ:

-الإلغاء التدريجي لاحتكار الدولة على التجارة الخارجية الذي سنه قانون 1978 وأصبح بإمكان كل المؤسسات الحصول على عملات صعبة ولكن في حدود مبالغ محددة؛

-تحرير التجارة الخارجية والداخلية والسعي رواء تحقيق قابلية التحويل للدينار الجزائري؛

-تخفيض عجز ميزان مدفوعاتها الخارجية.

لذلك فرض الصندوق على الجزائر تطبيق أحد الاقتراحين التاليين من أجل تعديل وضعية ميزان المدفوعات و إعطاء الدينار قيمته الحقيقية، إما بتعويم سعر صرف الدينار ابتداء من 1991 أو اتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار انطلاقا من نفس التاريخ. ونظرا للظروف الاقتصادية غير المهيأة لتطبيق نظام الصرف العائم اختارت الجزائر الاقتراح الثاني و بذلك كان أوّل تخفيض قيمة الدينار في سنة 1991.

ويمكن تلخيص هذه الفترة في الجدول التالي :

جدول رقم(03): تطور القطاع الخارجي للفترة 1984-1990

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الصادرات	12,79	13,03	8,06	9,02	7,.62	9,.538	12,86	12,33	11,.51	10,41
الواردات	9,23	8,81	7,87	6,61	0,67	8,.37	8,.77	6,852	8,300	7,999
الميزان الكلي	-33,3	-1,.02	-149	-35,2	-96	-77,4	8,4	1,047	-0,11	-0,03
الدين الخارجي	14,185	16,38	19,49	23,095	24,42	24,63	26,4	25,96	25,.225	24,587
الاحتياطات الخارجية	-	-	-	1,64	0,9	0,.847	0,.725	1,.486	1,457	1,475
الاحتياطات بأشهر من الواردات	-	-	-	3	1,6	1,2	1	2,6	2,1	2,2

[1]-عبد الحق بوعتروس: دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق ص184.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص.ن.ع سبتمبر 1994

ص.ن.ع : تقرير حول موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي للدول العربية 1999-2001

من الجدول (03) يتضح أنه بحلول سنة 1990 عرفت الصادرات زيادة بقرابة 36%، عن سنة 1989 وذلك راجع لانتعاش أسعار البترول مرة أخرى، لتعود للانخفاض في 1991 واستمرت في ذلك الانخفاض حتى سنة1993. في مقابل استقرار الواردات عند 7 مليار دولار رغم تشديد القيود على النقد الأجنبي.

أما الحساب الجاري فعرف فائضا سنة 1991 قدر بـــ 6 % من الناتج المحلي الإجمالي أي 2,367 مليار دولار و استقر عند هذا الفائض خلال الفترة (1992-1993) رغم انخفاض رصيد الميزان التجاري بـــ 41% و 55,8% في سنة1992 و1993 مقارنة بسنة 1991، والسبب راجع إلى تدفق هام للتحويلات بدون مقابل التي غطت جزءا هاما من عجز ميزان السلع والخدمات حيث انتقلت من 0,216 مليار دولار في 1991 إلى 1,390 مليار دولار سنة 1992 و1,490 مليار دولار سنة 1993.

لكن في المقابل تعتبر الجزائر من الدول المثقلة بالدين حيث بلغت نسبة الدين الخارجي 82 % من الصادات الإجمالية سنة 1993 بسبب التحول إلى نوع جديد من القروض قصيرة الأجل.

أما حساب رأس المال فقد عرف عجزًا دائمًا خلال هذه المرحلة خاصة مع عدم استكمال برنامج الإصلاح في سنة 1991 وتوقيف ص.ن.د للشريحة الأخيرة من الاتفاق، لأنّ الجزائر لم تطبق الإجراءات المطلوبة منها. بعكس الحساب الكلي الذي عرف رصيد موجب خلال سنتي 1990-1991 مما يعني استقرار نوعي تميزت به بداية التسعينات.

ما يمكن استخلاصه عن هذه الفترة أن الاقتصاد الجزائري عرف محاولات كثيرة للتصحيح غير فعالة، لأنه كان يعيش في فوضى اقتصادية وتشريعية بالإضافة لتحركه مع اتجاه التغيرات الخارجية و على رأسها أسعار النفط.

المطلب الثاني: مرحلة التدعيم والمساندة من طرف صندوق النقد الدولي (1994-1998):

تميزت هذه المرحلة بسياسات الإصلاح الاقتصادي، و قد أخذت على عاتقها نوعين من الإصلاح أحدهما لأجل قصير مدته سنة تبدأ من ماي 1994 إلى ماي 1995 و سميت بسياسات التثبيت الاقتصادي، والثاني الأجل متوسط وطويل مدته 3 سنوات انطلاقا من ماي 1995 إلى ماي 1998 وسميت بسياسة التعديل الهيكلي[1]. وقد كان لجوء الجزائر لــ ص.ن.د والخضوع لشروطه نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ابتدأت في 1992 (نسبة عالية للبطالة23.2%، زيادة في الاستهلاك الحكومي بـــ 2% من الناتج المحلي، تراجع النمو الاقتصادي، ضعف الاستثمارات، التخفيض النقدي ....)، مرفوقة بصعوبات مالية (تأثر الريوع النفطية نتيجة تغير أسعار البترول، زيادة النفقات الحكومية). وكذا العجز الدائم في ميزان المدفوعات لاعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات وزيادة عبء المديونية.

وقد وضعت الجزائر إستراتيجية تتمثل في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، برفع الناتج المحلي الإجمالي بين 3% و 6% خلال الفترة 1994-1995 . هذا التعديل كان مرفقا بإجراء إعادة هيكلة للديون الرسمية، وقد جاء هذا التعديل بمجموعة من الإصلاحات خاصة ما تعلق بالقطاع الخارجي[2] :

- إصلاح نظام الصرف وسياسته: و قد كان الهدف الأول للبرنامج و ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ب50 % بالنسبة للدولار الأمريكي بهدف تقليص الفارق بين سعر الصرف في السوق الموازية و الرسمية، لإعطاء الدينار الجزائري قيمته الحقيقية بالتحول إلى التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات بين البنك المركزي و المصارف التجارية لتحديد سعر الصرف.
- إصلاح سياسة الأسعار : للوصول إلى أسعار تنافسية برفع الدعم الكامل أو الجزئي على السلع و الخدمات خاصة في مجال المواصلات و الاتصالات.

---

(1) مدني بن شهرة : سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج و آثار، مجلة العلوم الإنسانية العدد 18 السنة الثانية 2005، ينظر الموقع: www .uluminsania .net يوم 30 مارس 2005

(2)-لمزيد من التفصيل ينظر: -كريم النشاشيبي و آخرون، مرجع سابق، ص ص15-19.

-مدني بن شهرة ، مرجع سابق ينظر الموقع: www.ulumisania.net

- إكمال الإصلاحات بسياسات اقتصادية و مالية ملائمة لضبط الأوضاع المالية و تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بتعبئة مدخرات المجتمع و توجيه الاستثمار من أجل التحكم في رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية.
- تحرير التجارة الخارجية : حيث ركزت الجزائر في برنامج التعديل الهيكلي اهتمامها بحرية دخول العملة الصعبة لتمويل تجارتها الخارجية، و إلغاء احتكار الدولة للواردات الاستراتيجية وتشجيع الخواص من خلال حصولهم على قروض للاستيراد، و أهم الإجراءات لتحرير التجارة الخارجية:
  - توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات ب50% باستثناء المنتجات النفطية؛
  - إلغاء كل موانع التصدير باستثناء السلع أو المواد التي لها قيمة تاريخية أو أثرية؛
  - إلغاء قائمة الممنوعات من الواردات، مع رفع القيود على الواردات من سلع التجهيز والعتاد الصناعي. وفي سنة 1996 أصبح الاستيراد معفى من كل قيود كمية و أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائرية خال من الرقابة؛
  - تقليص الحماية الجمركية حيث انخفض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية من 60 % إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45% سنة 1997 هذا الانخفاض كان متناسبًا مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
  - تحرير المعاملات في السلع غير المنظورة لأغراض العلاج و التعليم في الخارج عند حدود معينة ليتم تحرير المصروفات السياحية سنة 1997.
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية و ذلك بهدف تشجيع الاستثمار الخاص تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة1994.

وكان الهدف من البرنامج تصحيح الاختلال المالي والنقدي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، و ذلك من خلال العودة في الاختلالات المتجسدة في عجز المعاملات الجارية مع تحقيق معدلات نمو عالية و تقليص التضخم و الوصول بالاحتياطات الدولية إلى مستويات ملائمة.

عرفت هذه الفترة تراجعًا في حصيلة الصادرات ب 14.6% عنها في سنة 1993، لتعود إلى الارتفاع في 1995 ثم الاستقرار. و هذا رغم تحرير الصادرات من القيود لكن السبب الرئيسي يكمن في انخفاض أسعار النفط في 1994 ثم ارتفاعه من جديد في سنة 1996 ليصل إلى 20.3 دولار للبرميل الواحد. بعكس الواردات التي كان لتحريرها من القيود أثر أدى إلى زيادة كبيرة لقيمتها بنسبة 14.5% و 26.8% في سنتي 1994 و1995 عنها في سنة 1993، نتيجة للطلب الكبير على السلع الاستهلاكية بسبب ندرتها.

لكن رغم هذا التحرير اتجهت هذه الواردات إلى الانخفاض انطلاقا من 1996 ثم الاستقرار في حجمها و هذا راجع إلى[1] :

-انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية بسبب انخفاض العوائد الحقيقية للعائلات، بالإضافة لإشباع الطلب المكبوت و ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة أدى إلى ضغط الطلب عليها؛

-القضاء على سلع الاستهلاك و الاستجابة للطلب راجع لانفتاح التجارة الخارجية و الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي؛

-اقتصار توزيع القروض من طرف البنوك أدى بالمؤسسات (بما فيها المؤسسات الخاصة) إلى إيجاد صعوبة في الحصول على التمويل، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة؛

-الفجائية وغياب التدرج في تخفيضات الدينار الجزائري، و انفتاح السوق الوطني أدى إلى تصفية المؤسسات العمومية غير الفاعلة والتي تعتمد بشكل كبير على الواردات من المواد الأولية والنصف المصنعة و التجهيزات الأخرى. وبصفة عامة بسبب فقدان الإدارة الاقتصادية الجزائرية للقدرة على مواجهة انفتاح التجارة الخارجية و دعم آلية دخول المؤسسة في اقتصاد السوق.

أما فيما يتعلق بالحساب الجاري فقد تحول من فائض سنة 1993 إلى عجز قدر3.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995، ليتحوّل إلى فائض سنتي 1996-1997 بسبب تحسن الميزان التجاري الذي عرف فائضًا كبيرًا وصل إلى 4.120 مليار دولار ليزيد بأكثر من مليار و نصف سنة 1997.

بعكس حساب رأس المال الذي بقي رصيده عجزا، انخفض في بعض الفترات بسبب التدفقات المالية الداخلة و انخفاض عبء المديونية من 82% سنة 1993 إلى 49% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994، ليعود إلى أكثر من 63% سنتي 1997 و 1998.كما عرفت الاحتياطات ارتفاعات وصلت إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996 و 8 مليار دولار نهاية 1997 (10 أشهر من الواردات). أما الميزان الكلي فقد عرف هذه السنة رصيدًا إيجابيًا قدر ب1.160 مليار دولار خلال هذه الفترة. و يمكن إجمال كل التغيرات لهذه الفترة في الجدول التالي :

---

[1] Abedelkrim NAAS , Le système bancaire Algérien , de la décolonisation à l’économie de marché, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, P 248.

جدول رقم (04): تطوّر القطاع الخارجي للفترة 1994-1998

الوحدة :مليار دولار

البيان / السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	8.890	10.250	13.210	13.820	10.140
الواردات	9,150	10,100	9,090	8,130	8,630
الميزان الكلي	-4,360	-6,300	-2,100	1,160	-1,740
الدين الخارجي	29,486	31,033	31,060	31,222	30,473
نسبة تغطية الصادرات للواردات%	97,150	101,480	145,320	169,980	117,490
الاحتياطات الدولية	2.674	2,005	4,235	8,047	6,846
الاحتياطات الدولية بأشهر من الواردات	3,5	2,4	4,5	10	7,5

المصدر :من إعداد الطالبة على أساس معطيات

التقرير الاقتصادي الموحد سبتمبر 2003

Rapport 2001de la banque d'Algérie :évolution économique et monétaire en Algérie

ص.ن.ع: تقرير حول موازين المدفوعات و الدين الخارجي للدول العربية 1991-2001

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي 1999-2003

لقد راهنت الجزائر انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي على تحقيق الإصلاح الاقتصادي، بشقيه الجزئي و الكلي. فحسب مدير بنك الجزائر[1]، فإن نهاية هذا البرنامج الذي- يتزامن مع نهاية 1998- يعني انتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك الاقتصاديات التي تعتمد على آليات السوق، وتحقيق مجموعة من الأهداف هي: تحرير التجارة الخارجية، قابلية تحويل العملة الوطنية، ترشيد النفقات

العامة و الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية[2].

لقد كان للأزمة الخارجية 1998-1999[*] أثر على الاستقرار المحقق في الفترة السابقة،

---

[1] بقة الشريف : المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري ،بحوث اقتصادية عربية ،العدد 2002/20 ص87

[2] حددت القائمة الأولى لمجموعة المؤسسات التي تخضع للخوصصة في المرسوم التنفيذي رقم 98-195 المؤرخ في 7 جويلية 1998 المادة 2 و المادة 3 .

[*]هذه الأزمة راجعة إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 34.22%حيث وصل السعر الاسمي للبرميل الواحد 12.3 دولار.

لكن هذا الأثر تم امتصاصه في السداسي الأول لسنة 1999 بعد أن عرفت أسعار البترول انتعاشًا مستمرًا حتى نهاية 2003.

تميزت الصادرات في هذه المرحلة بتطوّرٍ مستمر،حيث زادت بنسبة 75% بين سنتي 1999و2000، وذلك راجع إلى حجم حصيلة الصادرات من المحروقات التي وصلت إلى 21.06 مليار دولار في 2000 مقابل 53,18 مليار دولار سنة 2001، لتعرف أعلى سقف لها سنة 2003 بـــ 23.84 مليار دولار حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28,9 دولار. أما الصادرات من غير المحروقات فقد عرفت استقرار خلال الفترة 1999-2000 بمتوسط 556 مليون دولار .

كما اتسمت الواردات بزيادات مستمرة في هذه المرحلة، وعرفت أكبر زيادة ب 26,66% سنة 2000، لتنتقل من 12 مليار دولار إلى 13,32 مليار دولار سنة 2003. ويعود السبب إلى تعرض قيمة الواردات بالدولار إلى أثر تحسن سعر تعادل الأورو/الدولار بـــ20% لصالح العملة الأوروبية سنة 2003، ومن جهة أخرى إلى التوزيع الجغرافي لورداتنا، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي لها[1]، ومن جهة ثالثة إلى نمو الواردات من سلع التجهيز لارتفاع معدل النمو الاقتصادي (6,8 %) و تحسن معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

أما البنود الأخرى الجارية فقد كانت مستقرة، و الحصيلة حساب جاري متطوّر من سنة إلى أخرى ليحقق 7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2000 مقابل7,7% سنة 2002. وبالعكس حساب رأس المال استمر في عجزه لكن بمقدار أقل من السنوات السابقة، حيث سجل عجزا أقل من مليار دولار خلال 2001-2002، وهذا راجع للنمو النسبي للاستثمارات المباشرة خاصة في قطاع المحروقات، وكذا تطوّرها في قطاع الاتصالات (دفع الشطر الأول من ليسانس GSM) وقد قاربت هذه الاستثمارات(الصافية) المليار دولار[2]. بالإضافة إلى استقرار تسديدات الدين الخارجي، حيث عرفت نسبته للناتج المحلي انخفاض من 58,1% إلى 40,5% بين سنتي 1999 و2002 أي بأكثر من 5 مليار دولار.

تطوّر كل العناصر السابقة أدى إلى إعادة تكوين الاحتياطات الدولية التي انتقلت من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 96,17 مليار دولار سنة 2001، ووتصل إلى أعلى مستوياتها

---

[1]-BADER INFOS, Baisse des exportation hors hydrocarbures, N° 38 numéro spéciale, p p 13 et 17

[2]-Rapport 2002 de la banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, juin 2003, p 33.

بـــ32,9 مليار دولار سنة 2003. ومثّلت سنة 2002 أحسن مستوى من حيث تغطية هذه الاحتياطات للواردات من السلع و الخدمات قدرت ب 19 شهرًا.

عرف القطاع الخارجي في هذه الفترة حيوية كبيرة في ميزان المدفوعات حقق على طولها رصيدا إيجابيا، دعم برصيد من احتياطات الصرف، التي وصلت إلى 43,1 مليار دولار نهاية 2004، وحوالي 46مليار دولار في نهاية ماي 2005، وهو ما يمثل ثلاث سنوات من الواردات.

هذا الارتياح المالي أدى إلى استقرار في المديونية الخارجية، خاصة مع إبداء الجزائر لرغبتها في التسديد المسبق لمديونيتها الخارجية، وشروعها في اتصالات مع الدول الدائنة الكبرى، لتسديد ديونها قبل الآجال المتفق عليها[1].

وكل ذلك أدى إلى امتصاص العجز في الفترات السابقة و الرجوع إلى الاستقرار؛ والجدول التالي يلخص كل المؤشرات المميزة للفترة :

جدول رقم (05) : تطوّر القطاع الخارجي الجزائري للفترة 1999-2003

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات	12,320	21,650	19,090	18,710	24,460
الواردات	8,960	9,350	9,480	12,010	13,320
الميزان الكلي	-2,380	7,570	6,190	3,650	7,570
الدين الخارجي	28,315	25,261	22,571	22,642	-
الاحتياطات الدولية	4,534	11,900	17,960	23,100	32,900
الاحتياطات بأشهر من الواردات	4,5	12,19	18	19	9,39

المصدر: - تقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 2004

- Rapport 2002 de la banque d'Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie ; juin 2003.
- www.bank-of-algeria.dz

---

[1] -م. بن دادة،احتياطات الصرف بلغت 46 مليار دولار في نهاية ماي، النصر، الجمعة/السبت، 10-11 جوان، 2005، ع11556، ص2.

المطلب الرابع: مميزات القطاع الخارجي الجزائري

مما تقدم يمكن أن نستخرج أهم ما يتميز به القطاع الخارجي خاصة ما يتعلق بالصادرات والواردات :

-توجّه أحادي الجانب للصادرات السلعية، حيث تشكل المنتجات النفطية 97% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية الجزائرية. فمازال الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن التنوع في الصادرات، وهذا ما أدى إلى عدم قدرته على التصدي للأزمات الخارجية، فيتغير رصيد ميزان المدفوعات بصفة عامة و رصيد الميزان التجاري بصفة خاصة بتغير أسعار البترول. و هذا ما جعل القطاع الخارجي رهينة لهذه الأسعار التي تتحكم فيها عوامل خارجية، و يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (06) :الأهمية النسبية للصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية

الوحدة : مليار دولار ، %

الفترة	حصيلة الصادرات	نسبة المحروقات في الصادرات
قبل 1969	أقل من 1 مليار	بين 60 و 80
1973-1970	بين 1 و2	بين 70 و 38
1974-1978	بين4 و 6	بين 92 و 96
1979	10	98
1985-1980	أكثر من13	أكثر من 98
1989-1986	بين7 و 9	بين 94 و 97
1992-1990	حوالي 12	98
1995-1993	حوالي 10	98
1997-1996	أكثر من 13	95
1999-1998	بين 10 و12	96
2002-2000	بين 18و 21	بين 96 و 97
2003	أكثر من 24	97

المصدر:

-Ahmed BOUYACOUB : Entreprises et exportation : Quelle dynamique ? les cahiers du CREAD N° 43 , 1998 ,Alger , P108.

- من 1996 حتى 2003 من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات:

-banque d'Algérie : rapport 2001évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2002.

- banque d'Algérie : rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2003.

من الجدول (06) يتضح أنّه لم يبق مكان للصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية، هذه المنتجات حددت مسيرة الاقتصاد و فسرت مراحل ووتيرة تطوّر القطاع الخارجي.

-معظم الواردات هي سلع ضرورية إما استهلاكية، وسطية أو استثمارية، التي تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق الوطني. وتؤدي إلى إثقال كاهل الاقتصاد الوطني نتيجة تغيرات أسعارها. عدم التنوّع ليس فقط في السلع والمنتجات وإنّما في المناطق الجغرافية المتعاملة معها، أي عدم تنوّع الشركاء التجاريين حيث 3/2 من الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي[1] ، كما أن هذا التنوّع هو غائب في الصادرات.

-عجز مستمر في ميزان رأس المال، راجع إلى نقص الاستثمارات المباشرة لعدم توفر مناخ استثماري ملائم، مع وجود معوقات وإجراءات تحد من انطلاق قطاع التصدير خارج المحروقات بالإضافة إلى ثقل المديونية و خدماتها.

هذه المميزات كانت كذلك نتيجة للسياسات التي اتبعتها الجزائر خاصة في إطار التعديل الهيكل، وقد شكلت سياسة سعر الصرف أهمّها وسنتطرق في المبحث الموالي لتطوّرات سعر الصرف للدينار الجزائري والسياسة المرافقة له.

[1]-كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثاني

تطوّر أنظمة الصرف للدينار الجزائري و سياسته

كان هدف الجزائر من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي هو تحقيق توازن داخلي وخارجي، و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار و تحسين كفاءة استخدام الموارد و الطاقات المتاحة، لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار، مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات، مثلت سياسة ونظام الصرف للدينار قلب هذا الإصلاح، وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلي الإنتاج المحلي.

وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوة الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع بسلسلة من التخفيضات، وصولا للتعويم المدار لإعطائها مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية، مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

والهدف من هذا المبحث هو التطرق لأهم الأحداث في مجال الصرف في الجزائر منذ الاستقلال، وحقيقة المراحل التي مرّ بها في محاولة لعلاج الاضطرابات في الاقتصاد خاصة باتجاه اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري

مرت بثلاث مراحل أساسية :

1 -نظام الربط بالفرنك الفرنسي منذ الاستقلال حتى 1973:

بعد الاستقلال بقيت الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي، و بداخلها رؤوس الأموال (المحررة بالعملة الأجنبية) حرّة الانتقال إلى الخارج بدون أية قيود. لكن مشكلتين ظهرتا منذ الأيام الأولي للاستقلال :

-هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي شكلت تهديدا للاحتياطات الدولية في البلد؛

-اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم فيه كان في يد الاستعمار.

خطورة الوضعية استدعت ردة فعل سريعة من أجل حماية الاقتصاد، فتم تطبيق الرقابة على الصرف في مرسوم مارس 1963 الذي قلّص قابلية تحويل الفرنك الفرنسي الجزائري[*].

في 1964 جسدت الجزائر حقيقة سيادتها الوطنية، بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية وتبنت نظام صرف ثابت مربوط لعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي و مستقر عند1 دج= 1 فرنك فرنسي، حيث يحتوي الدينار الجزائري على 0,18غ ذهب. بقي هذا الارتباط مدّة 5 سنوات ليحدث تحوّل نوعي تمثل في عدم إتباع فرنسا و مجاراتها في تخفيض عملتها في أوت 1969، لتبقى العلاقة ثابتة عند 1 دج= 1,25 فرنك فرنسي و هذا من 1969 إلى 1973. لتظهر عدم قدرة الدينار على عكس واقع اقتصادي مزدهر، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي الدينار ظاهريا محافضًا على قيمته[1].

هذا جعل سعر صرف الدينار يتميز في هذه المرحلة بالاستقرار، لأنّ قيمته كانت ثابتة ومغالى فيها وتحدد بطريقة إدارية دون الرجوع إلى العوامل الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، حيث بلغ 4,91 دج لكل دولار أمريكي سنة 1974 مقابل4,48 دج و3,96 دج سنتي 1972و1973 وهذا راجع إلى:

- عدم قابلية الدينار للتحويل إلى العملات الأجنبية، و عدم وجود سوق للصرف؛
- الرقابة الصارمة على الصرف الأجنبي.

ومع التطوّرات النقدية العالمية وانهيار نظام بريتون وودز، والاتجاه نحو التعويم لأسعار الصرف اعتمدت الجزائر طريقة جديدة لتسعير الدينار.

2-نظام الربط إلى سلة عملات (1974-1990):

تبنت الجزائر نظام صرف سعره ثابت مقارنة مع سلة من العملات الأجنبية، شكلت من 14 عملة مثلت أهم الشركاء التجاريين للجزائر. حيث منحت لكل عملة معامل ترجيح حسب أهمية العملة الأجنبية ووزنها في التسديدات الخارجية التي تظهر في ميزان المدفوعات[2].

هذا النظام منح للدولار الأمريكي وزن نسبي في تحديد قيمة السلة، رغم أنّه يمثل القسم الأكبر في العائدات من الصادرات خاصة المحروقات ولا يمثل سوى جزء قليل الأهمية في مدفوعات الجزائر للخارج.

---

[*]-سنة 1967 خرجت الجزائر من منطقة الفرنك بعد أن طبقت فرنسا للجزائر قانون الاستثمارات الأجنبية فيها والاستثمارات الفرنسية في الخارج.

[1] لخضر عزي،السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري،مجلة العلوم الإنسانية العدد14، 2004 ينظر الموقع: www.uluminsania.net

[2] –لمزيد من التفصيل حول طريقة الحساب ينظر محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص157-158.

لقد كان الهدف من هذه الطريقة، هو التقليص والحماية من الآثار السلبية للربط بعملة واحدة والتصدي للصدمات والتقلبات في قيم العملات الدولية.

جدول رقم (07): تطوّر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988)

الوحدة: دج

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987	1988
سعر صرف دج/$	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84	5.93

المصدر: -تقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1994

-عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكليف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق، ص193.

عرف سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري استقراراً (هذا ما يمثله الجدول رقم 07)، وذلك لوجد مجال لتغيرات أسعار العملات فيما بينها مثنى مثنى والتي تتحدد أسعارها على أساس العرض والطلب، ليتحقق استقرار السلة –تدعيم العملات لبعضها البعض-. وتدعّم هذا الاستقرار بالرقابة الصارمة على الصرف التي تحاول تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، من أجل المساواة بين الطلب المقلّص والعرض المتمثل في العوائد البترولية والهدف النهائي هو تحقيق التوازن الخارجي. بالإضافة للقيود المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالية للواردات، التي تعدت فيما بعد لقيود على الصادرات (تراخيص مسبقة)؛ أي أصبحت رقابة شاملة على النشاط التجاري الخارجي، واحتكار الدولة له بإقصاء كل الوسطاء الخواص في هذا المجال[1].

هذا التسيير الإداري جعل سعر صرف الدينار يبتعد أكثر فأكثر عن قيمته الفعلية وعن التعبير على الحقيقة الاقتصادية، وشارك في تغطية خلل عمل الاقتصاد الوطني، كما ميز هذه المرحلة الظهور الكبير والمتنامي للسوق الموازي لسعر الصرف نتيجة القيود المفروضة على الدخول إلى سوق الصرف المرفق بسياسة تحديد الواردات.

---

[1] -محمود حميدات، المرجع السابق، ص176.

بعد أزمة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بسياسة تنشيط لسعر الصرف ، فقامت بتخفيض قيمة السلة بـــ31 % بين عامي 1986 و 1988[1]، كما طرأ على نظام التسعير بالسلة تعديل بسيط في طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، و ذلك تمهيداً لسياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف الذي شرع في تطبيقه في مارس1987 [2] لأن احتياطات الصرف لم تعد قادرة على مساندة سعر الصرف.

الأحداث التي مرّت علي الجزائر في 1988، كانت بداية للانقطاع مع طريقة التسيير الاجتماعي والانطلاق في إجراء تصحيحات اقتصادية وقانونية من أجل إعطاء نفس جديد للاقتصاد وتهيئته للمرور إلى اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وأهمّها:

-إصدار قانون استقلالية المؤسسات في 1988: الذي منح استقلالية لتسيير المؤسسات العمومية من أجل تهيئتها إلى الاتجاه الاقتصادي الجديد، والذي تدعم برفع القيود في تعاملها مع الخارج وإمكانية وصولها إلى سوق الصرف الرسمي من خلال وسطاء غرف التجارة. وفي نفس السنة تم تخصيص عملات أجنبية للبنوك التجارية ضمن سقوف ائتمانية، بما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات وتقوم هذه الأخيرة بتخصيص العملات الأجنبية للمؤسسات العمومية.

-إصدار قانون النقد والقرض 14 أفريل1990: و منحه الاستقلالية للبنك المركزي الذي تحوّل إلى بنك الجزائر ،و أصبحت مهمته التنظيم واتخاذ ترتيبات أكثر مرونة في مجال الرقابة على الصرف وحرية نسبية للتجارة الخارجية، بإلغاء نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد وتعويضه بالموازنات بالعملة الأجنبية، المعدّة حسب احتياجات المؤسسات العمومية والإيرادات المتوقعة من العملة الأجنبية. وقد تدعم ذلك بصدور قانون التمويل الإضافي، يقضي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية[3].

لكن مؤشرات الاقتصاد الجزائري من 1986 إلى 1990، أظهرت وتيرة تصحيحات أدت إلى زيادة حدة الاختلال الخارجي، مع بقاء الدينار عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية مما أدى بالسلطات إلى إعلان رغبتها للتوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية، ثم تحقيق القابلية الكلية تدريجيا. ولقد انطلقت التعديلات من خلال تطبيق آلية الانزلاق التدريجي المراقب لقيمة الدينار وذلك من 1987 حتى 1991 وقد بلغ الانخفاض المتراكم أكثر من

---

(1) -كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص114.

(2) -محمود حميدات، مرجع سابق، ص 156.

(3) -كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق ص114.

150%[1]. وهكذا أصبح سعر الصرف أداة في يد السلطات النقدية لتحقيق توازن خارجي،أو التقليص من حدّة اختلاله الناتج عن تدهور شروط التبادل الدولي.

هذا الوضع جعل اللجوء إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية حتمية لا رجعة فيها، لتعقد الجزائر اتفاقين مع صندوق النقد الدولي في1989 و1991 و من أهم الشروط المفروضة على الجزائر في مجال القطاع الخارجي:

-تحرير التجارة الخارجية عموما والواردات بشكل خاص؛

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل الوصول إلى قيمته الحقيقية.

هذه التصحيحات كان لها وقع على سعر صرف الدينار والظاهرة في الجدول رقم (08)، حيث عرف تغيرات كبيرة في الفترة الأخيرة خاصة مع سلسلة التخفيضات الرسمية التي انطلقت في 1991 واستمرت 1996 تمهيداً للعبور من سعر الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة أو التعويم المدار.

جدول رقم (08): تطوّر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1989-1993)

الوحدة : دج

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
سعر صرف دج/$	7,61	8,93	18,47	21,83	23,34

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 1994.

3 -نظام التعويم المدار:

انطلاقا من بداية التسعينات و في إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، بدأت الجزائر التقليص التدريجي من الرقابة على الصرف، وكذا القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى المراد تحقيقه وهو قابلية تحويل الدينار الجزائري والقضاء على قيمته المغالى فيها، وتحقيق نمو وتوازن خارجي قابل للاستمرار. وتم الإعلان عن إتباع ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري في عام 1995[2].

[1]-OUZZANI karim , Régime de changes et taux de change en Algérie ; MEDIA BANK ; bank of Algéria N° 34 , Février / Mars 1998 ,p28.

[2] -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص 153.

عرف الدينار في هذه المرحلة تخفيضا بنسبة كبيرة تجاوزت 40 %، شكل نقطة الانطلاقة للتحوّل إلى سعر صرف مرن يتحدد في جلسات يومية تجتمع فيها البنوك التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، و يحدد سعر الصرف يوميا بناء على العروض المقدمة للبنوك التجارية في بداية كل جلسة و العملات الأجنبية المتوفرة[1]، ويطلق على هذه الطريقة التثبيت(le fixing)، وسعر التوازن المحدد خلال الجلسة يسري على كل المعاملات لنفس اليوم.

كما عرف نظام الصرف آخر تطوّراته عند خلق سوق الصرف ما بين البنوك[*]، وهو السوق الذي يتم فيه المعاملات على العملات الصعبة، ينشط فيه بنك الجزائر والبنوك التجارية التي تتدخل من أجل تلبية طلبات الزبائن، وتحسين مردودية خزائنها بالدينار الجزائري والعملات الأجنبية. وقد جرت المعاملات الأولى في هذا السوق في 2 جانفي 1996، لكن الملاحظ أن هذا السوق هو سوق ضيق لأن العرض يتأتى بشكل شبه كلي من البنك المركزي، حيث يتحكّم بنك الجزائر في الحصيلة من العملات الأجنبية، لأن أغلبها متأتية من عائدات المحروقات التي لا تزال تحت سيطرة بنك الجزائر، بالإضافة إلى ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات. لهذا فسعر الصرف التوازني لا يلخّص تفاعل قوى العرض و الطلب و إنّما هو تلخيص لسياسة سعر الصرف المعرّفة من طرف بنك الجزائر.

تدعمت هذه الفترة بإنشاء مكاتب للصرف في سبتمبر 1996 [**]، تمكّن الجمهور والمتعاملين من تلبية حاجاتهم من العملات الأجنبية. وفضلا عما تقدم تم زيادة نسبة ما يحتفظ به المصدرون من حصيلة صادراتهم بالعملات الأجنبية إلى 50%، باستثناء الصادرات من المحروقات الذي يتولى بنك الجزائر مهمة إدارة حصيلتها من العملات الأجنبية. كما أنّ الواردات كان لها نصيب في تقليص القيود وتحريرها، حيث ألغيت الضوابط التي تفرض على المستورد تمويل جزء هام من وارداته من مصادره الخاصة، كما تم إلغاء الحدود الدنيا على آجال التسديد بالنسبة لتسهيلات تمويل الواردات في منتصف 1995 انكسرت جميع القيود المفروضة على الصرف في المعاملات التجارية السلعية. لتتعدى هذه العملية إلى التجارة غير المنظورة لكن بشكل تدريجي، وانحصرت في المدفوعات الخاصة بالتعليم والصحة لكن في حدود مبالغ معينة. ثم انتقل إلى خدمات أخرى كالسفر لغرض السياحة، أي تحقيق قابلية التحويل الجارية للدينار. في سبتمبر

---

[1] -كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص 116.

[*] و ذلك بالتنظيم 95-08 المؤرخ في ديسمبر 1995 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة 33، 1996/1/21، ص19.

[**] لكنه لم يتم العمل الفعلي بها بعد.

من سنة 1997 قبلت الجزائر بالالتزامات التي نصت عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي[1].

نتيجة لما سبق من تصحيحات وتغيرات بالانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف والاتجاه نحو التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل جارية ثم كلية للدينار، في إطار تطبيق نظام التعويم المدار المستمر حتى الآن، عرف سعر الصرف تغيرات متفاوتة في قيمته والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (09): تطوّر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة(1990 - 2000)

الوحدة: دج

السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
سعر صرف دج/$	8,93	18,47	21,8	23,3	35,1	47,66	57,74	57,7	58,7	66,7	75,28

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 2003

التقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 2004

4 -قابلية التحويل لماذا و كيف:

قابلية التحويل للعملة الوطنية تعتبر من أهم نصائح صندوق النقد الدولي، ويمكن تعريفها أنّها إمكانية استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية بكل حرية وبدون أية حدود من أجل تنفيذ مبادلاتهم الخارجية. حيث يتجه الهيكل التنظيمي نحو القضاء على قيود الصرف التي تعرقل التجارة الخارجية، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة في قانون ص.ن.د.

بالنسبة للجزائر بدأت المرحلة الأولى لقابلية التحويل بتحويل للدينار في المعاملات التجارية منذ 1991 والعمل على تحقيق قابلية تحويل جارية في نهاية 1993. لكن في عام 1992 تم تأجيله مؤقتا حيث عرفت الجزائر عجزًا كبيرًا لوسائل التمويل الخارجي، وضعف وعدم كفاية احتياطات

---

[1] تنص المادة الثامنة: أن تلتزم الدولة العضوة بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية، وينص القسم الثالث من المادة على عدم الدخول في اتفاقية نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. التقرير الاقتصادي العربي الموّحد سبتمبر 1997 ص 348

الصرف لدعم قابلية التحويل. وبحلول عام 1994 تم التطبيق الفعلي لقابلية التحويل التجارية للدينار[1] بتحرير مدفوعات الواردات.

وفي المرحلة الثانية تعدت قابلية التحويل إلى المعاملات غير المنظورة، انطلق في جوان 1995 وذلك بالتصريح بنفقات التعليم والصحة فقط، وإمكانية الحصول على مدفوعاتها لكن في حدود مبالغ سنوية، وفي أوت 1997 تم التصريح بنفقات السفر إلى الخارج للسياحة. وبهذا اكتملت عملية التحويل للدينار في المعاملات الجارية، وتم تفعيلها في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة وفي حدود مبالغ سنوية. ونتيجة لكفاءة الحساب الجاري واصل بنك الجزائر في تدعيم هذه القابلية و تم رفع المبلغ الشهري للدراسة في الخارج إلى 9000 دج في جويلية 2000. ويرخص بنك الجزائر طلبات العملات الصعبة على اعتبار أنّها تحويل لأموال لضمان تمويل نشاط المقيمين في الخارج الراجع إلى معاملات جارية[2] وليس للدخول في تحويل رؤوس أموال غير مسموح بها.

4-1- لماذا البحث عن قابلية التحويل:

إن الأهداف الأساسية التي تنتظر الجزائر تحقيقها من وراء قابلية تحويل الدينار تتمثل في:

-التخلص من قيود الصرف، والتشوهات المرتبطة بالتسيير الإداري للعملات الأجنبية؛

-إعطاء حيوية لميزان المدفوعات، وتحقيق استقرار لسعر الدينار الجزائري في سوق الصرف ما بين البنوك؛

-خلق محيط مقبول للاستثمارات الأجنبية في إطار استقرار سعر الصرف الحقيقي، لأن المستثمرين يبحثون دائما عن ضمانات لتحويل أرباحهم بكل حرية؛

-مضاعفة المنافسة الخارجية، بالقضاء علي الغطاء الحمائي الناشئ عن قيود الصرف، يدفع المؤسسات الوطنية لتطوير منتجاتها؛

-تضييق الخناق على السوق الموازية للعملات الأجنبية .

---

[1]- لأكثر تفصيل ينظر التعليمة 20-94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمعدّلة والمكملة والمطبقة في التنظيم رقم 11-94 المؤرخ في نفس التاريخ.

[2]-Banque d’Algérie Rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie; Op.Cit, p 30

4-2 الظروف الواجب توفرها لقابلية التحويل:

نظريا لابد من توفر مجموعة من الشروط التالية[1] :

-تحقيق توازن مالي داخلي بفضل سياسة مالية و نقدية صحيحة ، من أجل تفادي الضغوط التضخمية الكبيرة، التي قد تضعف من القدرة التنافسية للبلد.و كذلك التخلص من الاختلال الخارجي؛

-التوازن المالي الخارجي بالحفاظ على سعر صرف في مستوي توازني بدون قيود على الصرف؛

-الحفاظ على مستوى كافٍ من احتياطات الصرف لامتصاص الأزمات، خاصة خلال فترة الإصلاح سواء للسياسة الداخلية أو لسعر الصرف؛

-تحرير نظام المدفوعات الخارجية؛

-السعي الدائم وراء تقليص عبء المديونية الخارجية؛

-أن يكون التنويع في حصيلة الإيرادات بالعملة الصعبة.

في الجزائر قابلية التحويل الجارية للدينار يعتبر نتيجة لآلية التصحيح الناجحة ، حيث كانت لها آثارًا إيجابية على النمو والاستقرار المالي، وتدعم بتكوين احتياطي صرف معتبر. لكن هذه العملية تحتاج إلي تعديل هيكلي من الجذور، لأن هذه القابلية لا يمكن التماس نتائجها الحقيقية إلا إذا كانت قابلية تحويل كلية، أي تكملتها بقابلية تحويل في المعاملات الرأسمالية التي تعتبر هدف ضمنيا في الأجل المتوسط، لوجود قيود خاصة المديونية الخارجية واختلال توازن حركة رؤوس الأموال، أي حتى تمس المعاملات الرأسمالية. لكن في الجزائر قابلية التحويل تعمل بشكل مزدوج مع الرقابة على الصرف المستمرة فيما يتعلق بالتدفقات المالية وتنظيم حركة رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف

قبل عقد التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب. ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك التجارية في إطار سقوف ائتمانية. وبعد عام 1990 كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه إلى المرونة،

---

[1] SAId Ali, Les instruments de couverture du risque de change aspect théorique réalité pratique, mémoire de l'école supérieure des banque 1998-1999, p93, mémoire non publier.

و سنحاول إبراز أهم مميزات هذه السياسة التي كانت باستمرار تحاول تكييف أدواتها مع المتطلبات الخاصة بكل مرحلة.

1-الرقابة الصارمة على الصرف:

وضعت الرقابة على الصرف في المرسوم المؤرخ في19 أكتوبر 1963[1] وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف هي:

-حماية الاقتصاد الوطني، والوقاية من هروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى وضع قيود على التجارة الخارجية وخاصة الواردات من أجل التقليص من العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بعد خروج المستعمر؛

-القيام بالسياسات الاقتصادية والنقدية بدون الأخذ في الاعتبار الدفاع عن استقرار العملة الوطنية في السوق الدولية؛

-وضع الاقتصاد الوطني في منأى عن تغيرات الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الجزائر؛

-تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في إطار إداري في يد السلطات؛

-تدعيم احتياطات الصرف بالعملات الأجنبية والتقليل من فجوة العجز في ميزان المدفوعات.

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

ولعل ما ميز هذه الفترة هو:

1-التسعير الإداري للدينار، وهذا ما أدى إلى خسارته لمهمته التقليدية كمنظم للعلاقات الاقتصادية في المبادلات التجارية، وجعله مجرد عامل بسيط للتحول الإداري مقابل العملات الأجنبية؛

2-أسعار صرف مستقرة، وكان الدينار غير قابل للتحويل كلية، ومقيّم بأكثر من قيمته الحقيقية وليس له علاقة بالهيكل الاقتصادي ولا بالتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي؛

---

[1]-ALI TOUATI , Le régime de change et la mondialisation : le cas Algérien, voir le site: www. Senat. Fr/ internationale/ colloAlgérie. 2003/Algérie 2003 htm # toc 16 le 25/01/2005.

3- احتكار الدولة للتجارة من خلال دواوينها الوطنية، و ذلك بإقرار التراخيص الإجمالية للواردات (AGI)، ليصبح الاحتكار كلية على النشاط التجاري عندما تعدى للصادرات، وإقصاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978. بالإضافة إلى القيام باتفاقيات ثنائية، والسماح للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر؛

4-الرقابة المباشرة والكلية لكل التدفقات الرأسمالية مع الخارج، وعدم إمكانية إنشاء أصول مالية أو عقارية في الخارج من خلال النشاط في الجزائر، مع إجبارية تقديم المتحصلات من العملات الأجنبية للبنك المركزي؛

5-عدم قبول استثمارات أجنبية إلا بمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على أساس نسبة 51/49%[(1)].

مع حلول عام1988 أصدرت مجموعة من النصوص القانونية، التي خفّفت من الرقابة حيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد والتحول إلى طريقة جديدة تتمثل في الموازنات بالعملات الأجنبية، على حسب الطلبات. بالإضافة لإدماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام من أجل تحريك القطاع الخارجي.

هذه التغيرات في الرقابة على الصرف ترجع بالأساس إلى التغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، واحتياطات الصرف المتوفّرة، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من قروض من هيئات دولية. وكانت من أهم المساوئ التي خلّفتها هذه الرقابة ازدواجية الصرف، بظهور السوق الموازي للعملات الأجنبية من أجل تلبية طلبات المتعاملين. وهذا نتيجة للقيود الشديدة على النقد الأجنبي، وأخذت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الاتساع لتصل إلى حوالي 5 أضعاف، كما زادت حدة هذه القيود نتيجة تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج عبر قنوات غير رسمية.

2-السوق الموازي للصرف:

كما يطلق عليها السوق غير الرسمي أو الحر، وهو سوق أين يتم التفاوض فيه بشأن العملات الأجنبية بكل حرية وفقا للعرض والطلب، لأنّه لا يخضع تحت رقابة السلطات النقدية، وبعكس السوق الرسمي، السوق الموازي مربوط إلى عملة واحدة هي الفرنك الفرنسي وحاليا منذ أفريل 2002 حلت العملة الأوروبية الأورو محل الفرنك.

---

(1) -محمود حميدات، مرجع سابق، ص 185 .

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين للجوء إلى هذه الأسواق وتطوّرها[1] فيما يلي:

1-وجود الرقابة على الصرف بفرض قيود على المبادلات الخارجية وحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى ردة فعل عكسية؛

2-نظام الواردات بدون دفع (Sans paiements) التي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الحصول على عملات صعبة قابلة للتحويل في السوق الموازي لتمويل الواردات، أي تحويل رؤوس الأموال خارج القنوات الرسمية (البنكية)؛

3-التسريح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلية التحويل في البنوك التجارية، دون الحصول على تبرير مقبول لمصدر رؤوس الأموال التي يقدمها؛

4-اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج، أو يعمل في نشاطات خفية أو تحتية. ووجود سوق موازية للسلع المادية؛

5-وجود فوارق في التكلفة ناتجة عن التصريف اليدوي الأقل من تكلفة التصريف البنكي وهذا ما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (10) يتضح أن التطور الكبير للسوق الموازية بدأ من سنة 1974، وأن تطور سعر الصرف الموازي كان في استمرار بسبب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية. لكن في سنة 1986 عرف هذا السعر تراجعًا قدره 33,33% مقارنة بسنة1985 ، بسبب نقص العوائد من العملات الأجنبية، يعكس سعر الصرف الرسمي الذي انخفض فقط بـــ16,4% عن السنة السابقة. لكن رغم ذلك بقي الفارق بينهما كبير، وظل على تلك الوضعية حتى عام 1994 أين تقلص الفارق الكبير من 138%سنة1993 إلى 19% فقط، وهي السنة التي قامت الجزائر فيها بتخفيض معتبر للدينار الجزائري، واستمر في الانخفاض حتى وقتنا الحاضر.

نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري، وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعرين إلى أقل من 25% حسب اتفاق الجزائر مع ص.ن.د و على اعتبار أن بنك الجزائر منظم لسوق الصرف وسعر

---

[1] -Hocine BENISSAD, Op. Cit, P110.
-Abdelkrim NAAS, Op. Cit, P122.

صرف الدينار، فهو لا يسمح أن يكون متعدد[1]، واعتبر ذلك من أسباب التخفيضات التي أتت في المرحلة التالية:

جدول رقم (10): تطوّر سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي للفترة(1970-2000)

الوحدة :دج/فرنك فرنسي

السنوات / البيان	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987
سعر الصرف الرسمي	1,0	1,1	1,3	0,62	0,61	0,71	0,8
سعر الصرف الموازي	1	1,4	1,5	2	3	4	4
الفرق%	0	27,27	15,38	22,58	145,79	463,38	400

1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	2000
1,2	1,5	1,8	3,75	4,36	4,2	10,5	11	11,1	10,8
5	6	6,8	7	9,5	10	12,5	13	14,2	12,5
316,66	300	277,7	866,66	117,88	138	19,04	18,18	27,92	15,74

المصدر:

-Mohamed KENNICHE, Monnaie surévaluée ,système de prix et dévaluation en Algérie, les cahiers du CREAD, N°57, 3éme trimestre 2001, Alger, P21.

-Abdrezak BENHABIBE et autres, Marché de change et mésalignement, Le cas de Dinar Algérien, voir le site : www.Univ- Paris12.Fr/ labos/gratic/ Benhabib.com le 23/12/2004.

---

(1) التعليمة 03-11 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية رقم 52 المادة 127، ص 17/ ينظر كذلك المادة 88 من قانون النقد و القرض.

3-سياسة تخفيض قيمة الدينار:

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري، خاصة مع الضغوط التي تعرض لها: عدم كفاية احتياطيات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية، الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها. فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي.

كل ما سبق أدى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري- بعد أن كان انزلاق تدريجي فقط- سنة 1991 بأكثر من 106% حيث انتقل سعر الصرف من8,93 دج سنة1990 إلى 18,47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد. والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، و تحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي. والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار – الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف– لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

لكن هذا التخفيض لم يحقق الأثر المرغوب على ميزان المدفوعات لأن السياسة الاقتصادية و المالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، مما أدى إلى ضرورة القيام بتخفيض آخر.

كان هذا التخفيض أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على مرحلتين [1] الأولى: في مارس/ أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار، والثانية: في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار، واستمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 24,08 دج/$ في نهاية ديسمبر 1993 إلى 60,7 دج/$ نهاية 1998[ينظر الجدول رقم (11)].

هذه التخفيضات كانت تمهيدا لسياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، مع تحقيق قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الجارية. أما في الجانب الرأسمالي فقد أصدرت نصوص قانونية، تمكن من إقامة استثمارات أجنبية فردية أو مشتركة مع ضمان إعادة تصدير رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة وعوائدها. لكن ذلك لا يكون إلا بعد الحصول على ترخيص أو اعتماد مما أدى على

---

[1]-كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص115.

تطبيق سياستين متناقضتين في آن واحد [2]: سياسة الرقابة على الصرف، وسياسة انفتاح اتجاه الاستثمارات الأجنبية، مرفقة بسياسة نقدية ومالية صارمة وأخرى لتسيير الدين الخارجي والتقليل من عبئه، كل هذه التعديلات غرضها الأساسي تعزيز المركز الخارجي.

وما يمكن استخلاصه أن سعر صرف الدينار [الشكل (09)] وسياسته مرّ بمرحلتين أساسيتين:

__مرحلة أولى :__ تميزت برقابة كلية للصرف تتحدد فيها قيمة الدينار إداريا، وكذلك توزيع العملات الأجنبية على المتعاملين الاقتصاديين، مما أعطى عملة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية وبعيدة عن الواقع الاقتصادي وسعرها في استقرار.

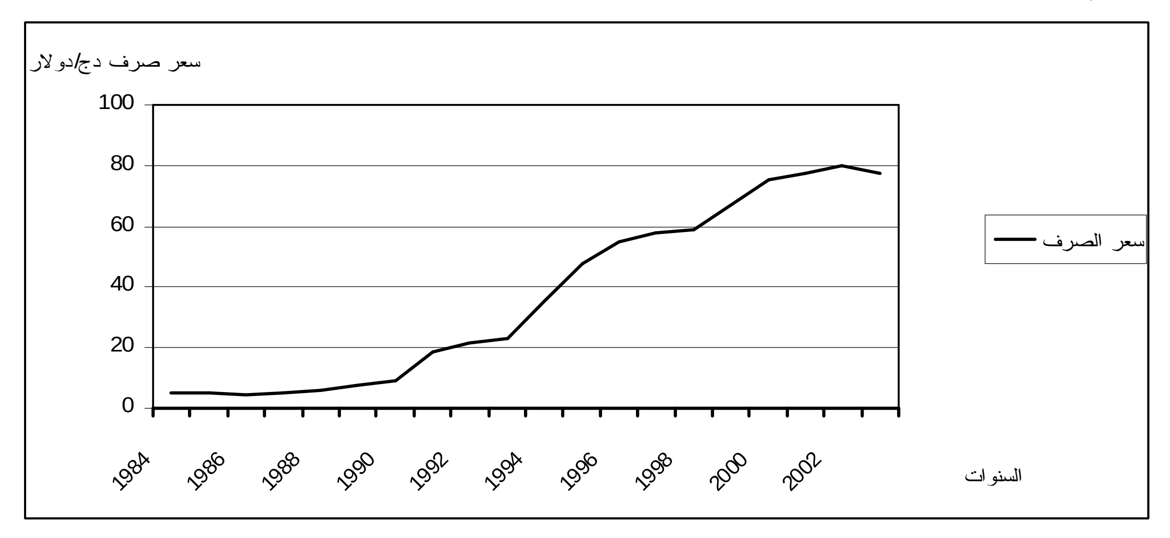
__مرحلة ثانية:__ اتسمت بقابلية للتحويل محدودة كنتيجة للمرونة في تحديد سعر صرف الدينار، الذي تميز بعدم الاستقرار و عرف تخفيضات كبيرة. أهمها تم في سنتي 1991 و1994 [الشكل رقم (10)] في إطار سياسة التعديل الهيكلي. وقد كانت ضرورية في تلك الظروف لتحسين الاقتصاد الجزائري عامة و القطاع الخارجي بصفة خاصة.

وهذا فيما يتعلق بأنظمة سعر صرف وسياساته، فكيف كان الوضع الخارجي للاقتصاد الجزائري بالارتباط وتلك التطوّرات التي عرفتها سياسة سعر الصرف في الجزائر؟ وهل كانت تلك التغيرات في سعر صرف الدينار هادفة إلى التأثير على وضعية ميزان المدفوعات باعتباره مؤشرًا أساسيا للوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري؟ وهذا ما سنتعرض له في المطلب الموالي.

الشكل رقم (09): منحنى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لفترة 1984 إلى 2003

---

[2]-محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص186-187.



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول السابقة.

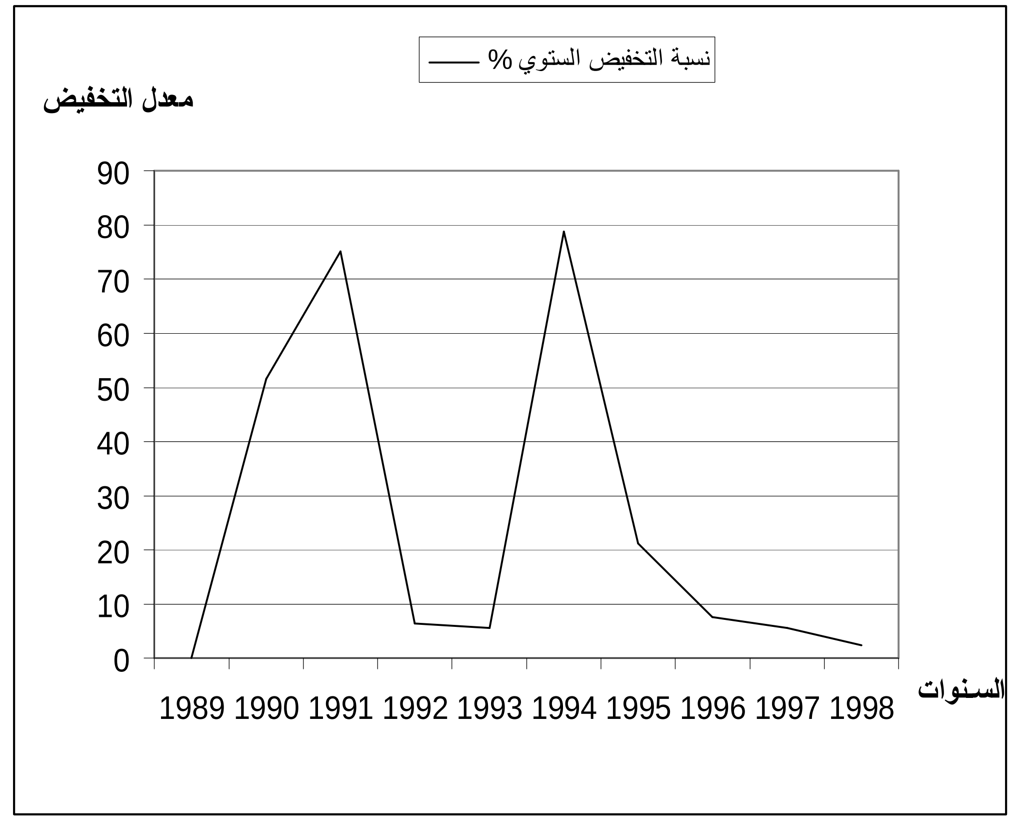
جدول رقم (11): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي خلال فترة التخفيضات (1989 - 1998) ومعدلات التخفيض

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر صرف دج/$ في 12/31	8.05	12.99	21.37	22.78	24.08	43.08	52.18	56.21	59.30	60.70
نسبة التخفيض السنوي %	-	51.5	75.2	6.60	5.70	78.9	21.1	7.8	5.5	2.36
نسبة التخفيض بالنسبة لسنة الأساس 1989	-	51.42	165.46	182.98	199.13	435.15	548.19	598.26	636.64	654.03

المصدر :بتصرف من الطالبة باستعمال معطيات:

Mohamed KENNICHE, Monnaie Surévaluée, Système des prix et dévaluation en Algérie, cahier du CREAD, N° 57, 2001.


الشكل رقم (10): منحنى لمعدلات تخفيض الدينار مقابل



الدولار

المطلب الثالث: أثر تغير سعر صرف الدينار على بنود ميزان المدفوعات

لقد تطور وتغير سعر صرف الدينار الجزائري بشكل تدريجي منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر، واختلف تأثير تغيره على بنود ميزان المدفوعات من مرحلة إلى أخرى.

1-أثر سعر صرف الدينار على ميزان مدفوعات ما قبل التخفيض:

إن الاتجاه الاقتصادي المتبع في هذه المرحلة ومركزية القرارات، جعلت سعر صرف الدينار الجزائري في حالة استقرار كبير، تم تدعيمه فيما بعد بتطبيق رقابة شديدة على طلب وعرض العملات الأجنبية مما جعل للتغيرات الطفيفة في سعر صرفه تأثيرا ضعيفا على المعاملات الخارجية.

كما أن هذه التغيرات لا تعتبر عاملا يعتد به من أجل توجيه هذه المعاملات، المرتبطة في الأساس بما يوفره البنك المركزي من عملات أجنبية، هذا ما جعل رصيد ميزان المدفوعات يخضع

لظروف أخرى خاصة ما توفر من موارد مالية واحتياطات صرف كافية لتغطية العجز فيه. كما أن الرصيد الفعال في الميزان هو رصيد الميزان التجاري الذي يعتمد على حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية لتمويل المدفوعات عن الواردات، وهذا ما يجعلنا نلاحظ تزامن زيادة الواردات مع زيادة الصادرات في أغلب السنوات.

بالإضافة إلى تغيرات الاقتصاد العالمي وما تعرض له من أزمات خاصة أزمات النفط، الذي يعد المصدر الأول والأساسي للعرض من العملة الأجنبية في الجزائر. دون أن نتجاهل أن العرض والطلب الحقيقيين على العملات الأجنبية يتم في سوق الصرف الموازي لما يقدمه للأفراد والمشروعات من تسهيلات بتوفير هذا السوق لطلباتهم، وهو ما أدى إلى قيام عمليات خارجية خارج القنوات الرسمية.

لكن التغير الحقيقي لسعر صرف الدينار ظهر بشكل جلي عند القيام بتخفيض قيمة الدينار، حيث قوت الضغوط الخارجية للاقتصاد الجزائري، وكذا ضعف وضعية القطاع الخارجي فكرة التخفيض كحل أمثل من أجل إعادة التوازن الخارجي، وسنتطرق أكثر لدواعي هذا التغيير وما أفرزه من نتائج على القطاع الخارجي فيما يلي.

2-تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، و تعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة. لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنّه أكثر سرية. ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أفريل1994 [1] وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقة للدينار الجزائري. و إعادة الثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية و الدولية.

[1] Abdelmadjid DENNOUNI, Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie, les cahiers du CREAD, N°43, 1998, Alger, P112.

وبالتالي فالتخفيض حتمية أملتها الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري و قوة ضغوط المنظمات المالية والنقدية الدولية، حيث اعتبر أحد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية.

2-1-**أسباب و دواعي التخفيض في الجزائر**:

انحصرت هذه الأسباب في الاختلال الخارجي المرفق بالاختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي يتميز بـــ :

-عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز و فائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأس المال؛

-التآكل المستمر لاحتياطات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82,2% من الصادرات سنة 1993 وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي؛

- كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيما وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد والقرض، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري؛

-التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني والتحول إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف.

أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشراته ملخصة فيما يلي [1] :

العجز المالي (عجز الموازنة): الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدّر بـــ 190 مليار دج و رغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز. كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم، مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة.

التوسع التضخمي: حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة اكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر،

---

[1] -Abdelmadjid DENNOUWI, Op.Cit, p p 110-111.

ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

دون أن ننسى الدور الذي تلعبه المضاربة في تحويل الأموال من الاستثمار الإنتاجي، والزيادة السريعة للأسعار، بالإضافة إلى دوران كمية من النقود خارج القطاع المصرفي.

2 - 2 -**مدى توفير شروط التخفيض في السوق الجزائري** :

سنقوم بإسقاط الشروط التي تفترضها النظرية الاقتصادية في نجاح سياسة التخفيض في علاج الاختلال الخارجي. وذلك انطلاقًا من مميزات الاقتصاد الجزائري كما يلي:

أ -**بالنسبة للصادرات**:

إن شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة. في الجزائر شكل هيكل الصادرات عائقًا حقيقيًا أمام سياسة التخفيض، بسبب تركز توزيع الصادرات سواء توزيعًا سلعيًا أو جغرافيًا أدت إلى انعدام مرونة الطلب الأجنبي عليها.

فالصادرات الجزائرية تتميز بأحادية المنتج وهي المحروقات التي شكلت في أغلب السنوات 95% من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية. تتحدد أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وفق قوى العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكيفها حسب حاجيات الاقتصاد الوطني، لأنها تعتبر ضمن الدول المتلقية للأسعار(price takers) بالإضافة إلى ذلك فان كمية التصدير ليست حرة وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبترول من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEP) حتى وإن زاد الطلب العالمي عليها.

هذه القيود جعلت الصادرات النفطية تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي لها.

أما الصادرات من غير المحروقات فهي شبه منعدمة وتتكون من مجموعة من منتجات وسلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، وتتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير لضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة إلى الطلب العالمي إن وجد. لهذا، حتى وإن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعارها فإنّه لن يؤدي إلى زيادة كمية التصدير منها وبالتالي فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية، وبصفة عامة فالمرونة اللانهائية للصادرات الجزائرية هو شرط صعب التحقيق أو القبول. فعرضها المحلي غير مرن وكذلك الطلب العالمي عليها في اغلب الأحيان. وذلك راجع إلى عدم تنوع السلع القابلة للتصدير ومحدودية الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري .

وعليه نخلص أنّه في ظل غياب الشروط الخاصة بنجاح سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في زيادة حجم وقيمة الصادرات، يكون من غير الأكيد إن لم نقل مستحيل تحقق ذلك إذا تم يتم القضاء على القيود السابقة.

ب-**بالنسبة للواردات**:

شرط نجاح التخفيض هو تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بمرونة كافية، وهو الشيء المفقود في الاقتصاد الجزائري. وذلك راجع إلى طبيعة السلع المستوردة فالجزء الأكبر منها يعتبر سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء، عنها كالسلع الاستهلاكية والغذائية لتلبية حاجيات الأفراد أو تلك المستعملة كمدخلات في العملية الإنتاجية كالمعدات والتجهيزات الصناعية والمنتجات نصف المصنعة والمواد الأولية. فلا يكون أمامنا سوى خيارين إما أن نستمر في اقتنائها حتى وإن ارتفعت أسعارها، و لا تكون النتيجة سوى إثقال كاهل المنتج بنفقات إضافية تنعكس في الأخير على سعره، وتقضي على استقرار الأسعار المحلية الذي تفترضه أيضا سياسة التخفيض لنجاحها فضلا عن القضاء على الانخفاض الذي عرفته أسعار الصادرات إذا كانت المدخلات في إنتاجها سلعا مستوردة. أو يخفض من الاستيراد والنتيجة هي تدهور الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد، خاصة وان معظمها لا يمكن تعويضها بإنتاج محلي. وقد لا تكون لها بدائل في الإنتاج المحلي، وإن وجدت هذه البدائل فهي ليست بالجودة والكفاءة التي يبحث عليها المستورد حتى وإن غلى ثمنها.

بالإضافة إلى جزء آخر مهم من الواردات التي يقتنيها الفرد لارتفاع سعرها أو لنذرتها كونها سلع أجنبية وهي السلع التفاخرية التي تعتبر منعدمة المرونة فكلما زادت أسعارها كلما زاد الطلب عليها.

وبالتالي فان سياسة التخفيض لن تستطيع تقليص حجم هذه الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها مقيمة بالدينار لأنّها غير قابلة للضغط. وهو ما يؤدي إلى زيادة المدفوعات نحو الخارج وتحمل الاقتصاد خسائر مالية يتطلب استعمال قيود أخرى قد تحد منها. أما حساب رأس المال، فيبقى في منأى عن تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لعدم وجود قابلية لتحوي الدينار في المعاملات الرأسمالية.

ونخلص إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يعتبر مناخ تنعدم فيه شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في إعادة التوازن الخارجي. لكن رغم ذلك قامت الجزائر بمجموعة من التخفيضات اختلفت نسبها و ظروف القيام بها، وهذا ما يجرنا إلى التساؤل حول أثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على القطاع الخارجي بالأساس.

3 -نتائج تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

يمكن استخراجها من الإحصاءات المحققة خلال فترة تصحيح سعر الصرف والممتدة من 1989 إلى 1998.

3-1-أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات :

من خلال إحصاءات الجدول رقم (13)، يتضح أن الصادرات الجزائرية تضاعفت خلال الفترة 1990-1994 بحوالي 3 مرات، حيث انتقلت من 115,73 مليار دج سنة 1990 إلى 311,59 مليار دج سنة 1994. ثم استمرت في الارتفاع، والسؤال المطروح هو هل هذه الزيادة حقيقة أم أنّه مجرد تأثير تخفيض الدينار؟

عند مقارنة حصيلة الصادرات مقيمة بالدولار ،أي بعد إقصاء عامل تخفيض قيمة الدينار نحصل على نتائج أكثر واقعية. حيث أن الصادرات انخفضت من 12.96مليار دولار سنة 1990الى 8,890 مليار دولار سنة1994، رغم أنّها السنة التي عرفت أكبر نسبة للتخفيض وصلت إلى 78,9% [ينظر الجدول رقم(11)].

وخلال هذه الفترة كان تطوّر الصادرات نحو الانخفاض، واستمرت في الانخفاض إلى11,51مليار دولار ثم 10,41 مليار دولار مع انخفاض معدل التخفيض إلى 6,6% و5,7 %وهذا في سنتي 1992 و1993. لتعود إلى التحسن خلال فترة 1995-1997 انتقلت من

10,25مليار دولار إلى 13,62 مليار دولار وتزامن مع انخفاض معدلات التخفيض التي وصلت إلى 5,5% سنة 1997. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت ارتفاعًا محسوسا في أسعار البترول التي ساهمت بجزء كبير في زيادة الصادرات.

وهذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض الدينار الجزائري لم يؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة وحجم الصادرات، وتحسن للمركز التنافسي لها كما نصت عليه النظرية الاقتصادية. وإنّما أدى إلى زيادة القيمة الاسمية للصادرات مقومة بالدينار نتيجة عملية التحويل من الدولار إلى الدينار وفق سعر الصرف المخفض،و هذا ما أدى إلى فقدان الثقة في الدينار الجزائري في تسوية المدفوعات الخارجية.

نخلص هنا أنّه لا يمكن وضع علاقة بين التغييرات الحاصلة في سعر صرف الدينار وحصيلة الصادرات خلال فترة التخفيض [ينظر الجدول (12)]. وحتى وإن وجدت فإنّها تكون في الأجل المتوسط والطويل، وذلك راجع لطبيعة الصادرات والاتجاه الأحادي لها عند المنتجات النفطية التي لا تستجيب لأي تغير في سعر الصرف.

3-2-أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات:

من خلال النتائج نلاحظ أن الواردات خلال مرحلة التخفيض 1990-1996 تراوحت بين الانخفاض والارتفاع، وكانت في كثير من الأحيان غير متوافقة مع تغيرات سعر صرف الدينار ،فانخفضت سنة 1991 بأكثر من21% انتقلت بها من 8,77 مليار دولار إلى 6,85 مليار دولار سنة1991. وحين كان من المنتظر انخفاضها سنة 1994 ارتفعت بنسبة14,5%، والسبب راجع إلى أنّه في التخفيض الأول: ارتفاع أسعارها والقيود المفروضة على المعاملات التجارية ،فضلا عن الفجائية في القيام بالتخفيض، كلها عوامل أدت إلى انخفاض حجمها. في حين سنة 1994 أدى الرفع التدريجي للقيود وتحرير المعاملات التجارية ثم الجارية، وكذا الاتجاه نحو التخزين خوفًا من تخفيضات أشد إلى أثر عكسي للتخفيض.

ونخلص أنّ الواردات الجزائرية هي ضعيفة المرونة، مما أدى إلى وجود علاقة لكنها ضعيفة بين التغيرات في سعر الصرف وحجم الواردات. وبجمع الأثرين السابقين يمكن إيجاد أثر التخفيض على الحساب التجاري و كذا الجاري.

3-3-أثر التخفيض على بقية بنود ميزان المدفوعات:

لا تختلف العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة الدينار والميزان التجاري عما سبق، فقد كان الارتباط ضعيف جدا وذلك بالنظر إلى الرصيد المتذبذب الذي عرفه. فرغم تسجيله لفائض متناقص

خلال الفترة عدا سنة 1994 سنة التخفيض، التي سجل فيها رصيدًا ملفتا للانتباه بعجز قدر بـــ0,26 مليار دولار مقابل 2,420 مليار دولار في السنة التي سبقتها و ذلك راجع إلى الانخفاض الكبير للصادرات وعجز حصيلتها على تغطية حجم الواردات التي عرفت زيادة معتبرة، في حين كان من المنتظر أن تعرف هذه النسبة أحسن نتيجة للتخفيض الكبير الذي عرفه الدينار الجزائري لكن هذه الوضعية هي راجعة في الأساس إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات إلى حوالي 10 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار في السنوات السابقة[ينظر الجدول رقم (06)]، وهو ما يتوافق مع انخفاض أسعار البترول بـــ4 % عن سنة 1993. فضلا عن انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى خاصة الأورو، وعلى اعتبار أن معظم صادراتنا تقريبا هي بالدولار ونشتري 70% من وارداتنا بالأورو هذا ما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات، وعدم تحسن القدرة الشرائية للجزائر رغم الارتياح المالي المحقق.

على اعتبار أن الميزان التجاري هو أهم مكون للمعاملات الجارية ،فان تطور رصيد هذه المعاملات خلال فترة التخفيض كان بالتوازي مع الرصيد التجاري حيث حقق فوائض مالية متذبذبة ما عدا سنتي 1994-1995 حيث سجل عجزا يعتد به قدر بـــ 1,820 مليار دولار خلال هاتين السنتين. بالإضافة للارتفاع الكبير في عجز المعاملات غير المنظورة الذي وصل إلى أكثر من 3,5 مليار دولار. رغم ارتفاع التحويلات بدون مقابل وبالتحديد تحولات العاملين بالخارج نتيجة تغير سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار الجزائري.

لكن رغم ذلك تبقى نتائج سياسة التخفيض على التوازن الخارجي ممثلا في الحساب الجاري معاكسة للنظرية الاقتصادية، بتحقيقه لرصيد متذبذب يتراوح بين فائض خارج فترات التخفيض وعجز كبير خلالها. وقد دعم هذه الوضعية رصيد سالب على الدوام لحساب رأس المال وكذا ثقل المديونية المتمثلة في أقساط تلك الديون المستحقة،حيث تراوحت هذه الأقساط بين 7,2 مليار دولار و2,02 مليار دولار[(1)]، باعتبار أن الأقساط المستحقة لأصل الديون الخارجية تدرج في حساب رأس المال.

النتيجة الإجمالية خلال مرحلة التخفيض هي ميزان كلي سالب ماعدا سنتي 1991 و 1997، حيث حقق رصيد موجب بأكثر من مليار دولار. وهذا ما يؤكد أن سياسة التخفيض لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري.

---

(1) عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكليف الاقتصاديات النامية، مرجع سابق، ص208.

جدول رقم (12):تطوّر القطاع الخارجي الجزائري وتغييرات أسعار الصرف

السنوات / البيان	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
نسبة تغير سعر صرف دج/$	-	51,5	75,2	6,60	5,7	78,9	21,1	7,8	5,5	2,36
نسبة تغير الصادرات	23,8	37,40	4,89-	6,65-	9,55-	14,6-	15,29	28,87	4,61	27,2-
نسبة تغير الواردات	25,40	4,83	21,83-	21,13	3,73-	14,51	10,38	10-	10,56-	5,09
الميزان التجاري	1,162	4,187	5,478	3,21	2,42	0,26-	0,15	4,12	5,69	1,51
الميزان الجاري	1,080-	1,420	2,367	1,30	0,80	1,82-	2,25-	1,25	3,45	0,9-
احتياطات الصرف أشهر من الواردات	1,2	1,0	2,6	2,1	2,2	3,5	2,4	4,5	10	7,5

المصدر : من إعداد الطالبة على أساس المعطيات السابقة.

جدول رقم (13): تطوّر الصادرات والواردات الجزائرية مقيمة بالدينار الجزائري للفترة (1989-1999)

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات
1989	72,553	63,695
1990	115,732	78,316
1991	227,735	126,519
1992	251,263	181,189
1993	242,969	186,486
1994	311,594	320,707
1995	488,515	481,366
1996	723,115	497,586
1997	785,874	469,101
1998	595,522	506,839
1999	819,672	597,273

المصدر : من إعداد الطالبة على أساس المعطيات السابقة.

3-4-أثر التخفيض علي المديونية الخارجية:

منذ منتصف الثمانينات عرفت الجزائر مشكل سيولة حقيقية، وشكلت المديونية الخارجية عائقًا أمام عملية التنمية الاقتصادية. وقد تميزت بتطوّرٍ مستمرٍ خاصة خلال مرحلة الإصلاح

الاقتصادي الذي مثلت فيه سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري جسرًا للوصول إلى إعادة ترتيب هذه الديون وذلك بالإذعان لمشروطية ص.ن.د، وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي. عرف حجم الديون الخارجية خلال سنوات 1989 – 1993 استقرار بمتوسط 25 مليار دولار(الجدول رقم 14).

مع بداية البرنامج 1994 عرفت زيادة ب 14,62% انتقلت بها من 25,724 مليار دولار سنة 1993إلى 29,486 مليار دولار. وبلغت أعلى مستوياتها سنة 1996 بـــ33,651 مليار دولار، لتعود إلى الانخفاض بنسبة قليلة سنتي 1997 و1998، أي مع نهاية البرنامج. ويمكن تفسير اللجوء للاستدانة إلى زيادة الحاجة لتلبية حاجات الناتج الداخلي الخام، وتصحيح سعر الصرف، والمعونات التي حصلت عليها الجزائر في شكل ديون خارجية.

الجدول رقم (14): تطوّر المديونية الخارجية الجزائرية خلال فترة التصحيح(1989 - 1998)

الوحدة : مليار دولار

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدين الخارجي الإجمالي	26.86	28.38	27.88	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر :ص ن ع:التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003 .

-évolution de la dette extérieure de l'Algérie revus l'économie N° 35 Juillet -Août 1996, p6.

-www.bank-of-Algeria.dz.

لكن الملاحظ أن حجم الدين الخارجي لم يمثل سوى من2 % إلى 3% من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. وبداية من سنة 1994 أين شهد الدينار الجزائري اكبر تخفيض، ارتفعت المديونية الخارجية وعرفت مؤشراتها الاقتصادية تدهورًا كبير حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي 49,9% و69,9% لسنتي 1990 و1994 و76,1% سنة 1995.

أما خدمة الدين فمثلت نصيبًا كبيرًا من الصادرات فاقت النصف ببلوغها نسب عالية 73,9% و76,5% سنتي 1991 و1992، لتقفز إلى 82,2% سنة 1993، لكن خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح المدعم من طرف صندوق النقد الدولي عرفت هذه النسبة انخفاضا إلى 47,1% سنة1994 مقارنة بالسنة السابقة [الجدول رقم (15)] نتيجة الشروع في إعادة جدولة للديون الخارجية التي سمحت بتحسين فترة تسديد مستحقات الديون التي انتقلت من 3,2 سنة إلى 7 سنوات. حيث انتقلت خدمة الدين من 8,96 مليار دولار إلى 4,250 مليار دولار سنة 1994، ومن 4,366 مليار دولار و هو ما يمثل 37,8 % من حصيلة الصادرات سنة 1995.

مع نهاية البرنامج سنة 1998 رجعت المديونية إلى الانخفاض كما تحسنت المؤشرات الاقتصادية لها بوصول نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 19,80% سنة 2000.

مما سبق يتضح أن مشكل المديونية الجزائرية يظهر في مستوى خدمة الدين أكثر من حجم الدين الإجمالي. وعلى اعتبار أن المديونية وأعبائها هي عناصر تدخل في ميزان المدفوعات فقد أثرت الزيادة الحاصلة فيها إلى زيادة الاختلال الخارجي، ونقص موارد التمويل الخارجي، بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف لتي لم تكن لسياسة التخفيض أية علاقة بحجمها وقد عرفت تذبذبًا خلال فترة التخفيض، حيث اتسمت بالارتفاع ما عدى سنة 1995 التي انخفضت فيها إلى 2,005 مليار دولار وذلك راجع إلى نقص صافي الموجودات الأجنبية.

الجدول رقم (15): تطور مؤشرات المديونية الخارجية.

الوحدة :%

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة الدين الخارجي إلى PIB	48,4	47,9	65,3	62,8	52,1	69,9	76,1	73,5	66,4	64,8
نسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات	2,66	2,11	2,16	2,20	2,34	3,07	2,85	2,43	2,12	2,80
خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات	69,5	66,4	73,9	76,5	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5

المصدر:ص ن ع، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2003.

- évolution de la dette extérieure de l'Algérie revus l'économie N° 35 Juillet -Août 1996, p 6.

www.bank-of-Algeria.dz

ومما سبق تقديمه نجد أن فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري غير مجسدة بالمستوى الذي تطرحه النظرية الاقتصادية. التي ترى أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة في الصادرات و انخفاض للواردات وتحسين الحساب الجاري وميزان المدفوعات إجمالا وذلك راجع إلى أن هذه السياسة هي مؤقتة في حين اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال هيكلي و دائم. فضلا عن عدم توفر الشروط اللازمة في الاقتصاد الجزائري. وارتباط القطاع الخارجي بتغيرات عوامل خارجية أخرى كأسعار البترول.

وسنحاول فيما يلي دراسة مدى تأثر عناصر ميزان المدفوعات بتغييرات سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الثالث:

دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

بعد تحليلنا السابق لتطور القطاع الخارجي الجزائري ونظام سعر الصرف الدينار وسياساته، سنحاول في هذا المبحث دراسة علاقة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف بميزان المدفوعات إجمالا من جهة، وأهم بنوده من جهة أخرى. وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة، والوقوف على مدى استخدام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر. وكذا مدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات، وحتى تحقيق فائض.

كل ذلك بناء على معطيات إحصائية لأهم عناصر القطاع الخارجي [جدول رقم (16)] للفترة الممتدة من سنة1984 إلى سنة2003، حتى تكون الدراسة شاملة لجميع المراحل التي مر بها تطوّر نظام وسياسة الصرف للدينار الجزائري كما عرفنا سابقا.

علما أن البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا مقوّمة بالدولار الأمريكي، وقد اعتمدنا ذلك من أجل استبعاد أثر التخفيض في قيمة الدينار الجزائري الذي يؤدي فقط إلى تضخيم المبالغ ولا يعكس حقيقة تطور ميزان المدفوعات عامة، والميزان التجاري خاصة، وقد يوصلنا إلى نتائج مضللة.

ومن أجل قياس درجة الارتباط بين تغيرات أسعار الصرف و وضعية القطاع الخارجي (أي ميزان المدفوعات). واعتمدنا في بحثنا طريقة المربعات الصغرى لدراسة الاتجاه العام لهذه السلسلة. وذلك باستعمال معامل الارتباط باستخدام صيغة بيرسون، الذي يظهر مدى تأثر أحد المتغيرين بتغير الآخر. وسنقوم أولا باستعراض مختصر لأهم المفاهيم المستخدمة في هذه الطريقة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

من أجل الوصول إلى الإجابة على التساؤل المطروح في هذا المبحث، سوف نستخدم نماذج الانحدار البسيط والمتعدد على حسب المتغيرات الموجودة، وللوصول إلى النتائج نقوم باتباع المراحل التالية:

أ-اختيار المتغيرات التي نستعملها وهي إما متغيرات خارجية أي متغيرات مفسرة للظاهرة المدروسة، ومتغيرات داخلية وهي التي يراد دراستها ويطلق عليها المتغير التابع، وهو المتغير المتلقي لأثر المتغيرات الخارجية.

ب-تقدير معلمات النموذج، وهي مجموعة من الثوابت التي يحتويها النموذج خـــلال فتـــرة زمنية محددة، ومهما تكون قدرة الباحث فإنه يصعب حصر كل المتغيرات المفسرة، لهــذا نضـــيف عنصر الخطأ الناجم عن أحد العوامل التالية[1]:

-أخطاء محتملة في البيانات المدخلة.

-إهمال أحد المتغيرات المفسرة أو أكثر.

-الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة والشكل الرياضي المتبنى في النموذج.

-وجود عوامل عشوائية غير معلومة.

تشترط طريقة المربعات الصغرى أن تكون العلاقة بين المتغيرات خطية وتكون المعلمات كما يلي:

ب1-حالة الانحدار البسيط: تتميز بالبساطة لوجود متغير مستقل واحد فقــط يســمى (X) وتكتب على الشكل التالي:

$$y= f(x) + \varepsilon \Rightarrow \quad y = ax_i + b +U_i$$

وسنحاول إيجاد المعلمات التي تجعل القيم المقدرة أقرب ما يكون من القيم الحقيقية:

$$Min\sum\left(y_t - \hat{y}_t\right)^2 \qquad \text{أي} \qquad Min\sum e_t^2$$

حيث: Y_t: القيم الفعلية للظاهرة

$\hat{Y}_t$: القيم المقدرة للظاهرة

e_t: البواقي، الفوارق بين القيمة الفعلية والمقدرة عند الزمن t

عند القيام بالاشتقاقات الجزئية للمقدار $\sum e_t^2$ بالنسبة لــ b, a نحصل على الصيغ:

$$a = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2}$$

$$b = \overline{Y} - a\overline{X}$$

[1]-عبد العزيز شرابي: طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص10.

حيث: $y_i = Y_i - \overline{Y}$ و $x_i = X_i - \overline{X}$ و $\overline{Y}, \overline{X}$ المتوسط الحسابي للبيانـــات خـــلال فترة الدراسة.

ويكون في هذه الحالة معامل الارتباط (r) مساو لـــ:

$$r = \frac{\sum x_i y_i}{\sqrt{\sum x_i^2}\sqrt{\sum y_i^2}}$$

تم نحسب معامل التحديد الذي هو عبارة عن مربع معامل الارتباط ويساوي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{Y}_1^{\,2}}{\sum Y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

ب2: حالة الانحدار المتعدد: يكتب النموذج كالتالي:

$$Y_i = b_0 + b_1 X_{i1} + b_2 X_{i2} + U_i$$

ومن المعادلات الطبيعية الممثلة لهذا النموذج نجد أن:

$$\hat{b}_1 = \frac{\left(\sum x_1 y\right).\sum x_2^2 - \sum x_2 y.\sum x_1 x_2}{\sum x_1^2.\sum x_2^2 - \left(\sum x_1 x_2\right)^2}, \quad \hat{b}_2 = \frac{\left(\sum x_2 y\right).\sum x_1^2 - \sum x_1 y.\sum x_1 x_2}{\sum x_1^2.\sum x_2^2 - \left(\sum x_1 x_2\right)^2}$$

ويمكن إيجاد $\hat{b}_0 = \overline{Y} - \hat{b}_1\,\overline{X}_1 - \hat{b}_2\,\overline{X_2}$ بـــ:

وللوقوف على أهم العوامل المستقلة المفسرة لتغيرات الظـــاهرة نقـــوم بقيـــاس معـــاملات الارتباط الجزئية بين متغير تابع ومتغير مستقل بعد حذف التأثير المشترك (أي تثبيـــت المتغيـــرات المستقلة الأخرى) وذلك وفق الصيغ:

$$r_{y_{x1x2}} = \frac{r_{Y_{X1}} - r_{y\,x2}.r_{x1x2}}{\sqrt{1-r^2_{\,x1x2}} - \sqrt{1-r^2_{\,yx_2}}}, \qquad r_{y_{21x1}} = \frac{r_{Y_{X2}} - r_{yx1}.r_{x1x2}}{\sqrt{1-r^2_{\,x1x2}} - \sqrt{1-r^2_{\,yx_{12}}}}$$

حيث: r_{yx1} هو معامل الارتباط البسيط بين Y و X_1، ويعرف r_{yx2} و r_{x1x2} على نفس النمط وتتراوح كل هذه المعاملات بين +1 و -1 وتستخدم لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المفسرة.

معامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للظاهرة المدروسة، والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

جـ-اختبار معنوية المعالم:

ج1: المعلمات $\hat{b}_1$ $\hat{b}_2$[1]، نكون أمام فرضيتين:

-فرضية العدم H_0: التي تنص على عدم وجود أية علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي: $H_0 : b_0= b_1= b_2= \dots b_k =0$

الفرضية البديلة H_1: في حالة وجود عنصر واحد فقط، $b_k \neq 0$

ويتم اختيار معنوية كل متغير خارجي على حدى باستخدام اختبار ستيودنت.

$$t_{n-2}^{a\%} cal = \frac{\hat{b}_2}{S_{b2}} \qquad t_{n-2}^{a\%} cal = \frac{\hat{b}_1}{S_{b1}},$$

حيث:

$$S_{b2}^{1} = \frac{\sum e_i^2}{n-k} \cdot \frac{\sum x_1^2}{\sum x_1^2 . \sum x_2^2 - \left(\sum x_1 x_2\right)^2}, \qquad S_{b1}^{2} = \frac{\sum e_i^2}{n-k} \cdot \frac{\sum x_2^2}{\sum x_1^2 . \sum x_2^2 - \left(\sum x_1 x_2\right)^2},$$

إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية: نقبل الفرضية البديلة أي المتغير التابع متعلق بالمتغير المستقل.

إذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية: نقبل فرضية العدم أي المتغيرات المفسرة لا تؤثر على المتغير التابع.

ج2: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

وذلك باختبار معنوية كل من معامل التحليل ومعامل الارتباط، ونبدأ بمعامل التحديد باستخدام اختبار فيشر F:

وعند مقارنة F المحسوبة عند درجة حرية

$$F_{k-1,n-k}^{a\%} cal = \frac{R^2 / k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

k-1 للبسط و n-k للمقام عند مستوى دلالة قدرها 5% نجد:

---

[1]-دومينيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص167-168.

-إذا كانت Fcal أكبر من Ftab نقبل الفرضية البديلة، أي هناك معنوية في معامـــل التحديـــد المحسوب.

-إذا كانت Fcal أقل من Ftab نقبل فرضية العدم، أي انعـــدام معنويـــة معامـــل التحديـــد المحسوب.

بالنسبة لمعامل الارتباط نستخدم اختيار ستيودنت، وذلك بحساب $t_{n-k}^{a\%}cal = \frac{R^2\sqrt{n-m-1}}{\sqrt{1-R^2}}$

إذا كانت ttab < tcal هذا يعني أن النموذج المقدر معنوي.

ومن المشاكل التي تظهر باستخدام هذه الطريقة هو وجود ارتباط ذاتي بين البواقي راجـــع إلى: -عدم إدراج أحد أو بعض العوامل الأساسية في النموذج

-سوء اختيار شكل نموذج الانحدار

-أخطاء محتملة في البيانات والتجميع والقياس.

وللتأكد من وجود هذا المشكل نقوم بإجراء اختبار "داربن واتسون D.W"، حيث يُحسب:

$$d = \frac{\sum_{t-1}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

فإذا اقترب المقدار d من 2 إلى 4 نقول أنه لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي للبواقي، ويعتبـــر النموذج معنوي.

فيما يلي سنقوم بتطبيق ما سبق من علاقات من أجل الوصول إلى النتائج بإيجاد العلاقة بين نسب تغير المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وليس القيم المطلقة التي قد تُظهر علاقة ارتبـــاط لا تعكس حقيقة الوضع، ونستعمل جملة من المتغيرات التابعة المتغيرة في كل مرة بدءا بالصادرات ثم الواردات، الميزان التجاري، حساب رأس المال، وفي الأخير ميزان المدفوعات إجمالا.

أما المتغير المستقل الرئيسي، فهو تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مع إضافة متغيرات مستقلة أخرى حسب طبيعة المتغير التابع.

عند التطبيق، ارتأينا استبعاد الفترة الممتدة من 1984 إلى 1988 للوصول إلى نتـــائج أكثـــر دقة، والسبب راجع إلى أنّ سعر صرف الدينار في هذه الفترة لم يعرف تغيرات حقيقية، لأنه كـــان محددا إداريا بسعر ثابت، وخلال سنة 1989 بدأت التغيرات بشكل ملحوظ مع الانزلاق التـــدريجي لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

جدول رقم (16): تطوّر ميزان المدفوعات الجزائري و سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1984-2003)

الوحدة: مليار دولار، دج/دولار

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حساب رأس المال	ميزان المدفوعات	سعر الصرف متوسط الفترة
1984	12,79	9,23	3,56	-	-	4,78
1985	13,03	8,81	4,22	-	-	5,03
1986	8,06	7,87	0,19	-	-	4,71
1987	9,02	9,61	0,95	-	-	4,84
1988	7,62	6,67	1,16	0,744	0,960-	5,93
1989	9,53	8,37	4,19	0,755	0,773-	7,61
1990	12,96	8,77	5,45	1,00-	0,084	8,93
1991	12,33	6,85	3,21	1,02-	1,047	18,47
1992	11,51	8,30	2,42	0,10-	0,11-	21,83
1993	10,41	7,99	0,26-	0,86-	0,03-	23,34
1994	8,89	9,15	0,15	0,54-	4,36-	35,03
1995	10,25	10,10	0,15	4,05-	6,30-	47,66
1996	13,21	9,09	4,12	3,35-	2,10-	54,74
1997	13,82	8,13	5,69	2,29-	1,16	57,70
1998	10,14	8,63	1,51	0,83-	1,74-	58,73
1999	12,30	8,96	3,36	2,40-	2,38-	66,64
2000	21,65	9,35	12,30	1,36-	7,57	75,28
2001	19,09	9,48	9,61	0,87-	6,19	77,21
2002	18,71	12,01	6,70	0,71-	3,65	79,68
2003	24,46	13,32	11,14	1,31-	7,59	77,39

المصدر: من إعداد الطالبة على أساس المعطيات الواردة في الجداول السابقة

المطلب الثاني: دراسة وتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الصادرات الجزائرية

من خلال معطيات الجدول رقم (16) يمكن إعداد جدول يوضح التغيرات المطلقة والنسبية لكل من الصادرات وسعر الصرف:

جدول رقم(17): التغيرات السنوية لسعر صرف الدينار والصادرات الجزائرية

الوحدة: مليار/دولار

السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Δ المطلق للصادرات	1,91	3,43	-0,63	-0,82	-1,1	-1,52	1,36	2,96	0,63	-3,68	2,16	9,35	-2,56	-0,38	5,75
Δ المطلق لسعرالصرف	1,68	1,32	9,54	3,36	1,51	11,71	12,61	7,08	2,96	1,03	7,91	8,64	1,93	2,47	-2,29
Δالنسبي للصادرات	25,06	36	-4,86	-6,65	-9,55	-14,6	15,29	28,87	4,61	-26,62	21,30	76,01	-11,82	-2,00	30,73
Δالنسبي لسعر الصرف	28,33	17,34	106,83	18,19	6,91	50,17	35,97	14,87	5,40	1,78	13,46	12,96	2,56	3,2	-2,87

المصدر: من إعداد الطالبة على أساس معطيات سابقة.

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن التغيرات في الصادرات الجزائرية كانت في أغلب الأحيان غير متوافقة مع التغير في أسعار الصرف، ففي الوقت الذي انخفض فيه سعر الصرف بـ11,71 دج لكل دولار، عوض أن ترتفع الصادرات انخفضت بـ1,52 مليار دولار عن السنة السابقة. وحين ارتفع سعر الصرف بـ2,29 دج لكل دولار، ارتفعت الصادرات بـ5,756 مليار دولار. كذلك نسب التغير كانت متباعدة ومتعاكسة –في بعض السنوات- فعندما انخفض سعر

الصرف دج سنة 1991 بـــ 106,83 % انخفضت الصادرات بنسبة 4,86 %، وشكل التالي رقـــم (11) أكثر توضيح للفارق الكبير بين نسبتي التغير لكل من الصادرات وسعر الصرف.

شكل رقم (11): نسب تغيرات أسعار الصرف والصادرات للفترة 1989-2003

نسب التغير
120
100
80
60
40
20
0
-20
-40
السنوات
1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003
التغير النسبي لسعر الصرف
التغير النسبي للصادرات

وقبل التأكد إحصائيا من هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بين نســـبتي التغيـــر الســـنوية للمتغيرين، لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى وجود متغير مستقل آخر لا يمكن إهماله وله دور أكيـــد في تغيرات حصيلة الصادرات، وهو أسعار البترول، وذلك راجع إلى ميزة الاقتصـــاد الجزائـــري والقطاع الخارجي، حيث أن 97% من صادراتنا هي منتجات بترولية تتحدد أسعارها في الأســـواق الدولية وكانت نسب تغيراتها متفاوتة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (18): أسعار البترول الاسمية

الوحدة: دولار/برميل

البيان / السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
أسعار البترول	17,31	20,26	18,62	18,44	16,33	15,54	16,86
Δ المطلق للأسعار	3,08	2,94	1,64-	0,18-	2,11-	0,79-	1,32
Δ النسبي للأسعار	21,55	28,5	16,35-	0,96-	11,44-	4,83-	8,5

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
28,9	24,3	23,1	27,6	17,5	12,3	18,7	20,3
4,6	1,2	4,5-	10,1	5,2	6,4-	1,6-	3,44
18,93	5,19	16,3-	57,71	42,27	34,22-	7,88-	20,40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بإحصائيات، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، سبتمبر 2004.

ونقوم الآن بإعداد جدول الانحدار للصادرات الجزائرية (ملحق رقم2).

من خلال معطيات الجدول وباستخدام الصيغ سابقة الذكر، نجد معادلة الانحدار كالتالي:

$b_0=3,116$, $b_1 = 0,0147$, $b_2 = 0,9925$

أي: $\% \Delta y= 3,116 + 0,0147 \%\Delta Tc + 0,9925 \%\Delta PP$

قيم t (0,137) (9,29)

حيث:

$\%\Delta y$: التغير النسبي للصادرات

$\%\Delta Tc$: التغير النسبي لأسعار الصرف

$\%\Delta PP$: التغير النسبي لأسعار البترول

للوقوف على معاملات الارتباط بين كل متغيرين على حدى وجدنا:

$$r_{YX1} = \frac{-1399,52}{\sqrt{10714,11}.\sqrt{9667,89}} = -0,1375$$

$$r_{YX2} = \frac{8284,95}{\sqrt{8370,49}.\sqrt{9667,89}} = 0,9209$$

$$r_{X1X2} = \frac{-1569,54}{\sqrt{10714,11}.\sqrt{8370,49}} = -0,1657$$

ولمعرفة أي المتغيرين أكثر تفسيرا لنسب التغير السنوي في الصادرات نقوم بحساب معاملات الارتباط الجزئية المساوية لـ:

$r_{Yx1x2} = 0,0392$, $r_{Yx2x1} = 0,8856$

وعند حساب معامل التحديد نجده مساوي لـ: $R^2 = 0,8526$

ومعامل الارتباط المتعدد للظاهرة المدروسة (تغير الصادرات) هو $r=0,9236$، وعند اختبار المعنوية الكلية للنموذج نجد: $F_{2,12}^{5\%} cal = \frac{0,8526/2}{0,1475/12} = 34,70$

والقيمة الجدولية مساوية لـــ3,81 وهي أقل من القيمة المحســوبة، هــذا يعنـــي صـــلاحية المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وكذلك معامل الارتباط، حيث $t^{5\%}_{2,12} cal = 8$ وهي أكبـــر من القيمة الجدولية المساوية لـــ2,18.

ومن النتائج السابقة يمكن استنتاج أن:

-المتغيرات المستقلة تفسر 85,26% من نسبة التغير في حجم الصادرات راجع إلى تغيـــر كل من أسعار الصرف وأسعار البترول، والنسبة الباقية راجع إلى عوامل أخرى.

-ظهر أن التغير في أسعار الصرف بـــ1% يقابلها انخفاض في نســبة تغيـــر الصــــادرات بـــ0,014%، في ظل ثبات أسعار البترول، بعكس العلاقة مع أسعار البترول التي يـــؤدي زيـــادة أسعارها بـــ1% إلى زيادة نسب تغير الصادرات بـــ0,99%.

-وهذه النتائج تؤكدها معاملات الارتباط البسيطة التي بيّنت أن العلاقة بـــين نســـب تغيـــر الصادرات ونسب تغير أسعار الصرف هي علاقة ضعيفة جدا وعكسية (-13,75%)، فـــي حـــين بلغت 92,09% مع أسعار البترول التي تعتبر أكبر أهمية في تفسير تغير حجم الصـــادرات بنســـبة 88,56%.

-أظهرت الاختبارات (ستيودنت t) قبولنا لدور المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المتغير التابع، لأن t المحسوبة أكبر من الجدولية.

وللتأكد أكثر من النتائج السابقة، سنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

من 1989 إلى 1997: أين عرف سعر الصرف تغيرات كبيرة كانت أهمهـــا ناتجـــة عـــن إجراءات التخفيض في قيمة الدينار.

من 1998 إلى 2003: التي تميز خلالها الصرف بمرونة نسبية.

باستخدام البرنامج الإحصائي STATISTICA كانت النتائج كما يلي:

المرحلة الأولى: $r=0,9168$ $r_{yx1x2}= 0,1382$ $r_{yx1}= -0,3061$

$R^2=0,8408$ $r_{yx2x1}= 0,9079$ $r_{yx2}= 0,9153$

المرحلة الثانية: $r=0,9344$ $r_{yx1x2}= -0,3878$ $r_{yx1}= -0,5345$

$R^2=0,8732$ $r_{yx2x1}= 0,9069$ $r_{yx2}= 0,9224$

هذه النتائج أكدت دائما أن تغير سعر الصرف وتغير أسعار البترول هما العاملين الأساسيين المفسرين لتغير حجم الصادرات بنسبة تفوق دائما 80%، لكن النصيب الأكبر يعود إلى تغير أسعار البترول بنسبة تفوق 90%. كما أن حدوث تغيرات كبيرة في سعر الصرف في الفترة الأولى لا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بكميات كبيرة ونسجل ذلك من خلال علاقة ضعيفة وعكسية بين نسبتي تغيرهما. فعندما تزيد نسبة تغير سعر الصرف تنخفض نسبة تغير الصادرات. أما في حالة المرونة النسبية، نجد تناسب بين نسبتي تغير الصادرات وسعر الصرف، وإجمالا يتبين أنه حتى وإن انخفضت أسعار الصادرات نتيجة انخفاض سعر الصرف، فإن حجمها سيزيد بقيم قليلة والسبب راجع إلى قصور في الجهاز الإنتاجي لسلع التصدير أو قصور الطلب الأجنبي لسبب ما.

من النتائج السابقة، يظهر أن زيادة نسبة تغير أسعار الصرف (انخفاض) يؤدي إلى انخفاض نسبة تغير الصادرات، أي زيادتها بحجم ضئيل جدا أو انخفاضها. وهذا ما يجعلنا نقول أن أسعار الصرف دج لم يكن لها الأثر الذي نصت عليه النظرية الاقتصادية على الصادرات، وذلك راجع إلى الاعتماد على منتوج واحد وهو المنتجات البترولية التي ليس لتغيرات أسعار الصرف أثر على أسعارها، وحتى وإن افترضنا تحقق ذلك، فإن الطلب الخارجي محدد وفق حصص ولا يتمتع بالمرونة السعرية، وهو ما يدل على أن أداة سعر الصرف لم تستخدم كآلية للتأثير على حجم الصادرات بقدر ما كان الهدف منه إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية بعيدا عن المبالغة. أما الصادرات من غير المحروقات، حتى وإن زادت نتيجة انخفاض سعر الصرف، فإن تأثيرها في حصيلة الصادرات الإجمالية يكاد يكون مهملا.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الواردات الجزائرية

إذا ما قارنا التغيرات الحاصلة في حجم الواردات الجزائرية وسعر الصرف دج مقابل الدولار خلال فترة الدراسة التي عرفت تغيرات متفاوتة لهذا الأخير، نجد أن انخفاض سعر الصرف كان له أثر في انخفاض حجم الواردات، ففي الوقت الذي انخفض فيه سعر الصرف بـ9,54دج/دولار انخفضت الواردات بـ1,92 مليار دولار، لكن هذا الأثر لم يكن دائما محقق، فعلى سبيل المثال عند انخفاض سعر الصرف بـ12,61دج/ دولار زادت الواردات بـ1,16مليار دولار، وعند انخفاضه بـ2,96دج/دولار، انخفضت الواردات بـ1,01مليار دولار. أي أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وحجم الواردات هي غير ثابتة في الاتجاه الذي تحدده النظرية

الاقتصادية، كما أن نسب التغير لم تكن متوافقة، فعندما انخفضت نسبة تغير سعر الصــرف بــأكثر من 106% لم تنخفض نسبة تغير الواردات سوى بــ21,16%، والجدول التالي بيانه يوضح ذلك.

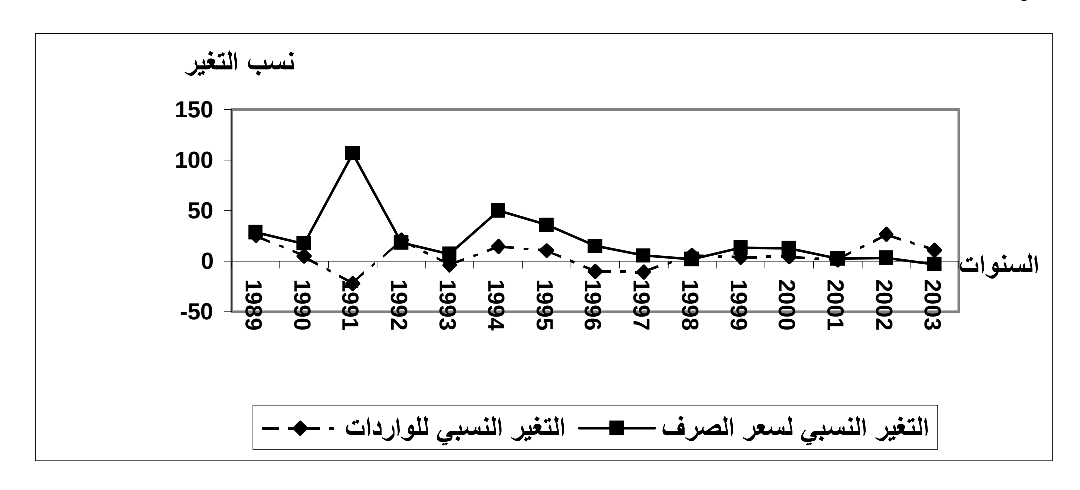
جدول رقم (19): التغيرات السنوية للواردات الجزائرية

الوحدة: مليار/دولار

البيان / السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Δ المطلق للواردات	1,7	0,4	1,92-	1,45	0,37-	1,16	0,95
Δ النسبي للواردات	25,48	4,77	21,89-	21,16	3,73-	14,51	10,38

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1,01-	0,96-	0,5	0,33	0,39	0,13	2,53	1,31
10-	10,56-	6,16	3,82	4,35	1,31	26,68	10,90

الشكل رقم : (12): يوضح تغيرات أسعار الصرف وأسعار الواردات



وللتأكد من تلك العلاقة بناء على البيانات المتوفرة إحصائيا، نستخدم معامل الارتباط البسيط ونقوم بإعداد جدول الانحدار للواردات الجزائرية (ملحق رقم 3).

من خلال معطيات الجدول، وباستخدام دائما الصيغ السابقة نحصل على:

$$\hat{b}_0 = 9{,}20 \quad , \qquad \hat{b}_1 = -0{,}1735$$

أي معادلة الانحدار هي:

$$\Delta\%M = -0{,}1735 \ \Delta\%TC + 9{,}20$$
$$(1{,}37) \qquad (2{,}16)$$

ومعامل الارتباط بين نسبتي التغيير هو:

$$r = -0{,}3534 \Rightarrow R^2 = 0{,}1248$$

$$F_{1,13}^{5\%} cal = 1{,}85$$

انطلاقا من النتائج المحصل عليها، نستنتج أن:

-التغير في سعر الصرف (بالنسبة المئوية) بـــ1% سيؤدي إلى تغير قدره 0,1735% في نسب تغير حجم الواردات، لكن في الاتجاه المعاكس.

-هناك علاقة ارتباط ضعيفة نسبيا 35,34%، بين نسبتي التغير للمتغيرين، كما أنها علاقة عكسية، أي كلما زادت نسبة تغير سعر الصرف (أي اتجاهه إلى الانخفاض أكثر)، كلما انخفضت نسبة تغير الواردات أي تقلص حجمها.

-نسبة تغير سعر الصرف لا تفسر سوى 12,48% من نسبة تغير الواردات و9,2% من نسبة تغيرها راجع إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها، كانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

-اختبارات ستيودانت للمتغير المستقل وكذلك فيشر لمعامل التحديد أظهرت ضعف قدرة المتغير المستقل في تفسير تغير نسبة حجم الواردات.

هذه النتائج تجعلنا نشك في وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وللتأكد من عدم ذلك نقوم باختبار داربين واتسن (DW) وقيمته تساوي 2,00، وهي أكبر من الحد الأعلى من الحد الأعلى للقيمة الجدولية، هذا يعني عدم وجود ارتباط للبواقي. والنتائج المحققة صحيحة.

وإذا قسمنا فترة الدراسة إلى مرحلتين، نجد في الفترة الأولى معامل الارتباط r=-0,3044 وفي الفترة الثانية r=-0,3259، وهي قيم لا تختلف عن نتائج الفترة إجمالا.

مما سبق نخلص أنه لتغيرات أسعار الصرف باتجاه الانخفاض أثر على تقليص حجم الواردات، لكنه ليس بشكل كبير، يتضح من خلال تباين نسب تغير كل من سعر الصرف والواردات، وذلك راجع إلى أن حجم الواردات تتحكم فيها عوامل إضافية أهمها الطلب المحلي الذي يعتبر غير مرن اتجاه أسعار الصرف نتيجة طبيعة السلع المستوردة، التي تعتبر جد ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها مهما كان سعرها.

المطلب الرابع: دراسة وتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري

على اعتبار أن الميزان التجاري هو الفرق بين حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات، فهو يعرف BC = X.E-M، ومن خلال الجدول رقم(20)، يمكن استخراج أهم التغيرات التي عرفها رصيده خلال فترة الدراسة من 1989 إلى 2003.

جدول رقم (20): التغيرات السنوية للميزان التجاري الجزائري

الوحدة: مليار/دولار

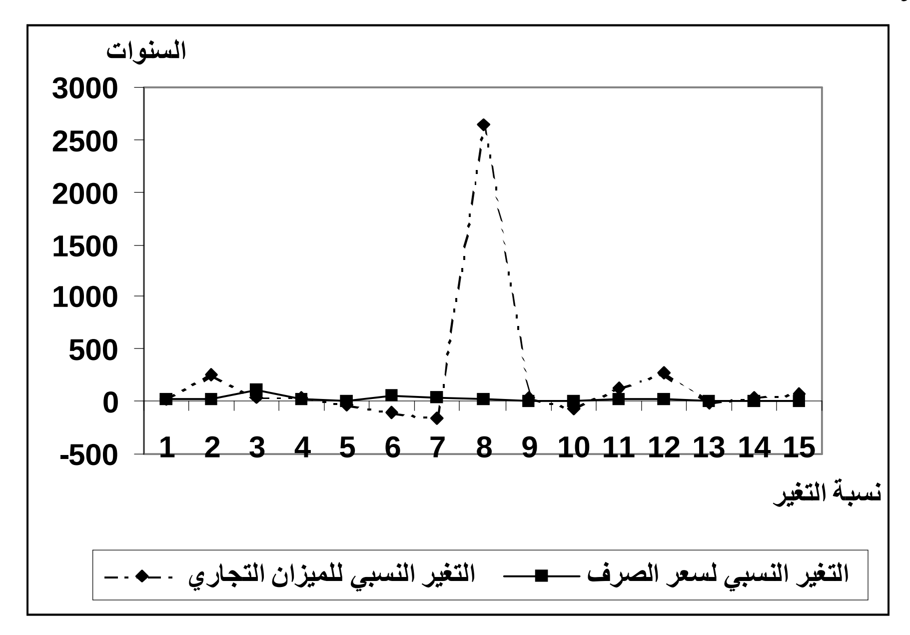
السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Δ المطلق BC	0,21	3,0	1,28	-2,26	-0,79	-2,68	0,41
Δ النسبي BC	22,10	261,20	30,54	41,31	-24,61	-110,74	-157,69

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
3,97	1,57	-4,18	1,85	8,94	-2,69	-2,91	4,44
2646,66	38,10	-73,56	122,51	266,07	-21,86	30,28	66,26

من الجدول يتضح أن الميزان التجاري الجزائري عرف تغيرات بنسب كبيرة كانت سالبة خاصة في مرحلة التخفيضات أي من 1991 إلى 1995، ففي السنة التي انخفض فيها سعر الصرف بـ11,71دج/دولار، و12,61دج/دولار سجل الميزان التجاري انخفاضا بـ2,26مليار دولار و0,79مليار دولار على التوالي. ليعرف أكبر نسبة تغير نحو الزيادة بـ2646,66% في الوقت الذي انخفض فيها سعر الصرف الدينار بنسبة ضئيلة جدا، وتجدر الإشارة أنه في نفس السنة عرفت أسعار البترول زيادة بنسبة 20% عن السنة السابقة.

وفي الوقت الذي ارتفع سعر الصرف دج بانخفاض قيمة التغير من 8,64دج/دولار إلى 1,93دج /دولار، عرف الميزان التجاري تغير نحو الزيادة من 1,85مليار دولار إلى 8,94 مليار دولار، وهذا ما جعل نسب التغير متباعدة جدا وتقريبا عكسية على طول الفترة والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل رقم (13): بيان توضيحي لتغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري للفترة 1989-2003



وسنقوم بالتأكد من المشاهدات السابقة إحصائيا استخدام البرنامج الإحصائي Statistica لنجد أن: $\hat{b}2 = 7.323$ ، $\hat{b}1 = -1,0273$ ، $\hat{b}_0 = 166,86$

أي معادلة الانحدار:

$$\Delta\%BC = 166,86 - 1,027\ \Delta\%TC + 7,323\ \Delta\%PP$$
$$(0,146) \qquad (1,08)$$

وعندما حساب معاملات الارتباط البسيطة بين كل متغيرين على حدى نجد:

$r_{Yx1} = -0,0845$, $r_{Yx2} = 0,2673$, $r_{X1X1} = -0,1657$

ولمعرفة أي المتغيرين أكثر تأثيرا على تطوّر نسب تغير الميزان التجـاري نقـوم بحسـاب معاملات الارتباط الجزئية التالية:

$r_{Yx1x2} = -0,0402$, $r_{Yx2x1} = 0,2577$

عند حساب معامل الارتباط المتعدد ومعامل التعديد نجد:

$R^2 = 0,0732 \Rightarrow r = 0,2706$

وعند اختبار معنوية المعالم نجد النموذج غير معنوي في تفسير الظاهرة لأن: Ftab>Fcal

$F_{2,12}^{5\%}cal = 0,4$

من المعطيات السابقة نستنتج أن :

-زيادة نسبة تغير سعر الصرف ب 1 % يؤدي إلى تغيير ب 1,02 %في نسبة تغيير رصيد الميزان التجاري، لكن في الاتجاه المعاكس في ظل ثبات أسعار البترول؛

-زيادة نسبة تغيير سعر البترول تؤدي إلى زيادة نسبة تغيير رصيد الميزان التجاري بنسبة 7,32 %؛

-كبر حجم الجزء من نسبة تغيير رصيد الميزان التجاري الذي لا علاقة له بالمتغيرات المستقلة (الثابت = 166,86)؛

-علاقة ضعيفة بين الرصيد التجاري و أسعار الصرف، و معتبرة مع أسعار البترول جعل هذه الأخيرة نسبة تغييرها أكثر تفسيرًا لنسبة تغيير رصيد الميزان التجاري ب 25,77 %؛

-قيمة R^2 تشير إلى أن المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى 7,32 %من تغيير الظاهرة المدروسة؛

-تؤكد اختبارات (t) ضعف العلاقة، وكذلك معامل التحديد الذي يشير إلى فشل المتغيرات في تفسير نسبة تغير رصيد الميزان التجاري حيث يشير إلى ذلك اختبار فيشر الذي يعني عدم مطابقة النموذج.

بناء على ما سبق نخلص إلى أن تغيرات أسعار الصرف لم يكن لها أثر معتبر على تحسين رصيد الميزان التجاري، و ذلك راجع إلى أثرها الضعيف على كل الصادرات والواردات، مع وجود متغيرات أخرى لها تأثير كبير و أهمها تطوّر أسعار البترول نحو الزيادة. بالإضافة إلى القدرة الإنتاجية؛ و كذا الطلب المحلي على الواردات و الأجنبي على الصادرات. وكل ذلك راجع إلى أن زيادة نسبة تغير سعر الصرف (انخفاضه أكثر يؤدي إلى انخفاض نسبة تغير الميزان التجاري (أي تراجع رصيده أو زيادته و بشكل ضئيل جدا). وهو ما يؤكد لنا أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري (بجانبيه الصادرات والواردات) بقدر ما كان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته و الانتقال إلى نظام أكثر مرونة.

وعند تقسيمنا للفترة الكلية كانت النتائج كمايلي:

المرحلة الأولى: $r=0,4317$	$r_{yx1x2}= -0,6435$	$r_{yx1}= -0,2206$
$R^2=0,1864$	$r_{yx2x1}= 0,3805$	$r_{yx2}= 0,4278$
المرحلة الثانية: $r=0,9649$	$r_{yx1x2}= -0,2081$	$r_{yx1}= 0,7106$
$R^2=0,9310$	$r_{yx2x1}= 0,9277$	$r_{yx2}= 0,9632$

هذه النتائج الارتباط الكبير لرصيد الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف وأسعار البترول بنسبة تفوق 96% في المرحلة الثانية، لكن يبقى دائما سعر الصرف يؤثر بنسبة أقــل (20,81%)، ورغم ذلك كانت التغيرات في نفس الاتجاه، أي زيادة نسبة تغير سعر الصرف تؤدي إلـــى زيـــادة نسبة تغير رصيد الميزان. بعكس المرحلة الأولى، أين معامل الارتباط ضعيف، حيث تؤدي زيـــادة نسبة تغير سعر الصرف إلى انخفاض نسبة تغير رصيد الميزان التجاري (انخفاضه أو زيادته بقيمة ضئيلة).

هذا ما يجعلنا نخلص إلى أن المرونة في سعر الصرف كانت أكثر فعالية في تحسين رصيد الميزان التجاري من التغيرات الإدارية التي كانت في أغلبها عبارة عن تخفيضات لقيمة الدينار غير مدروسة لا من حيث الوقت ولا النسب.

المطلب الخامس: دراسة و تحليل أثر تغيرات سعر صرف الــدينار علـــى حساب رأس المال

لقد كانت ولازلت الميزة الأساسية لهذا الحساب العجز الدائم، خاصة في فترة الدراسة، والسبب يعود إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل تدفقات كبيرة خارجة تتمثل في خدمة الديون التي هي في تزايد مستمر، وكان التحسن مجسدا في تقليص حجم العجز فقط. و قد تراوح التغير السنوي له في حوالي مليار دولار إما للعجز أو تقليصًا له. ومن الملاحظات الأولية للجدول رقم (21) التالي بيانه، نلاحظ وجود علاقة بين تغيرات رصيد الميزان والتغيرات السنوية لسعر الصرف، حيث استقرت تغيرات الميزان، أما سعر الصرف فقد فاقت نسب تغيره المليار دولار.

جدول رقم (21): التغيرات السنوية حساب رأس المال الجزائري

الوحدة: مليار/دولار

البيان \ السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Δ المطلق لحساب رأس المال	0,011	1,755-	0,02-	0,92	0,73-	1,71-	1,51-
Δ النسبي لحساب رأس المال	47,83-	232,45-	2	90,19-	730	206,02	59,44

البيان \ السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Δ المطلق لحساب رأس المال	0,7	1,06	1,46	1,57-	1,04	0,49	0,16	0,6-
Δ النسبي لحساب رأس المال	17,28-	31,64-	63,75-	189,15	43,33	36,02	18,39	84,50

أما نسب التغير السنوية فرغم أنها ليست متقاربة إلا أنها متواترة في أغلب السنوات، أي تزيد نسبتي التغير في كلا المتغيرين في نفس الفترة، لكن بنسب مختلفة، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (14): بيان توضيحي لتغيرات أسعار الصرف وحساب رأس المال

وللوقوف بالأرقام على هذه العلاقة تجدر الإشارة إلى وجود متغير مستقل هام على حساب رأس المال وهو تطور خدمة الدين الخارجي على اعتبار أنها بند يقيد في هذا الحساب، وسنقوم بإدراجه داخل النموذج لتوضيح أثر تغيرات أسعار الصرف وخدمة الدين الخارجي على حساب رأس المال.

جدول رقم (22): تطور خدمة الدين الخارجي للجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
خدمة الدين	6,853	8,563	9,008	8,875	8,847	4,847	3,942
∆المطلق لخدمة الدين	0,584	1,71	0,445	-0,133	-0,028	-4,00	-0,905
∆ النسبي لخدمة الدين	9,31	24,95	5,19	-1,47	-0,31	-45,21	-18,67

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
3,946	3,965	5,180	5,116	4,5	4,464	4,150	4,358
0,004	0,019	1,215	-0,064	-0,616	-0,036	-0,314	0,208
0,10	0,48	30,64	-1,23	12,04	-0,8	-7,03	5,01

وكانت معادلة الانحدار باستخدام برنامج Statistica

$\hat{b}_1 = -0,1466 \quad , \hat{b}2 = -0,5420 \qquad , \hat{b}_0 = 51,97$

أي معادلة الانحدار

$$\Delta\%Y = 51,97 - \underset{(0,064)}{0,1466}\ \Delta\%TC - \underset{(0,15)}{0,5420}\ \Delta\%SD$$

أما ما تعلق بمدى ارتباط كل متغيرين ببعضهما البعض نجد أن:

$r_{Yx1} = -0,0284 \qquad r_{yx2} = -0,0480 \qquad r_{x1x2} = 0,2205$

أي وجود علاقة عكسية بين نسب تغير المتغير التابع ونسب تغير المتغيرات المستقلة، فلكما زادت نسبة تغير سعر الصرف (انخفاضه أكثر) وزيادة نسبة تغير خدمة الدين (زيادة حجم هذه الخدمة) سيؤدي إلى انخفاض نسبة تغير رصيد حساب رأس المال، أي زيادة العجز فيه. مع ملاحظة وجود علاقة ولو ضعيفة بين المتغيرين المفسرين.

كما وجدنا أن خدمة الدين الخارجي هي أكثر تفسيرا لنسب تغيرات رصيد الحساب المالي من تغيرات نسب تغير أسعار الصرف ولو بنسبة قليلة جدا (4,28%)، وظهر هذا من خلال:

$r_{Yx1x2} = -0,0182 \qquad r_{Yx2x1} = -0,0428$

أما نسبة مساهمة تفسير تغيرات أسعار الصرف وخدمة الدين للتغيرات في الرصيد المالي يحددها معامل التحديد المساوي لـ:

$R^2=0,0271 \qquad => \qquad r=\sqrt{R^2} \qquad => r = 0,1648$

عند اختيار المعنوية الكلية للنموذج نجد:

$F_{2,12}^{5\%} cal = 0,167$

في حين Ftab = 19,41 أي أن النموذج غير معنوي.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما قمنا بتقييم حجم الدين الخارجي وخدماته بالعملة الوطنية بناء على أسعار الصرف خلال الفترة المعنية، نلاحظ هناك ارتفاع كبير في حجم الدين وخدماته، وهو ما ينعكس على عجز كبير بالدينار، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (23): تطور خدمة الدين الخارجي مقيمة بالدينار الجزائري

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
سعر الصرف (دج/$)	7,61	8,93	18,47	21,83	23,34	35,03	47,66
الدين الخارجي	187,43	235,75	479,49	550,55	573,69	1032,68	1478,88
خدمة الدين الخارجي	52,15	76,46	166,37	193,74	206,48	169,79	187,87

1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
54,74	57,70	58,73	66,64	75,28	77,21	79,68	77,39
1700,22	1801,39	1798,50	1886,91	1901,5	172,62	1803,95	-
216,00	228,78	304,22	340,93	338,76	344,66	330,67	337,26

المصدر: من إعداد الطالبة على أساس معطيات سابقة.

وعليه يمكن أن نستنتج مايلي:

-زيادة نسبة تغير أسعار الصرف بـ1% تؤدي إلى انخفاض نسبة تغير الرصيد المالي بـ0,14، أي أن انخفاض سعر الصرف أكثر يؤدي إلى انخفاض رصيد حساب رأس المال، لكن بنسبة ضئيلة جدا، وكذلك الحال بالنسبة لأثر خدمة الدين لكنه بنسبة أكبر (0,54%).

-وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين تغيرات أسعار الصرف وحساب راس المال من جهة وخدمة الدين الخارجي من جهة أخرى، كما أنها علاقة عكسية، ويفسرها معاملات الارتباط البسيطة.

-تشير قيمة R^2 أن المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى 2,71% من نسبة التغير السنوي لحساب رأس المال، والنسبة الباقية راجعة إلى عوامل أخرى وهذا ما تثبته القيمة الكبيرة للثابت 51,97.

-في الأخير تؤكد كل من اختبارات ستيودنت للمعاملات واختبار فيشر للنموذج الكلي تشير إلى ضعف العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وفشلها في تفسير تطور حساب رأس المال.

ومن هذا نخلص أنه توجد علاقة ضعيفة إن لم نقل منعدمة بين تغيرات أسعار الصرف وتطور حساب رأس المال، والسبب راجع إلى عدم وجود قابلية لتحويل الدينار في المعاملات

الرأسمالية. كما أن هذه المعاملات لا تزال حتى وقتنا الحاضر تخضع لرقابة السلطات النقدية على حركة رؤوس الأموال وانعدام سوق مالية نشطة ومتطورة، وهذا ما يجعله رصيد جامد لكل المتغيرات الخارجية.

بالإضافة إلى أنه رغم انخفاض خدمة الدين الخارجي خلال فترة الدراسة، لكنها كانت بنسب ضئيلة، لم تؤثر بشكل كبير على تحسين رصيد حساب رأس المال.

وبعد كل ما سبق، يمكن أن نتصور النتيجة الكلية لتغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال الأثر الضعيف لها على مختلف بنوده، وهذا ما سنوضحه فيمايلي.

المطلب السادس: دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

للوقوف إحصائيا على هذه العلاقة نجد أن معادلة الانحدار كانت بالشكل التالي:

$\hat{b}_1 = 47,00$ $\hat{b}_2 = -16,49$ $\hat{b}_0 = 102,27$

$\Delta\%BP = 102,27 + 47\ \Delta\%TC - 16,49\ \Delta\%PP$

كما جاءت معاملات الارتباط بين المتغيرات كمايلي:

$r_{Yx1} = 0,3656,$ $r_{Yx2} = -0,1654$ $r_{x1x2} = -0,1657$

وتعتبر أسعار الصرف أكثر تفسيرا لنسبة التغير السنوي للرصيد الخارجي وذلك راجع إلى أن:

$r_{yx1x2} = 0,3477$, $r_{Yx2x1} = -0,1141$

على المعطيات السابقة أعطت لنا نسبة تفسير المتغيرين المستقلين لنسبة تغير الرصيد الخارجي بـ:

$R^2 = 0,1452 \Rightarrow r = \sqrt{R^2} \Rightarrow r = 0,3810$

ومن تم يمكن أن نخلص إلى النتائج التالي بيانها:

-إذا تغيرات أسعار الصرف بنسبة 1% تزيد نسبة التغير في رصيد ميزان المدفوعات بـ47% وتنخفض إلى 16,49% إذا تغيرت نسبة أسعار البترول بـ1% أيضا.

-وجود معامل ارتباط معامل موجب وضعيف نسبيا، بين نسبتي تغير أسعار الصرف ورصيد ميزان المدفوعات.

-تعتبر أسعار الصرف أكثر تفسير لنسب تغير ميزان المدفوعات.

-وجود جزء كبير من نسبة تغير ميزان المدفوعات يعود إلى عوامل أخرى لا علاقة لها بالمتغيرات المستقلة وهذا ممثل بالثابت المرتفع (102,27).

-يشير معامل التحديد أن 14,52% فقط من نسبة تغير ميزان المدفوعات يرجع إلى تغير نسبتي كل من أسعار الصرف وأسعار البترول.

ومن النتائج السابقة، نخلص أن زيادة نسبة تغير أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة نسبة تغير رصيد ميزان المدفوعات، فإذا كان عجزا أدى ذلك إلى زيادة حدته، أما إذا كان فائض فإنه يؤدي إلى زيادة هذا الفائض أكثر.

وبالتالي فانخفاض أسعار الصرف لا تؤدي دائما إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات بعكس أسعار البترول، حيث زيادة نسبة تغيرها يؤدي إلى انخفاض نسبة تغير رصيد ميزان المدفوعات وتحسنه، فإذا كان عجزا فإنه يؤدي إلى تخفيضه. وبالتالي فإن تغيرات أسعار الصرف لا تؤثر بشكل كبير في إعادة التوازن الخارجي الجزائري وأثرها متفاوت من بند إلى آخر.

ويمكن تلخيص النتائج السابقة كما يلي:

جدول رقم (24) : جدول توضيحي للنتائج المحققة

المتغير التابع Δ%	الثابت	المتغيرات المستقلة Δ%			R^2	r	F اختيار فيشر
		TC	PP	SDΔ			
Δ%X	3,116	0,0147 (0,137)	0,9925 (9,29)	-	0,8526	0,9236	34,70
Δ%M	9,20 (2,16)	0,1735- (1,37)	-	-	0,1248	0,3534	1,85
Δ%BC	166,86	1,027-	7,323	-	0,0732	0,2706	0,4
Δ%Y	51,97	0,1466 0,064	-	0,5420- 0,05	0,0271	0,1648	0,167
Δ%BP	41	102,27	16,49-	-	0,1452	0,3810	1,02

تلخيصا لما سبق يمكن القول أن تطور حجم الصادرات الجزائرية يعود في الأساس إلى تغير أسعار البترول، وذلك راجع إلى هيكل هذه الصادرات التي تتميز بعدم التنوع، هذا ما جعل تغيرات أسعار الصرف باتجاه الانخفاض لا تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي حجمها. بعكس

الواردات التي ساهمت تغيرات أسعار الصرف بتقليص حجمها ولو بنسب قليلـة نتيجـة لارتفـاع أسعارها، وبجمعهما يظهر أثر ضعيف على الميزان التجاري. أما حساب رأس المال، فإنـه يعتبـر في منأى عن هذه التغيرات لعدم وجود قابلية لتحويل الدينار في المعاملات الرأسـمالية مـع بقـاء حركة رؤوس الأموال خاضعة للرقابة الصارمة للسلطات النقدية.

وبناء على نتائج فترة الدراسة نخلص إلى أن تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري لم يكـن لها أثر كبير في إعادة التوازن الخارجي الجزائري، وذلك راجع إلى عدم تحقـق القابليـة الكليـة للتحويل للدينار. فإذا ظهر أثر سياسة الصرف إيجابيا على المعـاملات الجاريـة نتيجـة تقلـص الواردات وتحرير موارد مالية إضافية و ليس بزيادة الصادرات، مادمنا لـم نعمـل علـى ترقيـة الصادرات من غير المحروقات. فإن هذا الأثر يمتصه العجز فـي حسـاب رأس المـال الـذي لا يستجيب لتغيرات أسعار الصرف، وبما أن الحساب الجاري يعكس إمكانيات الاقتصاد الجزائـري فلإنجاح التوازن في ميزان المدفوعات لابد أن يكون عن طريق نمو الصادرات بوتيرة أسرع مـن الواردات.

هذا يعني أن الاقتصاد الجزائري هو مناخ غير مهيأ لنجاح سياسة الصـرف فـي تصـحيح الاختلال الخارجي، وإذا تحقق فإنه يكون في المدى الطويل بشرط القيام بإصلاحات هيكلية لتهيئتـه للاستجابة الفورية والإيجابية لتغيرات أسعار الصرف، وتدعيمها بالأثر الإيجابي لارتفاعات أسـعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وتشكيل احتياطات صرف جيدة.

وهو ما يعني أن التطورات التي عرفها نظام الصرف بالجزائر لم يكن الهدف منهـا التـأثير على القطاع الخارجي بالأساس ، وإنما كان الهدف هو مسايرة التطـوّرات الاقتصـادية العالميـة، والعمل على تحقيق نظام لسعر الصرف ينسجم وتلك التطورات (نظام مرن) ويحقق سعر صـرف للعملة الوطنية أكثر تعبيرا عن الواقع، مما يُمكّن من اتخاذه كآلية في يد السـلطات النقديـة للتـأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وإدراجه ضمن أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

الخاتمة:

خلاصة ما تقدم بحثه أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها، مع تزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة لأخرى، بصرف النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة. هذا ما أدى إلى تسجيل اختلالات في موازين المدفوعات لمعظم الدول، وكان لسياسة سعر الصرف أهمية وموقع ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي، وكذلك ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المدعم من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية بوجه خاص. مما أدى إلى جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها، وذلك بغرض القضاء على اختلال توازنها الخارجي، حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

وقد تناولنا موضوع الدراسة بالبحث و الاعتماد على عناصر ذات علاقة وثيقة بالموضوع. محاولين الإجابة على التساؤل الرئيس بإتباع منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إرادي لأسعار الصرف، الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة قارة لها، خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محللين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات عموما.

وقد وجدنا أن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي، وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدرجي لسياسة صرفها. ومنه خلصنا إلى جملة من النتائج المتبوعة ببعض الاقتراحات التي نفترضها حسب وجهة نظرنا مناسبة مع وضعية الدول النامية والجزائر خاصة، وسوف نأتي على ذكر هذه النتائج والاقتراحات تبعا كما يلي:

- معظم الدول النامية تعاني اختلالا خارجيا هيكليا تصعب معالجته باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

- سبب الاختلال الخارجي الذي تعاني منه الاقتصاديات النامية هو راجع لحدوث فرط في الطلب، سواء باعتمادنا على منهج الإستعاب أو المنهج النقدي.

-اقتناع صندوق النقد الدولي أن سياسة تعويم العملات، هي أنجع سياسة من أجل إعادة التوازن الخارجي، و محاولة ضغطه على الدول النامية للذهاب في هذا الاتجاه.

-شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

-سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.

- عدم التوافق بين الاختلال في الدول النامية الذي يصنف اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثيرها على الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات.

- الاقتصاد الجزائري خاصة القطاع الخارجي يتميز بتوزيع سلعي وجغرافي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط لتمركزها حول مورد واحد وهي الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي للواردات والتي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

أما جغرافيا فالنسبة الأكبر لعوائد صادراتنا محدد بالدولار على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الرئيسي ليأتي الاتحاد الأوروبي، أما الواردات فتنقلب فيها المراتب لتصبح أغلب مدفوعاتنا بالأورو، ونتيجة لذلك شكل انخفاض الدولار مقابل الأورو عبئا على الاقتصاد الجزائري.

-إدراك الجزائر لخطورة التمسك بثبات سعر الصرف في كافة الظروف، حتى ولو كان في يد السلطات النقدية رصيد كبير من احتياطات النقد الأجنبي، لأنه في وقت الأزمات تبددت مبالغ ضخمة من تلك الاحتياطات ولم تنجح السلطات النقدية في الحفاظ على قيمة العملة، مما أدى إلى فقدان الثقة فيها، هذا ما دفعها إلى الاتجاه التدريجي نحو التعويم.

-التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملتها ظروف داخلية (اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)، وظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية.

-شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة الدينار لزيادة الصادرات والحد من الواردات هي غائبة تماما في حالة الاقتصاد الوطني.

-التخفيض هو سياسة تسمح بإعادة التوازن الخارجي بشرط أن يمتلك البلد المطبق لها إمكانية تجعله يرفع من قدرته التنافسية في حين في الجزائر نجد ضعفا في الإنتاجية والفعالية لعدم استعمال الطاقات الإنتاجية المتوفرة بكفاءة، مما لا يساعد المنتجات الجزائرية على المنافسة الأجنبية.

-وجود معوقات إدارية و تشريعية خاصة في مجال تنشيط الاستثمارات، مما أدى إلى عجز دائم في حساب رأس المال.

-اختلال في القنوات المصرفية التي لم تلعب دورها في محاولة التوفيق بين العروض والطلبات على العملات الأجنبية.

-وجود سوق موازية للسلع كانت ناتجة عن السياسة الاقتصادية و طبيعة النشاط الاقتصادي المنمدج إداريا. وهذا ما أوضح عجز الدولة على وضع ميكانيزمات تؤدي إلى إيجاد سوق موحدة.

-الرقابة الصارمة على الصرف و غير المدروسة في كثير من الأحيان أدى إلى ظهور وتنامي سوق موازية للصرف عكست في بعض الأحيان القيمة الحقيقية للدينار.

-تغذية السوق الموازية كان متأتيا من عملية التحايل على القانون خاصة ما تعلق بالفوترة الخاطئة للصادرات والواردات.

-التخفيض في الجزائر لم يؤدي إلى نتائج إيجابية على التوازن الخارجي لأنه إجراء له خلفيات مرتبطة بسياسة التعديل الهيكلي، كما أن التخفيضات لم تكن رشيدة و جاءت فجائية ومتقاربة، وحتى نسب التخفيض لم تكن مدروسة.

وإجمالا يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف، أي التجسيد الحقيقي لاقتصاد السوق، هذا ما جعل فعالية سياسة الصرف في إعادة التوازن الخارجي محدودة، إضافة إلى عدم توفر الاقتصاد الوطني على عوامل نجاحها.

التوصيات أو الاقتراحات :

بعد تقديمنا لتطور القطاع الخارجي و سياسة الصرف للدينار الجزائري التي كانت مرفقة بسوق موازية اعتبرت محرك لتدهور قيمة الدينار الجزائري يجعلنا نقوم بمجموعة من الإجراءات أهمها :

-العمل على القضاء على العملات المقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية و اتباع الموضوعية في تحديد قيم هذه العملات.

-القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، و كذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها و ما مدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها و محاولة تذليل النتائج السلبية لها.

-وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية، وكذا استخدام أدوات التسويق الدولية من أجل الوصول إلى كفاءة التجارة الخارجية. وكذلك تفعيل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة لتتأقلم مع الضروريات الدولية، وبذلك تستطيع التفاعل مع الضغوط التنافسية الدولية بالخروج من أحادية الصادرات و بالتالي التبعية للخارج.

-الاستخدام الأمثل لمنظمة الأسعار بدل تثبيتها أو تحريرها بشكل غير مسؤول لأنها تتحكم في الإنتاج والاستثمارات.

-توفير مناخ أمثل للاستثمارات الأجنبية بتوفيرها ضمانات وتحقيق استقرار نقدي يتفادى تقلبات أسعار الصرف.

-القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

الاقتناع أن الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، وليست المهدئة تتطلب تحمل فاتورة ثقيلة في أول الوقت للاستفادة من نتائجها الإيجابية لاحقا.

-العمل على توحيد سعر الصرف لكي يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد الوطني من خلال القضاء على سوق الصرف الموازي، أو على الأقل محاولة إدماجه في الاقتصاد الوطني بتنظيمها و محاولة إيجاد علاقة بين السعر الموازي والسعر الرسمي.

-التطور باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، وتحقيق قابلية تحويل كلية للدينار الجزائري، لا يمكن تحققها إلا بعد تقوية الاقتصاد الوطني أي محاولة إدماجه في الاقتصاد العالمي و الوصول إلى ربح أسواق خارجية متنوعة.

-لابد على القطاع الخارجي الجزائري أن يتجاوز معوقاته التي تنطوي على مديونية خارجية معتبرة وعجز دائم في ميزان المدفوعات، وبالتخلي عن السياسة الحمائية التي طبقتها الجزائر لما لهذه السياسة من آثار تشويهية للاقتصاد وقد تؤدي إلى تبذير للمواد النادرة و توزيع غير مثالي للفوائد الوطنية.

-التخلي عن سياسة الانغلاق إلى الداخل، لآن الوقت الحاضر هو عصر التكتلات الاقتصادية التي تعرف انتعاشا كبيرا – و الاتحاد الأوروبي أحسن مثال – أي الخروج من القوقعة المحلية و التفكير في أننا نواجه كتل ضخمة وليس مجموع دويلات وتكون زيادة المعاملات مع الدول النامية والعربية خاصة نقطة الانطلاقة، وهذا ما بدأت الجزائر القيام به بتوقيعها لعقود شراكة مع الاتحاد الأوروبي والبدء في تنفيذها انطلاقا من 1 سبتمبر 2005، واستمرارها في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي الأخير نخلص أنه لا يمكن لسياسة سعر الصرف أن تعمل لوحدها على إعادة التوازن الخارجي ولا بد من دعمها بالعمل على توفير أرضية اقتصادية متينة نابعة في الأساس من المنافسة بشتى أشكالها وفق المقاييس العالمية. لكن تبقى هذه السياسة من أهم السياسات المُوجهة للاقتصاد والشغل الشاغل لصانعي القرارات في الدول النامية خاصة.

المراجع بالعربية:

أ- الكتب:

1. **أحمد محمد جاهين** : سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر، (1979-1981) دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 .
2. **بسّام الحجّار** : العلاقات الاقتصادية الدولية ة المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع 2003 .
3. **حمدي عبد العظيم** : اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية 1999 .
4. **دومينيك سلفادور**: نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
5. **شمعون شمعون**: البورصة، أطلس النشر، بدون سنة
6. **صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد**: النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
7. **صفوت عبد السلام عوض الله**: سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002

8. **عادل أحمد حشيش** :أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة مصر 2001-2002 .

9. **عبد العزيز شرابي**: طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

10. **عبد الرحمان أحمد يسري**: الاقتصاديات الدولية،الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية 1998 .

11. **عبد الحق بو عتروس**: الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنية وتطبيقات، جامعة قسنطينة بدون سنة.

12. **علي توفيق الصادق وعلي أحمد بلبل ومحمد مصطفى عمران**:نظم سياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 2002.

13. **كامل بكري**: الاقتصاد الدولي؛ التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، جانفي، 2001.

14. **كريم النشا شيبي وآخرون**: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحوّل إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

15. **محمد سيد عابد**: التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

16. **محمود يونس**: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

17. **محمود حميدات**: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

18. **محمد خالد الحريري**: العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات مطبعة خالد بن الوليد، جامعة، دمشق، الطبعة 7، 1994-1995.

19. **محمد الناشد**: التجارة الخارجية والداخلية –ماهيتها وتخطيطها- السنة الرابعة، منشورات جامعة حلب، 1988.

20. **محمد زكي شافعي**: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت بدون سنة.

21. **محمد عبد العزيز عجيمية**: الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق، بدون سنة، بدون دار نشر.

22. **مروان عطون**: أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، بدون سنة، دار الهدى، عين مليلة.

23. **زينب حسين عوض الله**: الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

24. **زينب حسين عوض الله**: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية بدون سنة.

25. **زكي رمزي**: أزمة المديونية الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

ب - الدوريات:

1. **أوموثوند اج جونسون**: تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات، مجلة التنمية والتمويل، عدد 1، مارس 1987.
2. **أوموثوند اج جونسون**: تخفيض سعر العملة والواردات، مجلة التنمية والتمويل، مجلد 24، رقم 2 جوان 1987.
3. **بيتر ج كوبرك، هونان كورتيس-دوغلاس**: تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة، التمويل والتنمية، جويلية 1993.
4. **بقة الشريف**: المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 2002/20.
5. **دين دي روزا،جوشوا غرين**: الخفض المتزامن لأسعار العملة ،هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التنمية والتمويل، مجلد 28، عدد1، مارس 1991.
6. **رسلان خضور**: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات إعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد21، السنة التاسعة، 2001.
7. **عبد الحق بوعتروس**: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، عدد 12 صيف 1998 .
8. **عبد الفتاح العموص**: النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ الأسس النظرية والحالات التطبيقية، إشارة إلى التجربة التونسية، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، عدد9 1987.
9. **فؤاد سلطان**: أسعار الصرف والتوازن الخارجي. محاضرة ألقيت بالبنك المركزي المصري معهد الدراسات المصرفية مارس 1981.
10. **م. بن دادة**: احتياطات الصرف بلغت 46 مليار دولار في نهاية ماي، يومية النصر، الجمعة- السبت، 10-11-جوان 2005، العدد 11556.

جـــ-بحوث و دراسات:

1. **عبد الحق بو عتروس** : دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية – حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2002.
2. **لعرابة مولود ؛ عبد الحق بو عتروس** تقرير: الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية –حالة الجزائر-جامعة منتوري قسنطينة، 1998-2000.
3. **منصور محمد الشريف**: التجارة الخارجية الجزائرية :دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها، (1971-1996)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998.

د-التقارير والنشرات الإحصائية:

1. صندوق النقد العربي: تقرير حول موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2000 عدد 16 أبو ظبي 2002.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: سبتمبر 1994.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: سبتمبر1997.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: سبتمبر 2003.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: سبتمبر 2004.

هـــ-تنظيمات تعليمات:

1. التنظيم 95-08المؤرخ في ديسمبر 1995، الجريدة الرسمية، العدد 5، السنة 33، 27-01-1996.
2. التعليمة 20-94المؤرخة في 12 أفريل 1994، المعدلة والمكملة والمطبقة في التنظيم رقم 14-94 المؤرخ في نفس التاريخ.
3. التعايمة 03-11 المؤرخة في 26أوت 2003، المتعلقة بالنقل والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية رقم 52.

المراجع باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1. **Abdekarim NAAS**: Le système bancaire Algérien, de la décolonisation a l'économie de marché, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003
2. **Bertrand NEZEYS**: Les relation économique extérieures, 2[éme] édition, Economica, Paris, 1984.

3. **Claud DUFLOUX**, **Michel KARLINE**: La balance des paiements, Economica, Paris, 1994
4. **CLARK Ephraim, Bernard MAROIS, Joelle CERNES**: Le management des risques internationaux ,Economica, Collection gestion, Paris .
5. Henri BOURGUINAUT : Marché des changes et crise des monnaies, Calamann-levy, Paris 1972.
6. **Hocine BENISSAD**: La réforme économique en Algérie, 2éme édition, OPU, Alger 1991.
7. **Josette PEYARD** : Gestion financière internationale , 2 édition ,Centre de Librairie et d'Editions Techniques (CLET), Paris, Février 1989
8. **Josette PEYRARD**:Gestion financière international, 5édition, Vuibert, Paris,1999
9. **Mohamed El Hocine BEISSAD**: Cours d'économie internationale; OPU, Alger .
10. **Michel JURA**: Techniques financières internationales, Dunod, Paris, 1999.
11. **-Paul.R.KRUGMAN, Maurice OBSTFELD**: Economie international, 3ème édition, Ouverture économique .
12. **Pierre-Hubert BRETON, Armand-Denis SCHOR**: La dévaluation, que sais-je ? édition BOUCHENE, Alger, 1993.
13. **Raymond BERTRAND**: Economie financière international, presse universitaire de France 1971.
14. **Samir MANNAÏ, Yves SIMON**: Techniques financières internationales, 7éme édition, Economica, Paris, 2002.
15. **Sylvie DIATKINE**: Théories et politique monétaires, Armand COLIN,Paris, 1995.

ب - الدوريات:

1. **Abdelmadjid DENNOUNI**: Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie, les cahier du CREAD, N°43 1ER trimestre, Alger, 1998.
2. **Ahmed BOUYACOUB**: Entreprise et exportation: quelle dynamique ? les cahiers du CREAD, N°43, 1er trimestre, 1998.
3. **BADER INFOS:** Baisse des exportations hors hydrocarbures, numéro spéciale N°38.
4. **Hocine DJAKER**: La balance des paiements, Media Bank, Bank of Algeria, N°36 Juin/Juillet, 1998.
5. **Karim OUZZANI**: Régime des changes et taux de change en Algérie, Media Bank, bank of Algeria, N°34, Février/Mars 1998.

6. **-Mohamed BERCHI** : Stabilisation des recettes d'exportation et taux des PVD ; revus Tiers monde TXX ,N° 80, Octobre/Décembre ,1979.
7. **Mohamed KENNICHE** :Monnaie surévaluée, système des prix et dévaluation en Algérie , les cahiers du CREAD N° 57 ,Alger, 2001.
8. **Micheal NOWAK**: Marchés noires des changes, Finances et développement, N° 1, volume 22, Mars 1985.
9. **Philippe D. karam**: Exchange rate policies in Arab countries, assessment and recommendations, AMF Economique papers, N°3, Abu Dubai 12/2001.
10. **-Robert HELLER**: Le choix d'un régime de change, Finances et développement volume 4, N°2, Juin 1977.
11. **Pierre JACQUEMOT**: Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie a faible revenu, revus Tiers monde TXXX, N°118, Avril/Juin 1989.
12. **Stanley FISHER**: Régimes de taux de change, le bipolarisme est-il justifier, Finances et développement volume 38, N°2, Juin 2001.
13. **Sylviane Guillaumont JEANNENEY**: Dévaluation en Afrique? revus de l'OFCE,Observation et diagnostic économique, N° 25, 1988
14. **Valerie VANALLE**: la volatilité des taux de change freine –t-elle le commerce international, Problèmes économiques, N° 2.733 24, Octobre 2001.

جـ -رسائل:

1. **Ali SAID**: Les instruments de couverture du risque de change, aspects théorique, réalité pratique, mémoire de l'école supérieur de banque, 1998-1999, mémoire non publier.

د - التقارير:

2. **Banque d'Algérie**: Rapport 2001 évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2002.
3. **Banque d'Algérie**: Rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2003.
4. **Evolution de la dette extérieur de l'Algérie,** revus l'économie, N°35, Juillet/Août 1996.

هـ - المواقع الإلكترونية:

1. -www.uluminsania.net/a189
2. -www.Reunion.Iufm.fr/dep./sciences20٪économica20٪et20٪sociale/livers.html .
3. -httm : //www.Eleves.ens.Fr/hom/robin/histoire/contemp/smi/html.
4. -hhtp:// web idrc.ca/upoads/USA-s/10330693800wp_Ekomie,2002-02.
5. www.bank-of-algeria.dz
6. www.senat.fr/international/colloalgerie2003/Algerie2003.html# toc16.
7. www.Univ-Paris12.Fr/Labos/gratice /benhabib.com.
8. www. BankofSudan. Org/ arabic/ période/ masrafi/ volume 26/ bop. htm.

فهـــرس الجـــداول

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

الفصل الثاني :علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات

الفصل الثالث: علاقة سياسة سعر صرف الدينار بوضعية ميزان المدفوعات

الملخــص

إن أي دولة لا تعيش في فراغ ولا في عزلة عن العالم الخارجي المحيط بها، بل ترتبط به بعلاقات وتخضع لأنظمة واعتبارات لا يمكن تجاهلها. هذه العلاقات كانت في معظم الأحيان في غير صالح الدول النامية التي عرفت ولا زالت تعرف اختلالا خارجيا هاما نتيجة تدهور شروط التبادل الدولي، بالإضافة إلى تدهور الظروف الداخلية. هذه الأوضاع جعلتها تبحث عن أساليب من أجل تحسين وضعيتها الخارجية، وقد كان اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي السبيل الأخير، وذلك بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات. وقد شكلت سياسة سعر الصرف الإجراء الأساسي والحيوي ضمن برامج التعديل الهيكلي من أجل القضاء على الاختلال الخارجي وتحقيق التوازن، والعمل على جعله في نمو مستمر لتحسين القدرة الدائنية للدولة العاجزة.

ويهدف موضوع الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي المرغوب فيه في إطار ظروف اقتصادية مميزة للدول النامية. لذلك تناولنا الموضوع من خلال ثلاثة فصول. في الفصل الأول تم تقديم ظاهرة الخلل الخارجي من أجل تحديد موقعه في الميزان واختيار الأسلوب الأنجع للقضاء عليه. وفي الفصل الثاني اهتممنا لأنظمة سعر الصرف مع مميزاتها وعيوبها، وكذا المقاربات النظرية المفسرة لدور سياسة سعر الصرف في إعادة التوازن الخارجي. ليتم التركيز على أهم سياسة طبقت في الدول النامية وهي سياسة التخفيض في العملة الوطنية. أما الفصل الثالث، فقد اقتصرت الدراسة فيه على دور تغيرات أسعار صرف الدينار في تحقيق التوازن الخارجي من خلال دراسة مميزات الوضع الخارجي للجزائر وربطه مع التغيرات والإصلاحات في أنظمة تسعير الدينار.

وخلصنا في بحثنا إلى أن فعالية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي للدول النامية هي محدودة وذلك راجع إلى وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر على شروط نجاحها وتعتبر الجزائر واحدة منها.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: ميزان المدفوعات، الاختلال والتوازن الخارجي، سعر الصرف، سياسة سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة الوطنية.

RESUME

Tous pays ne peut se progresser seul, loin du monde extérieur qui l'entour, reste lier à ce dernier par des relations et soumis à des systèmes et des conséderations qui nul ne peut le nier. Ces relations étaient en majorité non en faveur des pays en voie de développement, qui ont connu et connaissent un déséquilibre extérieur important dû à la dégradation des termes des échanges international, et des situations intérieures. Ces ont mené ces pays à adapter d'autres méthodes à fin d'améliorer sa situation externe. Alors c'était la voie vers les institutions monétaires et financières internationales, et spécialement le fond monétaire international comme l'unique issue pour établire de vagues reformes.

La politique de taux de change s'avère la procédure principale et vitale parmi les programmes d'ajustement structural. Afin de luter contre le déséquilibre extérieur, réaliser l'équilibre, assurer sa progression et améliorer sa capacité créditrice.

Le sujet de notre étude vise l'efficacité de la politique du taux de change pour réaliser l'équilibre extérieur souhaité, propre aux situations économiques, spécifique aux pays en voie de développement on a partagé l'étude en trios chapitres.

Dans le premier on a exposé le phénomène du déséquilibre extérieur, et lui positionner dans la balance des paiements pour adopter la meilleure méthode pour lutter contre. Dans le deuxième on s'est basé sur les systèmes du taux de change, ses avantages et inconvénients، et ainsi les approches théoriques qui traduise le rôle de la politique de change dans la réalisation de l'équilibre extérieure .On s'est insisté sur l'importante politique adopter par les pays en voie de développement : la dévaluation de la monnaie nationale.

On a limité dans le troisième chapitre notre étude sur le rôle des variations du taux de change du dinar algérien à fin de réaliser un équilibre extérieur, à travers l'étude des caractéristiques de la situation extérieure de l'Algérie, et sa relation avec les évolutions et les réformes au sein des systèmes de change du dinar.

On a conclu à la fin de notre étude que l'efficacité de la politique du taux du taux de change dans la correction du déséquilibre extérieur demeure limiter dans les pays en voie de développement, et cela due a la situation de ces pays qui manquent des conditions de réussite, et l'Algérie y compris.

Les mots clés : L'équilibre et le déséquilibre extérieur, Taux de change, Politique de taux de change, Dévaluation, Balance des paiements.

ABSTRACT

All the countries cannot progress alone, far from the external word. They are related to it with relations, and subject to systems and considerations which no body could deny. These relations were in favor of the developing countries, which knew and know an important external maladjustment due to the degradation of international terms of exchange and internal situations. These conditions led the developing countries to adopt other methods to ameliorate their external situations. So, it was the way towards international financial institutions, especially the international monetary fund, because it is the unique issue to establish reforms.

The exchange rate policy is the principal and vital among the programs of structural adjustment. In order to fight against the external maladjustment, realise the balance, ensure the progression and ameliorate its creditor capacity

The subject of our study initials the effectiveness of the policy rate of exchange to realise the balance wanted for specific economic situations of the developing countries. That is way we devided our study to three chapters:

In the first chapter, we exposed the phenomenon of external maladjustment and position it in the balance to develop the best methods to fight against.

In the second chapter, we based our study on the systems of rate of exchange, its advantages and disadvantages, also the theoric approaches which translates the role of the exchange rate policies in the realization of external balance; we insisted on the importance of adopted policy by undeveloped countries: the devaluation of the national money.

In the third one we limited our study on the role of changements of exchange rate of the Algerian Dinar in order to realise an external balance, through the study of characteristics of the external situation in Algeria and its relation with the evolution and the reforms in the system of change of Dinar.

As a conclusion, we can say that the effectiveness of exchange rate policies in correction of the external maladjustment is still limited in the developing countries, that is due to the situation of these countries which face faifare as in the case of Algeria.

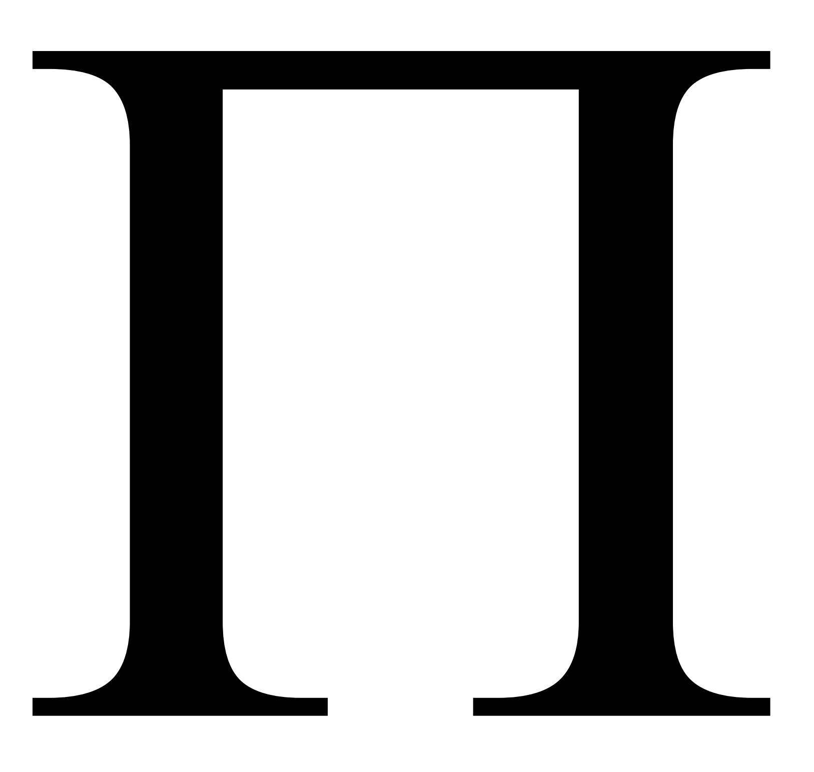
The key words: The external balance and maladjustment, Rate of exchange, Exchange rate policies, Devaluation, Balance of payment.

شكـــر وتقدير

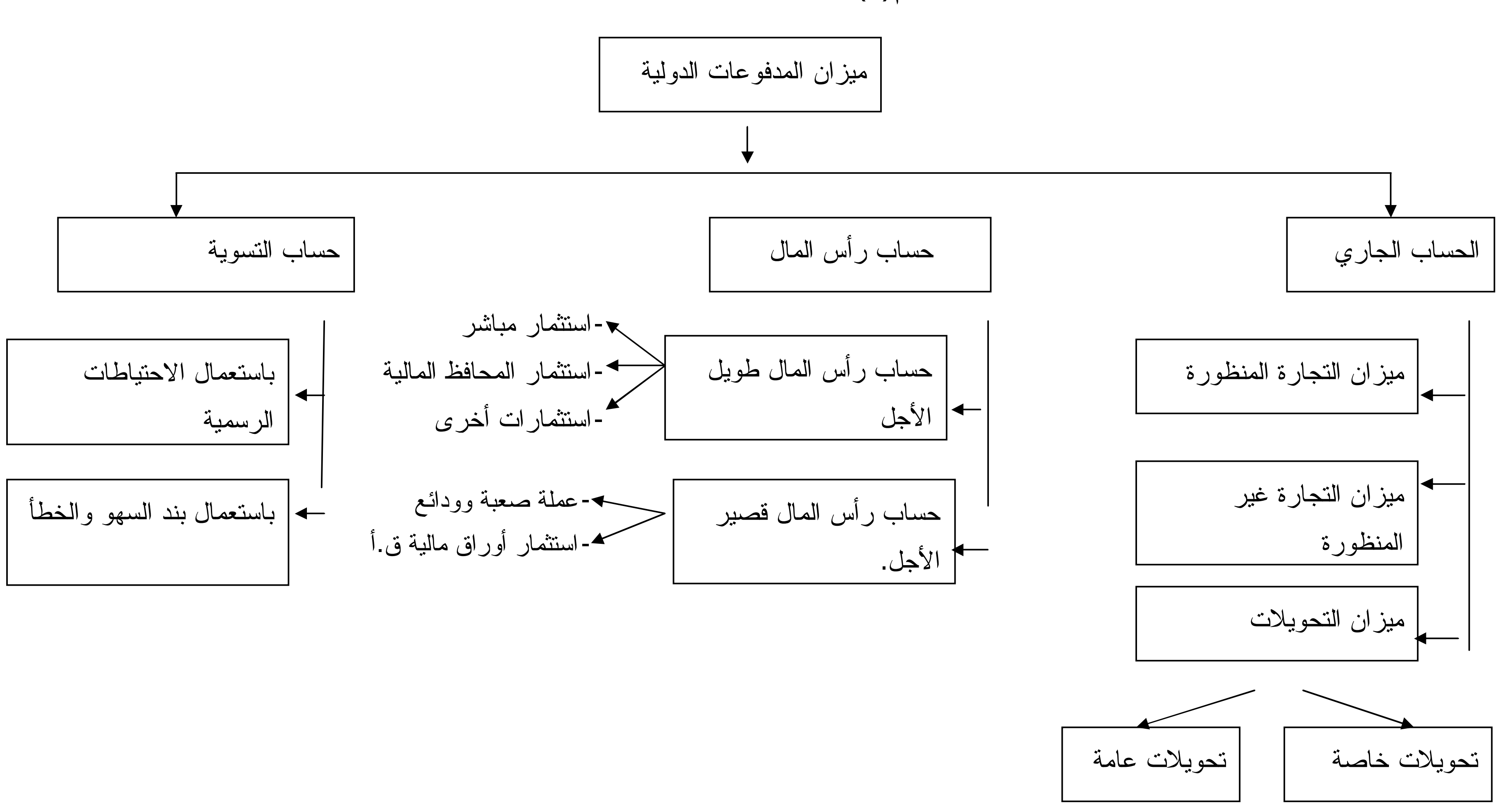
أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور: "**عبد الحق بوعتروس**" على قبوله الإشراف على المذكرة، وعلى النصائح القيمة والتوجيهات المنيرة التي قدمها لأجل تقويمها وما خصصه من وقت لذلك.

الإهــداء

أهدي ثمرة هذا العمل
إلى أعز ما لدي "والدي العزيزين"
إلى كل أخواتي واخوتي
وإلى كل من   ساعدني لإنجاز ه.



الشكل رقم(1): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: استخلاص الطالبة من التقديم النظري السابق

ملاحظة: طريقة تقديم الميزان على هذا الشكل، هو تقديم تقليدي من أجل الدراسة الاقتصادية، لأنه قابل للتغيير والتطور، وهذه التغيرات ناتجة عن تطور المصادر الإحصائية المختلفة.